شهادات أفراد مجتمع الميم في مصر عن عنف وانتهاكات الدولة والمجتمع

إســـم العـمل : حـــكايـــة مـــيـــم

نـوع الـعمل: شهـادات افـراد مجتمع الـميم فـي مصر عن عنف وانـتـهـاكـات الـدولـة والـمجتمع

الـنـاشر : مـنظمة بـدايـة لـلمثـليين والـمثـليـات فـى مـنطقة وادي الـنيل (مصر والـسودان)

تـاريـخ الـنشر : 30 - 12 - 2018

الفهرس

الجزء الأول (المقدمة) ..... -

ملخص 1

رؤية عامة 2

الوضع الحالي في مصر 3

لمحة قانونية 5

الجزء الثاني (مراحل الإعداد للمشروع) 6

منهجية العمل 7

مدونة السلوك وقواعد الحماية 8

تحديات التوثيق 9

الجزء الثالث (الشهادات) 10

عنف الدولة 11

اصطياد الشرطة للمثليين 11

اقتحام منازل المثليين 13

الميريلاند والجهات العليا للدولة 15

بعد حفل مشروع ليلى 17

تعنت النيابة وتلفيق القضايا 21

فقدت كل شيء لأني مثلي 23

ملاحقات أمنية لعابرة نوع اجتماعي 26

ميدان رمسيس وعابرة الجنس 28

عنف المؤسسات 30

انتهاكات المؤسسات الطبية 30

عنف ضد بينى الجنس 33

معاناة عابر جنسي 36

عنف المجتمع 39

تعذيب وابتزاز لسنوات 39

زواج تصحيحي واغتصاب زوجي 43

عابرة طالبة اللجوء في مصر 44

عصابة ومثلي الجنس 47

عنف من الأسرة نتيجة الميول 49

كشف العذرية للمثليات جنسيا 51

الجزء الرابع (الرؤية التحليلية) 53

رؤية تحليلية 54

التحليل الكمي 54

التحليل الكيفي 57

العنف ضد المثليين 57

العابرون/ات للنوع الأجتماعي/جنسيًا 58

المثليَّات 58

الفحوص الشرجية 58
اللاجئون/ات..... 58
الـجزء الخامس (الخاتمة)..... 59
خـــاتـمـــة..... 60
تـــوصيـــات..... 61
المـــلـحـقـات..... 62
استعراض تحـليـل البيـانـات..... 63

الجزء الأول

(المقدمة)

تعاني مجتمعاتنا في الشرق الأوسط و شمال أفريقيا من أزمة حقوق إنسان شاملة لا تؤثر فقط على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للأفراد، ولكنها تتشابك أيضاً مع الحقوق الشخصية واختيارات الأفراد وممارساتهم/ن الحياتية.

ينظر الكثيرون في مجتمعاتنا إلى أفراد مجتمع الميم[1] نظرة مغلوطة من الناحية العلمية والحياتية ويرون أنهم مجردين من القيم والأخلاق والآداب العامة، ويطلقون بُناءً على ذلك أحكامًا تميز ضدهم/ن وتوصمهم/ن.

يشترك في ذلك كلا من المجتمع والدولة التي تنتهج أساليبًا تؤجج بها هذا الوصم وتزيد من حدة العنف ضدهم/ن بل وتجعله قانونيًا مستباحًا، فالمجتمع يجد أسبابًا متعددة للعنف منها ما هو ديني أو أخلاقي، وتعزز الدولة هذا العنف بقوانين تشريعية وإجراءات تنفيذية.

في إطار المشروع التوثيقي للعنف والانتهاكات ضد أفراد مجتمع الميم في مصر الذي تم البدء فيه مطلع هذا العام، قصَّ علينا الناجون/يات ما تعرضوا/ن له من عنف من قبل الدولة والمجتمع ، وإيمانًا من القائمين/ات على هذا المشروع بأهمية التوثيق من ناحية وأحقية الناجين/ات بوجود أداة تستطيع نقل معاناتهم/ن ونشرها، لعله يأتي يومًا وتنصلح أوضاعهم/ن أو يخفف ذلك جزءًا من آلامهم/ن أُطلق مشروع حكاية ميم.

يسلط هذا المنتج الضوء على صمود أفراد مجتمع الميم في عدة محافظات مصر وكيف لهم أن يتحملوا/ن صعاب مواجهة عنف المجتمع والدولة من تجريم السلوك المثلي وإهانة الهويات الجندرية غير النمطية والاعتقال التعسفي واصطناع القضايا وسوء المعاملة وعدم الاعتراف بعابري/ات النوع الإجتماعي/الجنسي والعنف ورفض الأسرة والوصم الإجتماعي.
يحمل هذا الكتاب بين طياته الكثير من الشهادات التي ترصد استمرار الانتهاكات الشديدة لحقوق الإنسان وتوضح تأثيرها على مجتمع الميم في مصر، كما تُوَثِق تلك الشهادات العنف الممنهج من الدولة ومؤسساتها تجاه مجتمع الميم وما يبنى عليه من استباحة وانتهاك لحرياتهم/ن وحقوقهم/ن من المجتمع في ظل غياب أو تواطئ مؤسسي.

كما أن الحكومة المصرية التي ينبغي عليها أن تقوم بحماية كل المواطنين/ات بدون تمييز بغض النظر عن ميولهم/ن الجنسية و هوياتهم/ن الجندرية ، هي نفسها وراء تأجيج روح العداء ضدهم وفي بعض الأحيان تصطنع أساليبًا غير قانونية للإيقاع بهم خلف أسوار السجون، فالدولة المصرية تُصوِر للعالم أنها راعية لحقوق الإنسان ومدافعة عن كرامته، ولكن الحقيقة أنها تفني كل مختلف، وتضرب بيد من حديد أي خارج عن النص، فالدولة ومؤسساتها تنجح بجدارة في الإيقاع والتمثيل واللعب على الجانب النفسي والجسدي لأفراد مجتمع الميم حتى تستنفذ قواهم/ن وتثبت أن لها السيادة ولها الانصياع، بل وتقولها مفتخرة أنه لا مكان لمثل هؤلاء المختلفين وليذهبوا/ن إلى الجحيم أو خارج البلاد، زدنا على ذلك من حرصنا على توثيق هذه الشهادات والخروج بمنتج يثري حركات حقوق الإنسان العالمية بمعلومات وحقائق عن العنف والقائمين عليه وخطورة الوضع الحالي في مصر ولمحة قانونية قد تؤثر في منظومة القوى وتحافظ على ما تبقى من كرامة لهؤلاء الناجين/ات.

جديرًا بالذكر أن هذا الكتاب يعد الأول من نوعه الذي يستعرض شهادات الناجين/ات أنفسهم/ن ويسرد قصصهم/ن كما وردت على ألسنتهم/ن، وبجانب المنهجية التي يتَّبِعها هذا المنتج والوضع الحالي وتحليل صور العنف ومن يقومون به؛ الذي اعتدنا نحن وباقي المنظمات الحقوقية ذكره في تقارير العنف ضد مجتمع الميم، ألا أننا حرصنا على تقديم صورة حية من حياة هؤلاء الذين/اللائي تعالت صرخاتهم في صمت وحرصت الدولة على جعلها في طي الكتمان، وما كادت تظهر حتى شوهها الإعلام، ونعتذر عما قد تسببه هذه القصص والوقائع من تأثير سلبي على من يقرأها، لكنه الواقع كما صوره أصحابه.

[1] مجتمع الميم: يشار به إلى المثليات، المثليين، مزدوجي/ات الميل الجنسي ، بيني الجنس ، والعابرين/ات جنسياً أو النوع الاجتماعي , أحرار الجنس والنوع الإجتماعى ، أو كما يشار إليه عالميا بـ (LGBTQI).

رؤيــة عــامــة

من خلال خلفياتنا نحن الناشطون/ات والعاملون/ات في مجال الحقوق الجنسية والجندرية وتقاطعاتها مع قضايا العنف القائم على النوع الإجتماعي، استقر تصنيف أشكال العنف[2] التي يتعرض لها أفراد مجتمع الميم على النحو التالي:

1- **العنف اللفظي**: قد يكون العنف اللفظي من أكثر أنواع العنف انتشارًا، سواءًا كان يدرك مستخدموه أنه عنف أو لا، وهو الكتابة أو النطق بالشتائم والألفاظ الخارجة تجاه شخص ما.

2 - **العنف الجسدي**: هو أفجع أنواع العنف وأكثرها وضوحًا، وفيه يتعرض الشخص للضرب أو الصعق، سواءًا بجزء من أجزاء الجسم كاليد أو القدم أو بأداة ما ، كما أنه يشمل أي تصرفات ينتج بسببها أذى جسدي حتى وإن كان التلاعب بالغذاءأو العلاج أو درجة الحرارة الطبيعية التي يحتاجها الفرد.

3- **العنف الجنسي**: يكون هذا النوع من العنف عندما يُجبَر الشخص على ممارسة أي فعل جنسي بالإكراه، وليس بالضرورة أن تكون علاقة كاملة، بل يكفي أن يُجبَر على أي نوع من أنواع الانتهاكات الجسدية، مثل التلفظ بكلام له إيحاءات جنسية للآخر، والاغتصاب الذي يشمل الاغتصاب الزوجي.

4- **العنف النفسي**: يعد العنف النفسي من الأنواع التي تترك أثرًا كبيرًا في النفس، وهو يكون عندما يقول أو يفعل أحد شيئًا يتسبب في شعور الآخر بأنه لا قيمة له، ويحدث عندما يلجأ أحد للتهديدات أو التعليقات المهينة (التنمر) والتعاملات الدونية بهدف السيطرة على تصرفات الآخر وتوليد شعور الخوف عنده والقلق، سواءًا كانت هذه التهديدات موجهة لشخص بعينه أو لأحد معارفه أو لممتلكاته، الترصد، العزل الإجتماعي أو حتى الضغط على أحد لعمل تصرف ما دون رغبته ومنعه من إتخاذ قراراته بنفسه.

5- **العنف المجتمعي**: هو التسبب في أذى شخص بسبب العادات والتقاليد السائدة في المجتمع، ويأتي على رأس التصرفات التي تعد عنفًا إجتماعيًا: ختان الإناث، الزواج المبكر، الرجم، الإجبار على الزواج، الزواج التصحيحي، النفي، وغيرها من التصرفات العدوانية التي تكون بسبب المعتقدات المجتمعية.

بينما استقر حصر القائمين على العنف وممارسة الانتهاكات ضد أفراد مجتمع الميم، سواءًا بصورة رسمية أو غير رسمية، على النحو التالي:

1- **الدولة**: تتمثل في سلطتها التشريعية والتنفيذية العامة مثل (الشرطة / القانون / القضاء / النيابة / السجن/ المراقبة بعد الإفراج / الأمن الوطني).
2- **المؤسسات التابعة للدولة**: تتمثل في الجهات التي تتعامل مع أفراد مجتمع الميم مثل (المستشفى / الطب الشرعي / السجل المدني) أو المؤسسات الدولية في مصر كالمفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين.
3- **المجتمع**: يتمثل في (الشارع / المنزل / الجامعة / العمل / الأهل والأصدقاء / مجتمع الميم نفسه).

[2] منظمة الصحة العالمية. تقديرات الوفيات والعبء المرضي 2004

الوضع الحالي في مصر

يحق للدولة ومؤسساتها الرسمية بصورة غير قانونية التدخل في حياة الأفراد الخاصة، وتوصيف أفعالهم بأنها خارج السياق العام، ولا تتسق مع منظومة الأخلاق والآداب العامة، وعليه تُلاحِق الدولة أفراد مجتمع الميم باستخدام نصوص قانونية ن دون ارتكاب أي جريمة، في حين تتخذ منظومة العدالة الجنائية والتشريعية نفس النهج في تغليظ /فضفاضة لتعاقبهم ن، واستنادًا على ما تم ذكره في تقرير **هيومان رايتس ووتش** عام 2003 أنه منذ أوائل عام /العقوبات المقررة ضدهم 2001 منذ واقعة الكوين بوت الشهيرة يتزايد عدد الرجال الذين يُجرَى القبض عليهم ومحاكمتهم وإصدار الأحكام ضدهم بتهمة ممارسة العلاقات الجنسية مع غيرهم من الرجال، وقد حصرت هيومن رايتس ووتش أسماء 179 رجلًا عُرضَت قضاياهم على النيابة بموجب قانون "الفجور" منذ بداية عام 2001، وفي الغالب لا تُمثِل هذه القضايا إلا نسبة صغيرة من العدد الإجمالي الحقيقي، كما قبضت قوات الشرطة على رجال آخرين وعذبتهم دون أن توجه إليهم أي تهمة.

دأبت المنظمات الحقوقية بعد ذلك على رصد وتوثيق الانتهاكات التي يتعرض لها أفراد مجتمع الميم التي تشمل الاستهداف العمدي والمتزايد من جانب الشرطة لكل من يُشتبَه في اختلاف ميوله الجنسية عما يحدده المجتمع من غيرية الميول الجنسية المعتادة، وبخاصة إذا كانوا مثليين أو رجالًا يمارسون الجنس مع رجال أو من يُشتبَه في كونهم كذلك أو من العابرات جنسيًا ومتغيرات النوع الإجتماعي، وأخذت الحوادث تتكرر بسياقات مختلفة وتفاعلات متعددة هدفها واحد لكنها تختلف في اعداد المقبوض عليهم ونوع التهم وملابسات القضايا.

منذ عام 2013 شهدت الساحة القضائية موجة من الأحكام ضد أفراد مجتمع الميم على خلفية القبض على أفراد يشتبه في كونهم مثليين أو عابرات، فالحملات الأمنية التي تشنها وزارة الداخلية عادة تستهدف بالأساس مثليي الجنس وبعضٍ من عابرات الجنس والنوع الإجتماعي وتوجه إليهم تهمًا متعلقة باعتياد ممارسة الفجور، وبناءً على ما قدمته **المبادرة المصرية للحقوق الشخصية**[3] من تقارير في هذا الصدد، فقد أرتفع المتوسط السنوي لعدد المقبوض عليهم والمحالين إلى المحاكمة في مثل هذه القضايا منذ الربع الأخير لسنة 2013 إلى نحو خمسة أضعاف مقارنة بسنوات طويلة سابقة، ووصل العدد في فترة ثلاث سنوات ونصف تنتهي في مارس 2017 إلى 232 شخصًا أي حوالي 66 شخصًا سنويًا، بينما تشير الإحصاءات إلى أن متوسط المقبوض عليهم في السنوات الـ 13 السابقة (2000 حتى 2013) هو 189 شخصًا بنحو 14 شخصًا في السنة الواحدة.

تلى تلك الحملة الأمنية الأعنف من نوعها بعد حادثة الكوين بوت من حيث أعداد المقبوض عليهم والصدى السياسي والإعلامي الذي استمر قرابة الثلاثة أشهر بعد واقعة رفع أعلام قوس قزح في حفل مشروع ليلى في القاهرة الجديدة في سبتمبر 2017، حيث قامت قوات الشرطة بالقبض على قرابة 75 فردًا حوكم أغلبهم أمام محاكم جنح القاهرة والجيزة بتهمٍ متعلقة باعتياد ممارسة الفجور والتحريض عليه والإخلال بالآداب العامة، وأصدرت المحاكم أحكامًا في حق مجموعة منهم بالحبس لمدد تتراوح بين سنة إلى 6 سنوات، وبناءً على آخر الإحصاءات المسجلة فإن عدد القضايا الموثقة لدينا[4] في الدورة الحالية لمشروع الدعم القانوني 44 قضية ما بين أحكام الدرجة الأولى والدرجة الثانية وقد وصلت نسبة من عوقب بحكم من سنة لثلاث سنوات إلى 73% في مقابل نسبة 20% لمن عوقب بالحبس من ثلاثة لستة أشهر، وقد جاءت نسبة الاعتقالات من تطبيقات التواصل الإجتماعى بنسبة 47%، في حين جاءت نسبة القبض من الشارع 42%، وأخيرًا نسبة 11% لكل من الفنادق والمنازل.

ويُذكَر أنه إلى وقتنا هذا لا تنفك الشرطة عن القبض وملاحقة أفراد مجتمع الميم ، سواءًا من خلال التتبع الإلكتروني لمواقع التعارف والمواعدة، أو من خلال ملاحقة الأفراد في الأماكن التي يتجمع فيها المثليون وأصحاب الميول والهويات الجنسية غير النمطية، ويلعب الإعلام الدور التحريضي الأكبر في تشويه المثليين وشيطنتهم وتصويرهم تهديدًا للمجتمع، وكذلك تستخدم وسائل الإعلام ألفاظًا تُحِطُ من كرامة الأفراد المقبوض عليهم مثل شواذ وجنس ثالث ويجب التخلص منهم لأنهم يمثلون خطرًا على عموم المواطنين وخاصة إذا كانوا من المتعايشين/ات مع فيروس نقص المناعة.

وعلى المستوى الإجتماعي يعاني أفراد مجتمع الميم تمييزًا مصاحبًا بحالة من الاستعداء تجاههم/ن، يشمل ذلك سلسلة من الانتهاكات التي ذكرنا أمثلتها مسبقًا، فالحلقات الإجتماعية المختلفة تتسابق في تهميشهم/ن وعزلهم/ن وممارسة العنف عليهم/ن بدءًا من الأسرة والشارع والمدرسة والجامعة والمواصلات العامة وأماكن التجمعات والمساحات المفتوحة وأماكن

[3] المصيدة-عقاب-الاختلاف-الجنسي-في-مصر https://eipr.org/publications-------المصيدة" عقاب الاختلاف الجنسي في مصر- "

[4] الإحصاءات مسجلة من اخر تقارير منظمة بداية خلال مشروع الدعم القانوني لعامى 2018/2017

التسوق و دور العبادة، حيث يلاقي أفراد مجتمع الميم نبذًا قد يفضي في بعض الأحيان إلى عنفًا يفضي إلى تعديًا جسديًا تجاه من يشتبه فيه/ا، وقد يتعجب البعض من قسوة ردود الأفعال عند التعامل مع أفراد مجتمع الميم خاصة عند معرفة أو التأكد من هوياتهم/ن الجندرية أو ميولهم/ن الجنسية التي لا فرق فيها بين الدوائر والحلقات الإجتماعية المختلفة، فقد يخال البعض أن الأسرة قد تكون أقل عنفًا من المجتمع الخارجي، لكن في معظم الأحيان نجد أن الأسرة هي منبع العنف الجسدي وقد لا يجاوزها أحد في حدة هذا العنف.

أوضاع اللاجئين/ات وطالبي/ات اللجوء ليست أحسن حالًا من المصريين، فمعظمهم/ن يعانون مع موظفي المفوضية السامية لشئون اللاجئين، ويصفونهم بـ "الجهل بمجتمع الميم"، فهم لا يفهمون معنى المثلية الجنسية والعبور الجنسي، ويتعاملون طبقًا للأوراق الرسمية المثبت فيها جنس الشخص عند الولادة ، وبعض الموظفين/ات يوصمون أفراد مجتمع الميم بأنهم مرضى ويجب معالجتهم، هذا بجانب التأخر في الاستجابة لحوادث العنف القائم على النوع الإجتماعي ضدهم/ن.

لمحة قانونية

لا يوجد نص قانوني صريح يدين المثلية الجنسية في مصر، ولكن في أواخر التسعينات بدأت الشرطة تستخدم قانون عام 1950 لمكافحة الدعارة ويُستخدم بشكل رئيسي في المحاكمات القانون رقم 10 لسنة 1961[5] بشأن مكافحة الدعارة، وتحديدًا البند (ج) من المادة (9)، ونصها أنه "يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تزيد على ثلاث سنوات وبغرامة لا تقل عن خمسة وعشرين جنيهاً ولا تزيد على ثلاثمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين... (ج) كل من اعتاد ممارسة الفجور أو الدعارة"، والمقصود بالفجور حسبما أنتهى إليه القضاء من تعريف هو بغاء الذكور، والبغاء هو ممارسة أفعال من شأنها إرضاء شهوات الغير مباشرة و"بدون تمييز"، ويقصد بعدم التمييز هنا هو ممارسة فعل الفجور مع أي شخص دون تحديد فقط بغرض إشباع الرغبات، كما يتضح من النص القانوني أن ارتكاب فعل الفجور لا عقاب عليه إلا إذا تم ممارسته على وجه الاعتياد، وبالتالي يعتبر ثبوت الاعتياد على ممارسة فعل الفجور زاوية رئيسية لقيام هذه الجريمة، ويتوافر الاعتياد بإرتكاب فعل من أفعال البغاء (كالفجور) مرتين أو أكثر، والاعتياد يختلف عن مجرد تكرار الفعل، لأن الاعتياد "وصف" يلحق بالشخص، ولا يتحقق إلا إذا ارتكب الفعل مرتين على الأقل في مناسبات مختلفة وظروف متكررة، أما تكرار الفعل في وقت واحد فلا يحقق ركن الاعتياد، سواء تكرر الفعل في وقت واحد مع أشخاص مختلفين أو تكرر في وقت واحد مع شخص بعينه.

ومن ضمن الإتهامات الأخرى التي تستخدم في المحاكمات خاصة في قضايا الإيقاع بالمثليين عبر تطبيقات المواعدة والتعارف، أو في حالة القبض عليهم من الأماكن والطرق العمومية وتفتيش هواتفهم المحمولة، ووجود محادثات أو صور تتعلق بممارسات جنسية، هو الاتهام بالإعلان عن الدعوة إلى الإغراء بممارسة الفجور الوارد بالمادة (14) من القانون 10 لسنة 1961 حيث يرفق بأوراق القضايا صور مطبوعة للمحادثات الخاصة التي جرت بين المستخدم (المقبوض عليه) والشخص المزيف التابع للشرطة، أو الصور الخاصة المخزنة على الهاتف كدليل وحيد على ارتكاب هذا الاتهام.
وثالث اتهام يوجه في المحاكمات في حالة القبض على شخصين معًا هو "التحريض على الفجور"، بإعتبار أحدهما ممارسًا للفجور والآخر مُحرضًا على ممارسته، وورد هذا الاتهام بالقانون 10 لسنة 1961 بالفقرة (أ) من المادة الأولى، ونصها أن "كل من حرض شخصاً ذكراً كان أو أنثى على ارتكاب الفجور أو الدعارة أو ساعده على ذلك أو سهله له وكذلك كل من استخدمه أو استدرجه أو أغواه بقصد ارتكاب الفجور أو الدعارة يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على ثلاث سنوات، وبغرامة من مائة جنيه إلى ثلاثمائة جنيه"، وعَرَفَت محكمة النقض هذه الجريمة بأنها لا تقوم إلا في حق من يحرض غيره على ممارسة الفحشاء مع الناس أو يسهل له هذا الفعل أو يساعده عليه، وهي لا تقع ممن يقدم نفسه للغير إنما تقع ممن يحرض على ذلك أو يسهل هذا الفعل، وبالتالي فالنموذج التجريمي لهذا الاتهام لا يتماشى مع كيفية استخدامه من قبل النيابة العامة في المحاكمات.

يعتبر عرض المتهمين/ات والمجني عليهم/ن على مصلحة الطب الشرعي إجراءًا اعتياديًا في الجرائم الجنسية الواردة في قانون العقوبات والقوانين الخاصة المصرية، ولكن آليات تنفيذ هذا القرار تختلف باختلاف الجرائم المعاقَب عليها، ففي الجرائم الواردة في القانون رقم 10 لسنة 1961 (قانون مكافحة الدعارة) يتم توقيع الكشوف الشرجية على المتهمين بالفجور وفقًا لهذا القانون، ويهدف هذا الإجراء كما تدَّعي السلطات القضائية لمعرفة حقيقة ممارسة المتهمين/ات للجنس المثلي أو لا، ولا تسأل السلطات المتهمين/ات عن موافقتهم/ن أو اعتراضهم/ن وهي بصدد توقيع الفحوص الشرجية عليهم/ن، وبالرغم من أن الفحوص الشرجية تعتبر شكلًا من أشكال المعاملة القاسية والمهينة وتقترب من التعذيب، وبالرغم من اعتبار لجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب بأن الكشوف الشرجية "غير مبررة طبيًا ولا يمكن الموافقة عليها بالكامل"، ألا أن السلطات القضائية تستمر في إجرائها حتى الآن، وتستعمل مصلحة الطب الشرعي لفظ "مستعمل" إذا أثبتت أن المتهم يقوم بممارسة الجنس المثلي، وهو مصطلح بالغ القسوة والإهانة، وفي الغالب يكون الحكم بالإدانة بالرغم مما يستدعي تلك النتائج من نظريات طبية عفي عليها الزمن ولا يُقِرها الطب الحديث حول إذا كان من الممكن معرفة كون الشخص يمارس الجنس المثلي أو لا، ومع أن أحكام الإدانة لا تستلزم بالضرورة إجراء هذه الفحوص أو حتى كون نتيجة الفحص قد جاءت سلبية، ففي العديد من قضايا الفجور تم الحكم بالإدانة على الكثير من المتهمين دون عرضهم على الطب الشرعي. ويمكن القول بعد فحص العديد من القضايا أن إجراء الفحوص الشرجية سلوك منهجي للنيابة العامة في مصر وإن لم يتعرض بعض المتهمين لها، فالعبرة بالأعراف والممارسات المعتادة في أروقة العمل لا في الفروق الشخصية بين وكيل نيابة وآخر.

[5] قانون مكافحة الدعارة رقم 10 لسنة 1961- صدر برياسة الجمهورية في21 رمضان سنة 1380 (8 مارس سنة 1961)- جمال عبد الناصر
http://parliament.gov.sy/laws/Law/penal_1961htm17/

الـجـزء الثانـي

(مراحل الإعداد للمشروع)

منهجية العمل

يستند هذا المنتج بالأساس على شهادات أفراد من مجتمع الميم في مصر،قاموا بسرد قصصهم/ن في مقابلات شخصية معهم/ن وصلت عددها إلى 34 مقابلة شملت 12 محافظة من محافظات جمهورية مصر العربية، وتم اختيار 17 شهادة منهم لناجين/ات لتوثّق وتُنقَل كما هي في هذا الكتاب بما تشمله من تمثيل لجميع أنواع العنف والقائمين على الانتهاكات، وقد تم تحديد مجتمع الدراسة ليكون بالأساس مجتمع الميم بما يشمل من اللاجئين/ات وطالبي/ات اللجوء في مصر من مثليين/ات، مزدوجوا/ات التوجه الجنسي، أو عابري/ات النوع الإجتماعي، ذي/ذات هوية جندرية غير نمطية، غير ثنائي/ة، حاملو/ات صفات الجنسين والكويرين/ات، وعليه فأن المجتمع المستهدف كان هؤلاء الذين/اللائي يُعَرفوا/ن أنفسهم/ن على أنهم ينتموا/ين لفئة أو أكثر من الفئات سابقة الذكر ويصبح الإطار العام هو حدود التماس بين هذه الفئات من حيث تمثيلها ووزنها النسبي.

كما يُبنى هذا العمل على نتائج استبيانات تقارير سابقة **لمنظمة بداية**[6] عن العنف القائم على أساس التوجه الجنسي وهوية النوع الإجتماعي تجاه مجتمع الميم في مصر، حيث اعتمد كلا التقريران على أسلوب العينة العشوائية البسيطة لجمع البيانات ومن ثم تحليلها، حيث تم نشر استبيان على شبكة الإنترنت لملئه واستعراض نتائجه بعد ذلك، وتضمن الاستبيانان أسئلة عن العمر والنوع الإجتماعي والجنس والحالة الإجتماعية والمستوى التعليمي والعمل ومستويات العنف المختلفة وظروف العنف وملابساته، وفي كلا الاستبيانين كان آخر سؤال عما إذا كان المشارك/ة ي/تريد أن ي/تشاركنا قصته/ا معنا أم لا، وإذا كانت الإجابة بنعم يطلب منه/ا أن ي/تترك بيانات الاتصال حتى نستطيع التواصل معهم/ن.

أصبح لدينا بعد ذلك قائمة بمن ي/تريد أن ي/تشاركنا هذه القصص بالإضافة لشبكة تواصلنا الممتدة داخل أوصال مجتمع الميم في مصر بحكم عملنا معهم/ن طيلة ثمانِ سنوات، والتي سمحت لنا بمعرفة أدق التفاصيل عن معاناتهم/ن، فكانت عينة كرة الثلج هي الطريقة الأمثل لهذه الدراسة، ولفت نظرنا أيضًا أن نتائج كلا الاستبيانين شملت تمثيلًا أعلى للمثليين عن باقي الفئات الأخرى مما قد يؤثر على مبدأ تجانس العينة العشوائية البسيطة التي تم تطبيقها في الاستبيانين، بحيث يكفل لجميع الفئات فرصة متساوية في التمثيل، فكان لزامًا علينا حينها أن نضمن تمثيل منطقي لجميع الفئات حتى نتوصل لنتائج أقرب إلى الصحة، فقمنا بتعريف أنواع العنف كما سبق ذكرها في الرؤية العامة وتعريف القائمين على العنف والانتهاكات وربط ذلك بنتائج الاستبيانين ونتائج تحليل التقارير، وعليه فقد استخدمنا أسلوب العينة الطبقية والتي تستخدم في المجتمعات غير المتجانسة، عندما تكون كل شريحة أو مجموعة من المجتمع متجانسة فيما بينها (الفئات مختلفة لكن متجانسة فقط فيما بينها)، وعليه فقد تم تقسيم الفئات إلى مجتمعات فرعية تسمى بالطبقات (الفئات)، وتم سحب عينة من كل طبقة والتي سميت عينة فرعية ثم تم ربطها بأنواع العنف المختلفة والقائمين على الانتهاكات عن طريق أسلوب التخصيص المحدد مسبقًا حيث تم تحديد أحجام العينات الفرعية نسبة إلى تمثيلها وعلاقتها بالعنف والانتهاكات كما وردتنا من أصحابها/ن، وعليه فالدراسة تعتمد على نوعين من أساليب البحث: الكمي (الذي تتداخل فيه عدة أساليب من أخذ العينات وتخصيصها)، ثم الكيفي (بناء على المقابلات الشخصية وتحليل البيانات بعد ذلك).

*العنف المبني على أساس التوجه الجنسي وهوية النوع الاجتماعي تجاه مجتمع الميم في مصر (الفترة بين 2016 -2017) - https://www.docdroid.net/gj9uI1W/tkryr-aan-alaanf-almbny-aal-asas-altojh-aljnsy-ohoy-alnoaa-alejtmaaay-tjah-mjtmaa-almym-fy-msr.pdf#page=6

6 *العنف ضد مجتمع الميم في مصر (الفترة بين 2012 – 2014) - https://www.docdroid.net/rwK41lF/tkryr-alaanf-dd-mjtmaa-almmmmm-fy-msr.pdf#page=2

نظرًا لطبيعة العمل الحساسة ومخاطر إجراء بحوث ميدانية مع فئات معينة في المجتمع المصرى، فقد يعتبرها النظام تشكل خطرًا على الأمن العام أو تهديدًا لمنظومة الآداب العامة والأخلاق، فقد تم أخذ الاحتياطات الأمنية عند إجراء المقابلات مع هؤلاء الذين/اللائى وافقوا/ن على مشاركة قصصهم/ن معنا، وقد تم تحديد مواعيد مسبقة معهم/ن وإجراء المقابلات في أماكن تم تحديدها من قبل القائم على المقابلة، وفي بعض الأحيان أماكن تم تحديدها من قبل هؤلاء الأفراد، وللمحافظة على الأمان الشخصي لهؤلاء الأفراد قمنا بالسفر إليهم/ن في محافظات مصر المختلفة شاملة الدلتا والصعيد وسيناء، أجريت المقابلات باللغة العربية وتم استخدام مسجل صوتي للحفاظ على خصوصية البيانات والمعلومات بدلًا من تداولها ورقيًا في حين تم استخدام التدوين مع الحالات التي لم تفضل استخدام المسجل الصوتي، وقد قدّم كل الأشخاص الذين/اللائى قوبلوا/ن موافقة كتابية على المشاركة وتسجيل أو تدوين قصصهم، وأبلِغوا أنه يمكنهم إنهاء المقابلة في أي وقت أو رفض الإجابة عن أي أسئلة، تم أيضًا تخيير هؤلاء الأفراد ما إذا كانوا يريدوا/ن استخدام أسمائهم/ن أو منحهم/ن أسماءً مستعارة، وبالطبع حُجبت في بعض الحالات معلومات تعريفية أخرى لحماية الخصوصية والأمان، وجميع الوثائق المستخدمة في هذه المقابلات سواء كانت ورقية أو مسموعة هي إما متاحة في هذا المنتج أو محفوظة لدى سجلات منظمة بداية.

هذا ولم يُقدم أي مقابل مالي أو تعويض للمشاركة في المقابلات، حيث تم إيضاح تفاصيل الموافقة الكتابية[7] للمشاركين/ات بأنه يمكن استخدام أي (صورة، صوت، قصة، شهادة، بيانات تم جمعها) أثناء المقابلة في التقارير الصادرة عن المنظمة ونشرها على موقعها الإلكتروني أو مطبوعاتها أو إعلاناتها أو وسائل الإعلام الأخرى (بما فى ذلك النشر على الإنترنت) دون إنتظار تعويض أو مكافأة مالية في الوقت الحالي أو في المستقبل، دون الإخلال بشروط المحافظة على مجهولية وأمان الأشخاص.

[7] نسخة عقد الموافقة الكتابية يمكن الاطلاع عليه في الملحقات

تحديات التوثيق

قد لا يخفى على البعض أزمة وتحديات التوثيق في مصر بعد ثورة 25 يناير وما قد يعانيه القائمون على التوثيق من مشكلات تهدد أمنهم وسلامهم الجسدي والنفسي، تتضاعف مثل هذه المخاطر عند العمل مع الفئات الحساسة أو الفئات التي ت/يعاني أصحابها من القمع والتمييز المجتمعي أو الملاحقة القانونية أو كليهما، فنظرًا لطبيعة هذا المشروع التوثيقي والذي كانت أهم أهدافه تغطية الوضع العام في كامل محافظات مصر ونقل الواقع كما يعايشه أصحابه، فقد كان لازمًا على القائمين بالتوثيق السفر إلى المحافظات والذهاب إلى أصحاب التجارب الحية والذي بدوره أظهر كم الاختلاف بين الثقافات في المحافظات المختلفة وما يتبعه من اختلاف في أسلوب الحياة وطبيعة التعامل مع الأشياء، وبالتالي أثر على نوع ودرجة العنف والقائمين عليه.

عمل فريق التوثيق على مدار العام بتغطية محافظات مصر للوصول لأكبر قدر ممكن من الناجين/ات الذين/اللائى وافقوا/ن على مشاركة قصصهم/ن، وكان عامل أمان كل من القائم على التوثيق وصاحب/ة التجربة هو الأساس قبل الشروع في عملية التوثيق، لم يخلُ ذلك من مخاطر حمل جهاز المسجل ونموذج عقد الموافقة وأوراق هوية المنظمة وغيرها من الأوراق المطبوعة ، والتي لم نستطع مشاركتها مع أحد آخر، كان تحديد الأماكن يتم من قبل الناجين/ات، فهم/ن أعلم بالأماكن الآمنة في تلك المحافظات، لكن ذلك لم يجنبنا التعرض للطرد والوصم والتمييز والضرب في بعض الأحيان، فمحافظات مصر ليست جميعها القاهرة والإسكندرية فمنها ما هو صغير المساحة بدرجة تسمح لمعظم السكان بمعرفة بعضهم/ن البعض مما يزيد من درجات الوصم والعنف خاصة عند مقابلة أشخاص كانوا/كن على ذمة قضايا أو معروفين/ات بمظهرهم/ن الملفت.

لم تخلُ التحديات أيضًا من العنف الجسدي تجاه القائمين على التوثيق والناجين/ات، فقد تعرض القائم على التوثيق مرات عديدة للضرب والإهانة والتعقب من قبل الأهالى وأصحاب الأماكن العامة كالمطاعم والكافيهات، ولم تخلُ المواقف أيضًا من حالات التنمر والتفتيش، فقد كانت كل جلسة توثيق بمثابة مغامرة مليئة بالمخاطر.

قد لا يتصور البعض مقدار الضغط النفسي الذي تعرض له القائم على التوثيق، والذي استدعى الأمر بعد ذلك خضوعه لجلسات تأهيل نفسي لمعالجة الآثار النفسية المترتبة على سماع مثل تلك الشهادات، فالمقدم في هذا المنتج هو محاولة كتابية من مصادر مسجلة عن أصحابها، وهي إن عكست لن تعكس فجاجة الأوضاع وسوء المعاملة، فالناجون/يات وصلوا/ن لدرجات من الضغط النفسي جعلتهم/ن في بعض الأحيان يسترجعوا/ن ما حدث لهم/ن ويتفاعلوا/ن نفسيًا معه، ويكون الضحية هو القائم على التوثيق الذي تعرض في أحد المرات لهجوم أحد الناجين عليه بسكين نتيجة انفعاله أثناء السرد.

الجزء الثالث

(الشهادات)

اصطياد الشرطة للمثليين

حدث ذلك يوم 2016/09/20 , شاب فى السادسة والعشرين من العمر , مثلي الجنس , أقطن بمحافظة الجيزة , تواصلت من خلال حساب وهمي مع أحد الأشخاص على تطبيق (whos here)، طلب مني مقابلته في ميدان التحرير عند مسجد عمر مكرم في تمام الساعة الثامنة مساءًا، فجأة بدأ يرن هاتفي ثم يتوقف ويرن ثم يتوقف، وجدت أحد المارة بجانبي يضع الكلابشات[8] في يدَّي وتحاوط بي مجموعة من رجال الشرطة بعضهم بزيهم الرسمي وبعضهم بالزي المدني.

أخذوني إلى إدارة الآداب بمجمع التحرير حيث تم ضربي وسحلي من رجال الشرطة مرددين عبارات "يا خولات يا اللى بتتناكوا، وانتو بتتركبوا يا خولات"، لم يتم أخذ أقوالي لتحرير المحضر، بل قام رجال الشرطة بإدخالي إلى الحجز مباشرة، وعندما أودعوني بالحجز أمروا المساجين بإكمال الضرب والتعذيب، فكان من المسجونون من يمنعني من دخول الحمام ومنهم من كان يتبول عليّ ضاحكًا مرددًا عبارة "يا خول يا شاذ" ومنهم من قام بوضع أصابعه في فتحة شرجي، في صباح اليوم التالي تم عرضي على نيابة عابدين حيث جددت لي النيابة التحقيقات حتى تجاوزت شهرًا ونصف الشهر وكانت التهمة الموجهة لي هي (ممارسة الشذوذ والفجور) ثم عرضت على المحكمة التى أعطتنى حكمًا بالبراءة لعدم ثبوت الأدلة.

شعرت بالضيق والخزي نتيجة ما حدث لي من تعذيب ووصم وتمييز وتحرش داخل الحجز ومعاملة مهينة من رجال الشرطة، فعندما أجد عربة خاصة بالشرطة أُصاب بالهلع والذعر وأتذكر كل ما مررت به، أما أهلي عندما عرفوا بالواقعة قطعوا علاقتهم بي كما فعل أصدقائي أيضًا، ولم أجد الدعم والسند من كليهما.

لم يمر العام حتى تم إلقاء القبض علي مرة أخرى يوم 2017/09/13 في حي المهندسين أمام محل فرغلى للعصائر من خلال تطبيق (جرايندر)، وهذه المرة احتجزونى بعمارة الأسواق الحرة بالطابق الثالث عشر، وكانت الإهانة أكثر بذاءةً من المرة السابقة "أنت خول يلا، يابن العلق ياللي بتتناك"، أما الضرب كانوا يبرحونني ضربًا بإستخدام آلة حادة ويسكبون الماء على أرضية الحجز حتى لا أتمكن من الجلوس أو النوم، تفاجئت بوجود أشخاص آخرين محتجزين في إدارة الآداب بنفس التهم (الشذوذ والفجور) وكانوا يسخرون منا جميعًا وجدت العديد من العساكر يستخدمون أجهزة هواتف اندرويد ليقوموا بالتواصل مع المثليين على تطبيقات المواعدة المختلفة، حتى يستدرجونهم لمقابلتهم وحينها يقوم رجال الشرطة بالقبض عليهم والزج بهم فى الحجز.

استوقفنى أحد رجال الشرطة بعد فحصه لهاتفي وطلب مني إخباره عنوان أحد الأشخاص الذين كنت أتواصل معهم معللًا ذلك بأننى أكثر ذكورة من المقبوض عليهم وأنني لن أتحمل التعذيب المستمر، ووعدني بأنه سيتم الإفراج عني مقابل أن أبلغه بأسماء وعناوين أشخاص مثليين آخرين، كما أخبرني بأنني سوف أعمل مع رجال الشرطة ولن يتم القبض علي مرة أخرى ولن يتم تعذيبي كما يفعلون، وبعد التهديد بالضرب والسحل المستمرين لم أستطع التحمل أكثر من ذلك، فخرج معي أحد رجال الشرطة لكي أخبره عن عنوان أحد الأشخاص المثليين الذين اعرفهم كنت أحاول الهرب منه فقد أخرجنى من الحجز، ولكني كنت مقيدًا بالأغلال ومع هذا حاولت الهروب، فلم أستطع الهروب، وقررت حينها بألا أبلغه بأي تفاصيل عن أي شخص أعرفه، وأننى سوف أواجه مصيري مع الشرطة بمفردي أيًا كان المطاف، فقام الضابط بضربي في الشارع قائلًا:"يابن الفاجرة،

[8] الكلابشات: القيود التى يُكبَّل بها المتهمون.

أنت بتعمل فيها بطل يابن المتناكة، ده أنا هنيكك وهجيب حد ينيكك، يابن المرة المومس، ياخول ياللى بتتناك، ياللى بتتفتح كل يوم"، ومع كل هذه الإهانات كان يبصق على وجهي أمام الأشخاص المارين في الشارع.

فى اليوم التالي تم ترحيلي إلى قسم الدقي وحُجزتُ فى حجرة صغيرة مظلمة بها أكثر من ستين شخصًا، منهم من لا يقل عن عشرين شخصًا محبوسين على ذمة قضايا تتعلق بالفجور والشذوذ الجنسي، كانت الغرفة لا تتسع لأعدادنا فكنَّا نصاب بالإختناق وصعوبة التنفس، ظللت في القسم لمدة شهر ونصف الشهر وأنا أتعرض لمضايقات وإغتصاب وضرب مستمر من المسجونين بالإضافة إلى السخرية والتمييز والوصم، أما ضباط الشرطة فكانوا يتلذذون بضربنا وصفعنا على وجوههنا مستخدمين الألفاظ النابية والإهانات البشعة، ولا يمكننى أن أعترض أو أن أرفض بالطبع فقد كان الأمر ليزداد سوءًا...ظللت في هذا الوضع حتى قضت محكمة السودان بحبسي لمدة ثلاث سنوات سجن وثلاث سنوات بعدها مراقبة، وبعد الاستئناف أصبحت المدة حبس ستة اشهر وبدون مراقبة .

بمجرد دخولنا السجن (كل الأشخاص المتهمين بقضايا ممارسة الشذوذ الجنسي والفجور)، أمر مأمور السجن بعدم خروجنا من الزنزانة ومنع دخولنا الحمام إلا بإذن، كنت أنام على الأرض بدون فرش أو تغطية، تعرضت لتحرشات كثيرة، والطعام دائمًا فاسد ولا استطيع أن آكله، حتى جائنى ضابطًا يعمل في السجن أمرنى أن أذهب إلى حجرته وطلب مني أن ألعق قضيبه ثم مارس الجنس الشرجى معي رغمًا عني، لم يكن بإستطاعتى الرفض أو حتى أن أخبر أحدًا فكان لهذا أن ينهي حياتى أو قد يأمر بتعذيبى في أفضل الأحوال، ففي النهاية هو ضابط وأنا سجين، و نتيجة ذلك شعرت بالإشمئزاز من جسدى وأدركت أن حياتي ليس لها أي أهمية وأنني شخص مستباح.

بعدما أنقضت الستة أشهر يوم 2018/03/13 تعرضتُ لتعنت شديد في إخراجي، حيث قرر المسئولون أن هناك مراقبة علي لمدة ستة أشهرأخرى بالرغم من عدم وجودها، تم إحتجازي بقسم الدقي حتى يتم إستخراج كافة أوراقي من محكمة السودان وبعد أن مكثت بها لمدة أسبوع أكتشفوا أن الحكم بدون مراقبة، فتعجبت بالطبع من الإجراءات الحكومية وكيف لهم أن يحتجزوني مرة أخرى!! وعدم إهتمامهم بالأوراق الخاصة بالأحكام وحياة الأشخاص، ولكن كل ما كان يعنيني أن أخرج من السجن، وأن أنام على فراش جيد وأن أستحم وأبتعد عن أي مضايقات أو سخرية أو أغتصاب.

نتيجة ما حدث أنا لا أستطيع العمل الآن فكل أوراق العمل يظهر بها أنني كنت على ذمة قضية تتعلق بممارسة الشذوذ الجنسي، فلا يتم توظيفي بأى مكان، وأما العائلة فترفض وجودي حتى أنهم يرفضون أن يراني أطفالهم أو أن أتعامل معهم لأنهم يروننني خطرًا على الأطفال، أحيانًا أجد دعمًا من أصدقائي سواء كان نفسيًا أو ماليًا ولكنه غير كافٍ تمامًا، أما السكن فلا أجد المال الكافي لكي أستأجر ملاذًا، لا أقوى الآن أن أسير في الشارع خوفًا من نظرات الناس لي، أتمنى أن أبدل ملابسي التي تكاد تتمزق بسبب تلفها ولا أمتلك قوت يومي لكي أبدلها **"مش شايف أي مستقبل، ولا شايف أي حاجة حلوة قدام"**.

اقتحام منازل المثليين

في يوم 2014/05/05 كنت مع رفاقي المثليين الخمس في شقة بمدينة نصر، تواصل أحد أصدقائي من خلال تطبيق المانجام للتعارف بأحد الأشخاص، كنت في الشرفة أثناء وصول الشخص للشقة في الساعة الحادية عشر مساءًا، وكان الشخص ينظر في الشقة كأنه يفحصها بعدها طلب أن يذهب إلى سيارته لكي يحضر بعض المشروبات، ولكني وجدته يتحدث في الهاتف المحمول بجانب المنزل ثم صعد إلى الشقة ممسكًا بشنطة كبيرة سوداء وطلب أن يذهب إلى الحمام، فوجدت سيارات شرطة تتجه إلى العمارة ويخرج منها أكثر من 10 ضباط، قاموا بكسر الباب علينا وأخذوا منا ثلاثة أجهزة لاب توب، وثمانية موبايلات، كما استولوا على كل النقود التى كانت بحوزتنا وأخذوها كأحراز.

قاموا بضربنا جميعًا، كانوا يضربوننا بالشلاليط ، ويصفعوننا على وجوهنا، ثم يلكموننا بقبضات أيديهم، حاولت الهروب عن طريق المواسير الخلفية للمنزل، كانوا يلقون عليّ الطوب وبعض من الزجاج المكسور كي أقع في الشارع، وصاحوا تجاهي "امسك حرامى"، فتجمع كل السكان وجاءت عربة الشرطة العسكرية، وعندما أحس ضباط الشرطة بتجمع السكان المحيطين أخبروهم: "يا جماعة دول شواذ جنسياً، وأحنا عندنا أمر بالقبض على الشواذ في مصر، والناس دي بيبقى عندها أمراض ومحدش يقرب منهم".

لم يكتفِ السكان بوصمنا والاستهزاء بنا، بل تجاوز الأمر إلى الضرب المبرح مع الشرطة، تم إعتقالنا في مجمع التحرير بالطابق الثاني عشر، قام رجال الشرطة بتجريدنا من ملابسنا كاملة، ثم أجبرونا أن نرتدي ملابس نوم نسائية وقاموا بتصويرنا ونحن بهذه الملابس، ثم تناوبوا علينا بالضرب والسحل، بسبب ارتطام وجهي المتكرر بالحائط تساقط الدم من أنفي، كما قد جُرِحَت يداي بسبب الضرب المبرح حتى إلتهبَت من الدم المتساقط بغزارة منها، وكانوا يطفئون السجائر في أجسامنا.

طلبوا منا أن نخبرهم بأسماء وعناوين كل أصدقائنا المثليين مقابل أن يتم الإفراج عنّا وإيقاف التعذيب، فأدركنا أن الشخص الذي جاء إلى الشقة هو أحد الضباط الذي يستهدف المثليين، حيث يقوم بالتواصل معهم عن طريق برامج المواعدة، ثم يستدرجهم لكي يزج بهم في السجن...تم إجبارنا على توقيع أوراق كثيرة تفهمنا بعد ذلك أنها أوراق محضر الإدانة التي لم نستطع قرائتها بسبب الضرب والتعذيب.

أخرج الضابط من دولابه الشخصي (واقٍ ذكري/ مخدرات/ مشروبات كحولية/ شعر حريمى مستعار/ ملابس نوم نسائية) ووضعهم أحرازًا وأدلة لإدانتنا في القضية، أما هواتفنا الشخصية ونقودنا والأجهزة الخاصة بنا لم يتم ذكر شيء عنها، فقد قام ضباط الشرطة بسرقتها والاحتيال عليها.

جاءت صحفية من جريدة اليوم السابع وأجرت حوارًا مع صديقي رغمًا عنه ونعتته فيه بالشذوذ وقامت بوصمه والاستهزاء منه، وعندما رفض الحديث معها قام الضابط بضربه مجددًا أمامها قائلًا: "اللي تقولك عليه تعمله يا خول"، وفي تمام الساعة التاسعة صباحًا تم عرضنا على النيابة بمدينة نصر، غطتنا الشرطة بالملايات فوق الملابس النسائية التي ألبسونا أياها ليتم وصمنا وإثبات تهمة الدعارة والفجور علينا.

في تحقيق النيابة صاح الوكيل بنا قائلًا: "أنتو خولات ياض، أنتو بتتناكو، يلا اطلعوا برا"، ثم قاموا بإخراجنا من حجرة التحقيق، وتم التحقيق مع كل واحد منا على حدة، قمت بإنكار كل التهم الملفقة لي، وأخبرت وكيل النيابة بما حدث معنا من ضرب وتعذيب داخل مجمع التحرير من ضباط الشرطة وإلباسنا الملابس النسائية، ولكن وكيل النيابة رفض الإستماع لي معللًا "أنتو خولات ياض وبتتناكوا، ومفيش حاجة حصلت من اللي أنت بتقولها"، وفي النهاية أدركت أن رجال الشرطة ووكيل النيابة سيزجون بنا في السجن لا محالة ولن يستمع أحد منهم لما نقوله كما تم رفض دخول أي محامين للدفاع عنا.

تم ترحيلنا إلى قسم أول مدينة نصر يوم 2014/05/06، حجزوني داخل غرفة مظلمة بها الكثير من الأشخاص، البعض مستلقي على الأرض والبعض لا يجدون مكانًا ليجلسوا فيه، كانت الغرفة ممتلئة بالحشرات، أما الحمام كان به أشخاص نائمة ، فهم لا يجدوا مكانًا لهم في الغرفة، وعندما سألوني في الحجز ما سبب القبض علي؟...أخبرتهم أنني تشاجرت مع ضابط شرطة، فلم يكن بمقدوري أن أخبرهم عن حقيقة ميولي أو عن القضية الملفقة لي خوفًا من أن أتعرض لعنف أكثر مما كنت أتعرض له، استمر جسدى ينزف نتيجة الضرب المبرح الذى تعرضت له في مجمع التحرير على أيدي الضباط هناك.

أخيرًا استطعت أن أتصل بوالدتى وأخبرها بأنه تم القبض علي ولم استطع أن أخبرها عن القضية ولكن ضباط الشرطة أخبروها "أبنك شاذ وبيتناك، وأتقبض عليه في شبكة دعارة هو وأصحابه، ويلبسوا حريمي، وبيناموا مع رجالة وياخدوا منهم فلوس".

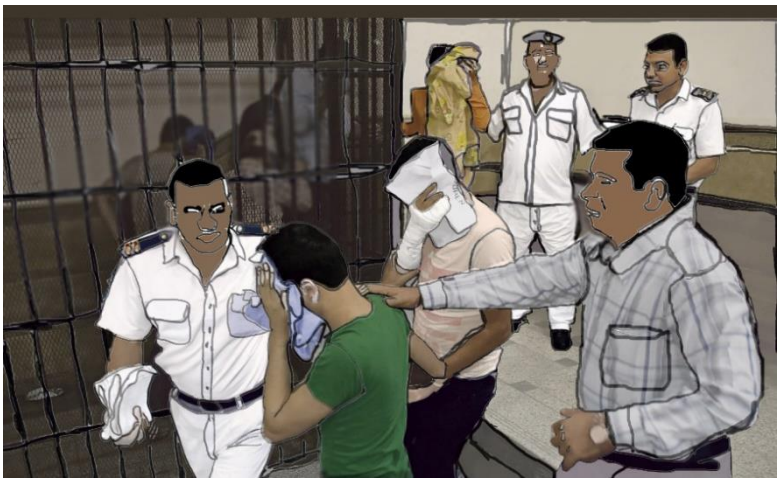

في يوم 2014/05/09 ذهبنا إلى محكمة الحي السابع بمدينة نصر وكانت التهم الموجهة إلينا (شبكة من الشواذ تنشر الفسق والفجور مقابل مبالغ مالية)، تم تأجيل القضية لمدة عشرة أيام، في يوم 2014/05/19 تم النطق بالحكم، وكانت الأحكام 12 سنة سجن لصاحب الشقة وبعدها 12 عام مراقبة، وأثنان من أصدقائي تم الحكم عليهم 7 سنوات سجن وأيضًا 7 سنوات مراقبة، وتم الحكم علي أنا وصديقي 4 سنوات سجن مع المراقبة المستمرة لمدة 4 سنوات بعد تنفيذ الحكم، وقع علينا النطق بالحكم وقع الصاعقة ظللت أصرخ، أما أصدقائي منهم من فقد وعيه ومنهم من أصيب بإنهيار عصبي، فقد ضاع مستقبلنا جميعًا، فأعمارنا الآن عشرين عامًا وبعد السجن سنصل إلى السابعة والعشرين، سنفقد دراستنا في الجامعة ونفقد العمل والعائلة والدعم ونفقد أي أمل فى الحياة.

قضينا في سجن وادى النطرون مدة ثلاثة أشهر، وبمجرد وصولنا قام المساجين باستقبالنا عن طريق سحلنا مستخدمين عصا كبير غليظ، وقام أحد السجناء باستقطاب أحد زملائى ومارس معه الجنس بالإجبار، كنا لا نرى الشمس نهائيًا، أما الطعام المقدم لنا هو عبارة عن بقايا وفضلات أطعمة فاسدة ومنتهية الصلاحية، وكنا نستخدم ماكينات الحلاقة بالتشارك مع جميع السجناء، ونتيجة الإهمال الصحي ظهرت بعض الخراريج على أجسامنا، ثم لاحظنا فقدانًا كبيرًا في أوزاننا، وكان يتم التعامل معنا بوحشية بسبب الاضطهاد الممنهج من الضباط والمساجين قررت أن أجرح جسمي، فقمت بتمزيق أربطة قدمي باستخدام بقايا ولاعة حادة، قام أصدقائي بالصراخ خوفًا علي لكي يتم نجدتي، ولكن الضباط عندما علموا بالواقعة، بدلًا من نجدتى ومساعدتي قاموا بضربي مرة أخرى وتعذيبي، بعد ذلك كنت لا استطيع النطق ولا استطيع التحدث مع أي شخص، نظرات المساجين لي كانت تشعرني بالخوف.

تم عرضنا على جلسة استئناف للحكم بتاريخ 2014/08/19، تم إجراء فحصًا شرجيًا مهينًا لنا جميعًا من خلال طبيبة الطب الشرعى **"خلتنى اوطى قدامها، وبايدى أفتح نفسي، وهي فضلت تبص جوايا وتلمس بالكشاف"**، كنت أشعر بالإهانة كما يتم اغتصابى وانتهاكى أمام الجميع...في يوم 2014/11/19 أخذنا الحكم بالبراءة.

بعد البراءة شعرت بالتيه، لا أستطيع أن أنظر إلى أي شخص في الشارع، لا أقوى على التعامل والتواصل مع المجتمع، خسرت دراستي نتيجة السجن حيث تم فصلي من الجامعة عندما علموا أنه تم القبض عليّ نتيجة إتهامي بقضية تتعلق بالفسق والفجور، أصيب أحد أصدقائي بعد الخروج من السجن بمرض جلدي وبعدها تم اكتشاف إصابته بفيروس نقص المناعة المكتسبة نتيجة ما تعرض له فى السجن من تعذيب واغتصاب إجبارى وإهمال صحي.

وصديقى الآخر أيضًا أصيب بنفس المرض (فيروس نقص المناعة) ثم بدأ بالنسيان، كل ذكرياته ينساها حتى عنوان منزله، كنت الدعم والسند إلى أصدقائي بالرغم من حاجتى للدعم والسند، بعدما وصل صديقاي إلى المراحل المتأخرة من المرض تم إحتجازهم فى مستشفى الحميات، حتى وافتهم المنية بنهاية عام 2015، وذلك بسبب رفض المستشفى إعطائهم العلاج وتأجيل العلاج لهم والإهمال الصحي...

بعدها لاحظت ظهور بعض الغدد الجلدية على جسدي، بعد التحليل والفحوصات أخبرنى الطبيب بأنني متعايش مع فيروس نقص المناعة المكتسبة، أما بقية أصدقائي في القضية منهم من أصيب بسرطان الجلد فور خروجه من السجن وتوفى عام 2016، والأخير انقطعت الأخبار عنه.

نتيجة كل ماحدث اختفيت عن الأنظار، لا أرافق أحد ولا أقابل أحد، تتم ملاحقتي واستدعائي من الشرطة كل فترة على ذمة القضية الملفقة، حتى أخبرهم بعناوين وأسماء أشخاص مثليين، تركت المنزل نتيجة الخلافات مع عائلتي بأحداث القضية والمشكلات التي أتعرض لها نتيجة المجتمع ونظرات الناس لي.

الميريلاند والجهات العليا للدولة

حدث ذلك في شهر فبراير عام 2014 كنت مع بعض من أصدقائي وصديقاتي المثليين/ات مساءًا أمام حديقة الميريلاند[9] بمصر الجديدة، بينما كنا نتسكع سويًا قامت دورية شرطة بإعتراضنا طالبةً منَّا بطاقات تعريف الهوية، تحدث إلينا الضابط نحن الثمانية وسألنا عن سبب تواجدنا في هذا المكان متأخرًا على الرغم من اختلاف عناوين أقامتنا، جاوبناه بأننا زملاء في جامعة واحدة...أخبرنا أن مظهرنا الخارجي ملفت للأنظار "أنتوا شكلكوا عامل ليه كده ياض منك ليه؟" ترددنا في إجابته عن سؤاله هذا، وفي النهاية جاوبناه رغم تملك مشاعر الخوف والرهبة منّا..."شكلنا عامل ازاى ياباشا؟!!".

كنت أنا وصديقي فقط من نتحدث إليه واكتفى الآخرون بالصمت، واعتبر ضابط الشرطة أن ردي عليه أنا وصديقي بمثابة تطاول وعدم احترام له (مع العلم أن رجال الشرطة المصرية يقومون بالقبض على أي شخص وتوجيه الاتهامات له بدون وجه حق أو رقابة).

أثناء الطريق إلى مركز الشرطة كان الضابط يمر على العديد من الأماكن تاركًا الأشخاص الذين يبيعون المخدرات، ويلقي القبض على أشخاص يقفون في منطقة المريلاند بدون إبداء أي أسباب لذلك.

قام الضابط بتفتيش هواتفنا الشخصية ووجد عليها بعض الصور العارية وتطبيقات التعارف الخاصة بالمثليين، فنظر إلينا مبتسمًا "آه أنتوا بقى بتقفولي في الشارع في المريلاند منطقة الخولات بتاع مصر الجديدة عشان تتعرفوا على بعض يا خول منك ليه، عشان تظبطوا بعض وتتناكوا من اللى رايح واللي جاي، قول لي بقي يا شرموط مين بقي اللى بيظبط التاني، هي كل الصور بقي صور ازبار[10]، أحنا جايلنا أوامر عليا من فوق (سلطات الدولة العليا) أن المنطقة دي هتنضف هتنضف من أي خول شاذ"، ثم قام بصفعنا على وجوهنا وضربنا بالشلاليط[11]، كنا أثناء ذلك مقيدين بالأغلال، وقاموا بمنعنا من التواصل مع أي شخص من ذوينا.

قاموا باحتجازنا مع المساجين كان منهم من يدان بقضية تتعلق بالسرقة والمخدرات، ومنهم مثليوّن آخرون كان قد تم القبض عليهم من الشوارع خلال فترات لم تتجاوز الشهر، وتم احتجازهم مدة تعدت الشهر ولا يدرك أحدًا شيئًا عنهم، ولم يستطيعوا التواصل مع أصدقائهم أو أقاربهم لكي يخبروهم أنهم قُبِضَ عليهم , حينها أدركت ما أخبرني به الضابط من قبل عندما قال لي: "احنا جايلنا أوامر عليا من فوق (سلطات الدولة العليا) أن المنطقة دي هتنضف هتنضف من أي خول شاذ".

بعد ساعات جاءنا أحد أصدقائنا ومعه أحد الصحفيين الأجانب أخبرته إنه تم إنتهاكنا بالسب والقذف والضرب وتفتيش هواتفنا، وأن الضابط سيقوم بعمل محضر لكي يلفق لنا بعض التهم نتيجة ميولنا الجنسية، وأخبرت صديقي بالأرقام السرية لهواتفنا كي يقوم بمسح كافة المحادثات والصور المتعلقة بميولنا الجنسية، فقام الضابط بطردهما خارج المركز خوفًا، لأنني أخبرتهم بما حدث لي من تعذيب، جاءنا بمحضر مكتوب به (أثناء مرور سيارة الشرطة أمام حديقة المريلاند، وجد الضابط شابين في بداية الثلاثين من عمرهم يغرون المارة بممارسة الرذيلة والفحشاء مقابل أجر مادي، حاملين معهم سلاح أبيض، وبعض الزجاجات الكحولية، عندما قمنا باعتراضهم (رجال الشرطة) قام الشابان بالتطاول علينا ورفضا الانصياع لأوامرنا، فقمنا بالقبض عليهم وسيتم ترحيلهم إلى النيابة صباح باكر).

عندما تم ترحيلنا إلى النيابة تفاجئنا بوجود مجموعة من المحاميين الحقوقيين في انتظارنا، وطلبوا من وكيل النيابة بإجراء تحليل سموم وطالبوا بإثبات الإنتهاكات التي حدثت لنا من الضابط ورجاله في مركز الشرطة، وبعدما أثبتت التحاليل عدم وجود آثار لتعاطينا المشروبات الكحولية، أمرت النيابة بإخلاء سبيلنا من مركز الشرطة.

كان كل ما يعنيني هو خروجي من مركز الشرطة خوفًا من التعرض للتعذيب مرة أخرى، كما تمت سرقة كل أموالي، وعلى الرغم من أنه تم إثبات التعدي والتعذيب داخل مركز الشرطة من قبل الضباط فلم يتم إتخاذ أية إجراءات تجاه رجال الشرطة، بل قابلنا ضابط الشرطة مستهزئًا قائلًا: "دي حاجة صغيرة بس عشان قصة الخولات اللي منتشرين في المنطقة دول إحنا قرفنا منهم بصراحة".

تم حجز والدتي في المستشفى وأصيبت بغيبوبة عندما علمت بخبر القبض عليّ واحتجازي داخل أحد مراكز الشرطة،

---

[9] الميريلاند: إحدى الحدائق العامة بمنطقة مصر الجديدة التى يتوافد عليها المثليين/ات

[10] ازبار: جمع (زبر)، وهو العضو التناسلي الذكري كما يطلق عليه في اللهجة المصرية.

[11] الشلاليط: جمع (شلوط)، وهو الركل بالقدم.

أشعر بالإهانة نتيجة ما تعرضت له...فقد تم احتجازي وتعذيبي بسبب ميولي الجنسية، وأيضًا لاحظت القبض على العديد من المثليين واحتجازهم دون علم ذويهم بسبب ميولهم الجنسية، فلا أشعر بالأمان فالمثليون فى مصر تسلية لرجال الشرطة، حيث يتم اختراق خصوصيتنا وهواتفنا، وسب عائلاتنا وقذفنا بأبشع الألفاظ.

ففي النهاية أدركت: "عشان أنت مثلي في مصر المفروض تقعد في بيتك ومتعملش أي حاجة، لأن لو أتمسكت مش حياتك بس اللى هتدمر لكن حياة أهلك وكل المحيطين معاك عشان إحنا في مجتمع محافظ شرقي مبيعترفش بميول أو هويات مختلفة".

بعد حفل مشروع ليلى

أحمد علاء طالب في كلية الحقوق بجامعة حلوان، واحد من ضمن الأفراد الذين قاموا برفع علم قوس قزح في حفل مشروع ليلى بالقاهرة يوم 2017/09/22.

-على لسانه- كنت ذاهبًا لحضور الحفل مع أصدقائي عندما وجدت أفراد عديدين يرفعون أعلام قوس قزح، ذهبت إليهم/ن طالبًا منهم/ن رفع العلم فمرروه لي، وقام أحد الأفراد بحملي للأعلى على كتفيه، كنت أشعر بالسعادة تغمرني ففي ظل الظروف الاقتصادية والسياسية السيئة أتمكن من مساندة ودعم المثليين/ات فى مصر، كنت أحلق في السماء من فرط سعادتي، ظللت أشاهد أفرادًا آخرين يرفعون الأعلام وهي ترفرف عاليًا، والتقط لي أصدقائي صورًا تذكارية رافعًا للعلم.

بدأت المضايقات من الحاضرين، فهم يرون أن من يرفع العلم هو شاذ وسيتحرش بالموجودين في الحفلة، وحاول أحدهم أن يدخل في شجار معي؛ معللًا بأنني قمت بلمسه، أعتذرت له وأخبرته بأنني لم ألمسه نهائيًا حيث تقف بيننا صديقة لي، فأنسحب من الجدال عندما وجدني مع أصدقاء كُثُر.

ذهبت للمنزل بعد انتهاء الحفل وكنت متعبًا، قمت بنشر صورة لي رافعًا فيها العلم على مواقع التواصل الإجتماعى (فيس بوك – انستجرام) ثم ذهبت لأنام بعد ذلك، استيقظت على مكالمات هاتفية من أصدقائي، ووجدت تعليقات أشخاص كثيرين على الصورة يسبونني (الشاذ / خول / متناك / هنفشخك فى الجامعة يا بتاع جامعة حلوان)، قمت بمسح الأفراد الذين يسخرون مني أو من أصدقائي في التعليقات وحصرت التعليقات حتى لا يتمكن أي شخص من التعليق على المنشور، كنت معتادًا على المهاجمة من مستخدمي الفيس بوك بسبب منشوراتي سواءًا كانت عن الحقوق والحريات الجنسية / الاستقلال المادي للنساء فلم أكن أظن أن الوضع سيتدهوركثيرًا هكذا، فلطالما كانت هذه طبيعة الحال؛ سيقومون بسبي وقذفي وسب أصدقائي الذين يدافعون عني ثم ينتهي الحديث عن المنشور.

وجدت صورة لي أظهر فيها من الخلف حاملًا للعلم، بجانبي شخص آخر حاملًا للعلم أيضًا، ويظهر في الصورة عرض فرقة مشروع ليلى، وأعجبتني بشدة هذه الصورة فقمت بوضعها غلافًا لحسابي على الفيس بوك، وجدت في كل ثانية تعليقًا جديدًا (ياخول / يا شاذ / يا متناك / هنقتلك فى جامعة حلوان)، ثم تطور الوضع إلى رسائل تهديد ووعيد على حسابي الشخصي، وبدأ صحفيون ومعدون لبرامج التوك شو فى مصر مراسلتى راغبين مني أن أظهر معهم في برامجهم مثل قنوات (المحور / دريم / القاهرة والناس) وبعض الجرائد المصرية أيضًا طلبت أن يسجلوا معي...ورفضت نهائياً.

في اليوم التالي نشرت "أنا مش مثلي، ولو واحد رفع علم الرينبو قدام 25 الف واحد هيكون عنده الجرأة أن يقول أنه مثلي فعلًا، المثلية الجنسية مش مرض ده توجه طبيعي معترف به من منظمة الصحة العالمية وموجود في أكثر من 1500 نوع من الكائنات الحية "ثم تحدثت عن التهديدات التي أتعرض لها وعن قرار فصلي من الجامعة نتيجة الصورة التي ظهرت بها رافعًا لعلم قوس قزح، واستنكرت بشدة ما يحدث معي من هجوم وسب وقذف، وتمت مشاركة هذا المنشور من الكثير من مستخدمي الفيس بوك، كان يتم الأشارة إليَّ في صفحات الشرطة المصرية والدولة، وتداولت الأخبار أنه سيتم القبض عليّ.

قام فريق الإعداد ببرنامج **معتز الدمرداش**[12] بالتواصل معي للظهور فى البرنامج على الهواء مباشرة، وأخبروني بأنني لن أتعرض لأي إحراج وسيضمنون لي أماني الشخصي.

كانت والدتي تبكي وتخبرني عن سمعتنا أمام العامة "أبننا بيتقال عليه شاذ"، عانيتُ وعائلتي من الضغوط الإجتماعية والوصم نتيجة حديث الناس عن أن فردًا من العائلة شاذًا جنسيًا، لذا وافقت على الظهور في برنامج معتز الدمرداش، وكان في نفس الوقت الكثير من الإعلاميين/ات يقومون بالتحريض ضدي بالقتل والسحل ووصفي بأنّي ممول من الخارج وأنّي ضد الدولة.

[12] معتز الدمرداش: أحد مقدمى البرامج الإعلامية فى مصر المشهور بكرهه لمختلفى الميول الجنسية.

كان هناك إلحاح شديد من فريق الإعداد، حتى أنهم أرسلوا لي سيارة لتقلني من مكان إقامتي إلى مكان الاستوديو بمدينة الإنتاج الإعلامي، أخبرنى أحد أصدقائي الصحفيين بعد ذلك بأن البرنامج ينوي طردي على الهواء مباشرة وقاموا بإبلاغ الشرطة عني لتتمكن من القبض عليّ، فرفضت الذهاب وتفاجأت بصديقتي بالسكن تخبرني بأن الشرطة أقتحمت مكان سكني وسألت عني وعن مكاني.

تداولت الأخبار حينها خبر القبض عليّ، فكتبت منشورًا على الفيس بوك أنفي به ذلك، فتم التصعيد من الإعلام بوصفي أننى أتحدى الدولة، ذهبت إلى محافظة دمياط إلى أحد الأصدقاء لأمكث عنده حتى أفكر ماذا سأفعل؟...فأنا ملاحق من الشرطة والأعلام يقوم بالتحريض ضدي والمجتمع والعامة يبحثون عني لتعنيفي لما حدث.

ما زال الإعلاميون/ات يقومون بالتحريض ضدي، وقاموا بفحص كل منشوراتي على الفيس بوك وعرضوها على المشاهدين، ويصفونّي بالمُموَّل ناشر قيم الفساد فى المجتمع, متحدثين عن أنني نتاج ثورة 25 يناير، فتصاعد الموقف أكثر...حتى أدركنا أن رئيس مباحث دمياط يعلم بوجودي بدمياط ويبحث عني.

كان الجميع في دمياط يعرف هويتي، ومع ذلك لم يقترب أحد منّي نظرًا لأن صديقي من عائلة مشهورة، كان الأشخاص يخافون من الدخول في خلاف مع عائلة صديقي، وكانت استضافة صديقي لي بمثابة النجدة حينما كنت أُرتب أولوياتي وماذا سيحدث لي.

يوم الجمعة الموافق 2017/10/01 تم القبض عليّ أنا وصديقي من قِبل قوات الأمن الوطني في محافظة دمياط، تم القبض عليّ في تاكسي بمنطقة (ميدان سرور)، أخرجوني من السيارة وطلبوا مني بطاقة تعريف الهوية، ثم أعطوني تليفونًا كان رئيس قطاع الأمن الوطني في دمياط على الخط؛ ظلَّ يسألني أسئلة شخصية كثيرة "كنت في الحفلة؟ ما أسمك؟ تاريخ ميلادك؟" لم أنكر أي شيء وجاوبت على كل الأسئلة...ثم أتجهوا بنا (أنا وصديقي) إلى مركز الأمن الوطني فى دمياط.

بعد إنتهاء التحقيق معنا وفتح حسابيّنا الشخصيين على الفيس بوك وفحصهما، قاموا بالتحقيق مع صديقي ثلاث مرات حتى تم التأكد من أن صديقى ليس مثلي الجنس، وأنه لا يوافق على رفعي للعلم، فتم الإفراج عن صديقي.

قضيت الليلة في قسم الشرطة، ثم تم عرضي صباح اليوم التالي السبت الموافق 2017/10/02 على نيابة الأمن الوطني بالتجمع الخامس في محافظة القاهرة، وتفاجأت بأنه يتم التحقيق معي ضمن الأشخاص المتهمين فى قضايا الأرهاب والتفجيرات وداعش.

تم عرضي على وكيل النيابة وبدأ يتناقش معي لسبع ساعات متواصلة، ودخل وكلاء نيابة آخرون ليقوموا بالتحقيق معي، وكانت الأسئلة كلها عن حياتي الشخصية كنشأتى والبيئة المحيطة، أخبرني أن مصر دولة إسلامية فكيف أتحدث فيها عن المثلية الجنسية؟، تعجبت من استخدامه لمصطلح (**المثلية الجنسية وليس الشذوذ الجنسى**)، تناقش معي كثيرًا في الدين والمثلية الجنسية وكيف تكون المثلية توجهًا جنسيًا وهى اضطراب نفسي؟، كان يسألني عن مصادر معلوماتي، وطلب مني أن أفتح له حسابي على الفيس بوك، إتهمني بأنى ادمن لصفحة **بداية** (منظمة للمثليين/ات) وادمن صفحة **رينبو ايجبت**، سألني أنت ديوث؟، أنت ترضى بالحاجات دي على أختك؟.

بعدها عرفت التهم المُتَهم بها وهى:-

- الإنضمام لجماعة محظورة أُسِسَت على خلاف أحكام القانون لتكدير السلم العام.
- ترويج أفكار هذه الجماعة بالطرق العلانية.
- التحريض على الفسق والفجور.
- التواصل والتمويل من جهات أجنبية.

تم منع المحامين من حضور التحقيق معي، نيابة الأمن العام كانت تخبرهم بأننى غير موجود.

بعد التحقيق تم ترحيلى إلى سجن القناطر في نفس اليوم 2017/10/02، وقد كانت المضايقات لا تطاق من رجال الشرطة "أنت بتتناك ياض؟"، "أنت خول يلا؟"...قاموا بإيداعي في حجز المحالين للإعدام، أخبرنى ضابط التحقيق أن أجيب على من يسألني عن تهمتي بأنها "تمويل أجنبى"، وقام رجال الشرطة فى السجن بتجريدي من ملابسي وظلوا يشاهدوا جسدي بأكلمه

ويوجهون لي نظرات جعلتني اشعر بالرهبة، وأمرونى بأن انظر إلى الحائط، ثم وجهوني لزنزانة في عنبر يسمى بعنبر التأديب،مجرد غرفة انفرادية وأعطوني زجاجة فارغة لأقضى بها حاجتي، وأخرى بها ماء وبطانية بالية افرش نصفها لأتكئ عليها والنصف الآخر للتغطية، حجرة صغيرة ليس بها إضاءة، كنت لا ارى جسدي داخل الحجرة، كنت ألمس جسدي حتى أتأكد من أنني مازلت حيًا، كان المسجونون ينادون عليّ ولكنِّي كنت منهارًا , وكل ما أردته هو أن تُغلَق الزنزانة عليّ لأبكي لكى لا أنهار وأبكي أثناء التحقيق، ظللت أبكي طويلًا، لا يظهر أمامي سوى لحظة رفعي للعلم وها أنا فى السجن بسبب ذلك.

أنتظرت حتى موعد استكمال التحقيق معي يوم الثلاثاء الموافق 2017/10/05، وأثناء رجوعي من التحقيق...كان يردد كل المسجونين جملة واحدة "أحمد علاء الخول بتاع مشروع ليلى تحت فى التاديب"، كان المسجونون يسخرون مني بعبارات مستفزة طالبين مني الرد عليهم، كانوا يرغبون في اغتصابي، تلميحات جنسية غريبة هاتفين "اطلب من امين الشرطة يطلعك تَريُض (الفُسحة)"، كنت أشعر بالخطر على حياتي، وظللت في هذا الوضع لمدة أحد عشرة يومًا.

من تضييقات الأمن الوطني أنه تم منع الزيارة عني لمدة شهر بالرغم من الزيارة القانونية مرة كل أسبوع، كان هناك دعم من المحامين الحقوقيين المتطوعين للمرافعة عني، عرفت أن **سارة حجازي** تم القبض عليها ووجهت لها نفس التهم الموجهة لي.

كنت أدرك أن رجال الشرطة لا يقومون بالتضييق علي كالمعتاد، فالمتهمون بالمثلية فى السجون يتم إجراء الفحوصات الشرجية عليهم ثم يتناوب أمناء الشرطة على إغتصابهم، ثم يخبرون المساجين أن يغتصبوهم ويهتكوا عرضهم ثم يضربوهم، لكن قضيتى قد أتخذت محور اهتمام عالمي فلم ترد الحكومة المصرية أن تنفضح وتظهر أنها فاشلة، لذا كانوا يحرصون على عدم تعرضي للإغتصاب أو التعذيب على الرغم من المعاملة غير الآدمية التي اتعرض لها.

عندما تم السماح بالزيارة؛ كانت مقتصرة فقط على عائلتي، فأي أصدقاء أو معارف يأتون للزيارة سيتم الزج بهم فى السجن أو تلفيق الإتهامات لهم، جميع أصدقائى صدر بشأنهم/ن أمر ضبط وإحضار إلى نيابة الأمن الوطني للتحقيق معهم/ن.

ظللت ثلاثة أشهر وعشرين يومًا بين التحقيق والعرض على نيابة الأمن الوطنى والسجن، لمدة شهر وعشرين يومًا في سجن القناطر بمحافظة القليوبية ، ثم تم ترحيلي إلى سجن طرة بحلوان، وعندما وصلت سجن طرة استبدلوا الحبس الإنفرادى بحبس جماعي، كنت أتعرض للمضايقة والتحرش من المسجونين، يخبروننى "أحمد علاء بتاع مشروع ليلى"، كنت أخبرهم "أنا مكنتش فاهم، أنا اتاخدت فى الرجلين، أنا مضحوك عليا، أنا خروف كبش فدا"، أحاول جاهدًا أن أتجنبهم حتى لا أتعرض لعنف منهم.

تم صدور قرار إخلاء سبيلى يوم 2018/01/14، ولكني واجهت تعنتًا من النيابة في الإفراج عني، حيث قد تم ترحيلي من سجن طرة إلى قسم الخليفة ثم إلى قسم الجيزة ومكثت به لمدة ثلاثة أيام، ثم أرسلوني إلى مركز الفيوم لمدة يوم ثم لمحكمة الفيوم ثم لقسم البندر ليومين، ثم عُرِضت على الأمن الوطني في الفيوم الذي رفض أن يفرج عني في البداية ثم أخرجوني بعد ذلك، كل هذا التعنت ورفض إخلاء سبيلي بعد صدور قرار الإفراج عني، إلى أن خرجت للشارع يوم 2018/01/22 بعدما ظننت أنني لن أراه مرة أخرى، لم استوعب أننى خرجت وصرت طليقًا حتى أخذت هاتف أخي وسمعت بعض من أغاني الفرق التي لطالما استمعت إليها، بكيتُ وشعرت بالأمان.

واجهت صعوبات من أهلي فقد كانوا يطلبون مني أن أصلي، وأن أعلن إسلامى أمام عامة الناس، كنت أرغب في الذهاب إلى القاهرة لرؤية أصدقائي ولكنهم كانوا يرفضون، حتى تمكنت من مغادرة المنزل، وجدت دعمًا من مؤسسة مساحات حيث وفرت لي الدعم النفسي، ووفرت منظمة بداية الدعم المالي، ظل المحامي الخاص بي على تواصل معي حتى الآن، ووجدت دعمًا إيجابيًا من أصدقائي والمدونيين على الفيس بوك، ووجدت أشخاصًا يعتبروننني قدوة وشخصية ملهمة لهم.

على الرغم من ذلك، وجدت تضييقات في السكن وتم طردي من الشقة وتعرضت لتعنيف من حارس العمارة، كما تمت إحالتي للتحقيق بالجامعة ومنعي من إكمال دراستي، خِفتُ من أن اذهب للجامعة حتى لا يتم قتلي داخل الحرم الجامعي كما أخبروننني بالتهديدات، لم استطع حتى أن استكمل التحقيق الذي أُجرِيَّ معي في الجامعة الذي لا أدرك سببه حتى الآن، جاءتنى على الفيس بوك رسالة تهديد بأنه سيتم قتلي وأنهم يعرفون عنوان منزلي، كما أن عائلتي تعرضت للوصم بسبب ذلك.

الآن خسرت كل شيء منزلي وعائلتي وسمعتي ودراستي الجامعية ومستقبلي...لقد انتهت حياتي ولا استطيع التحرك داخل مصر، أصبحت أتعرض في الشارع للعنف والمضايقات المستمرة، ولا استطيع حتى أن أذهب لزيارة عائلتى في الفيوم،

أتعرض لتهديدات مستمرة بالقتل، لا استطيع أن أذهب للجامعة للدراسة، لا استطيع العمل، لا استطيع أن أشعر بالأمان...كما أننى حتى الآن ملاحق أمنيًا من رجال الشرطة، فالقضية قائمة حتى الآن فقد خرجت فقط بإخلاء سبيل ولم أحصل على البراءة النهائية من الإتهامات الموجهة لي، أنا في إنتظار المحاكمة والمساءلة القانونية على ذمة القضية.

تعنت النيابة وتلفيق القضايا

حدث ذلك صباح وقفة عيد الفطر المبارك فى شهر يونيو لعام 2018 صباحًا بمدينة سياحية فى سيناء ، شاب في الثلاثين من العمر يتجول في الشارع، أوقفني أحد رجال الشرطة وطلب مني هاتفي المحمول الذى كنت ممسكًا به، قام بفحص الواتساب فوجد بعض الصور العارية لجسدى وصورة علم قوس قزح.

- الضابط: "أنت عارف الحاجات دي يعنى إيه؟".

- أنا: "الحاجات دي شخصية".

- الضابط: "شخصية دي فى القسم يا متناكة، أنت لو مقولتليش كل اللي أنا عاوزه هخلي الجيزة كلها تنيكك".

ثم دفعنى إلى عربة الشرطة وتم احتجازي في القسم، قضيت فيه مدة 22 ساعة، كان يتم ضربي وسحلي وتعذيبي، قام بضربي باستخدام رجليه في معدتي ولكمني بقبضته على وجهى، كان يصفعني على كافة أجزاء جسدي، ويتناوب عليَّ بالسباب "ياخول، يا متناكة، هخلى كل الناس تنيكك".

ثم طلب مني أن أوقع على المحضر الذي كنت لا أعلم عما به شيئًا، قمت بالتوقيع على المحضر دون قراءتي ما وقعت عليه خوفًا من التعذيب والإهانة المستمرة التي تعرضت لها.

حدثني: "أحكيلي بقى أنت بتحب تبقى إيه!، بتحب تبقى فوق ولا تحت؟"

-"أنا عارف أنك عاوزني أقوم الطشلك بس أنتو(الشواذ) بتهيجوا على الحاجات دي، بس أنا لو قمت مليش في الخشن ومليش في الرجالة"

- "انا معنديش حد ينيكك هنا في القسم لما تهيج مننا دلوقتي هعملك إيه!"

كنت أتعجب من كلامه وشعرت بالانهيار وأتساءل لما تم القبض عليَّ؟، لم يتم الإمساك بي في سرير مع أحد الأشخاص أو في منزل دعارة!

تم عرضي على النيابة , حيث أخبرت وكيل النيابة أنه تم تعذيبي وضربي ولم أوقع على المحضر بمحض إرادتى ولا ادري ما المكتوب بهذا المحضر.

وكيل النيابة: "أنت متوجهلك تهمة التحريض على الفجور".

أنا : "يعنى إيه التحريض على الفجور؟!، أنا لا كنت بسكر ولا برقص، أنا ممسوك بلبسي كامل، وكنت الصبح وقدام الناس في الشارع".

وكيل النيابة : "مش ده الفجور، أنت كنت بتعرض نفسك على المارة في الشارع ومكنش الصبح ده كان بالليل".

أنا : "انا موجود فى القسم من الصبح الساعة السابعة ".

وكيل النيابة : "لا أنت كنت ممسوك من بالليل قدام مول دهب وكنت بتعرض نفسك على الناس راغبي المتعة الحرام، وكنت بتعمل كدة علشان تجذب زبائن".

أنا: "لا طبعًا هو أنا لو هجذب حد هجذبه بلبسي ده ولا على الأقل هلبس كت وشورت، أنا أتقبض عليَّ بلبسي كامل، وأنا ولا أعرف مول دهب ده فين، كمان شرم مليانة كاميرات مراقبة شوف بكاميرات المراقبة انا كنت قدام مول دهب ده ولا لا، وكان بالليل ولا لا، وكنت بجذب الناس وبعمل الهمسات والغمزات اللي أنتو بتقولوا عليها دي ولا لا، أنا محصلش مني الحاجات دي".

وكيل النيابة : "أنت فيه صورعريانة وخليعة مطبوعة من موبايلك، أفتح موبايلك"

أنا : "أنا معنديش صورعريانة"، حاولت أن أفتح موبايلي ولكن الضابط الذي قام بإلقاء القبض علي قد أتلف الموبايل.

وكيل النيابة عرض عليّ بعض الصور والمحادثات فأنكرت معرفتي بها ثم سألني "هل لديك أوال أخرى؟"، أجبته "لا"

تم تجديد عرضي على النيابة لمدة أربعة أيام ثم جلسة محكمة، وفي أثناء تلك الفترة كنت محجوزًا في القسم يقوم الضابط بتعذيبي، وأخبر الضابط السجناء معي في الحجز "محدش ييجى جنب الخول ده علشان ممسوك فجور"، وكانت هذه الجملة رخصة وتصريحًا لهم بتعذيبي وسحلي، كان السجناء يدهسونني أثناء نومي، ومنعت من دخول المرحاض وتلقى عليَّ القمامة والنفايات إن استخدمت المرحاض.

أما الضابط فقد قام بمنع إدخال الأدوية وأدوات النظافة الشخصية لي، وكان يمنع أي شيء من أن يدخل الحجز لأنه لي (أنا فقط) لأنني مثلي، كان يتناوب عليَّ بالسباب والإهانة مثل "ردي يا متناكة عدل وقولي اللي أنا عاوز أسمعه علشان مقوملكيش"، "أنتي بتتناكي من أمتى؟"، "أنا هفضحك في كل مكان، أنا هخلي كل الهرم والجيزة ينيكوكي، هفضحك في شغلك وفي مكان بيتك يا خول"، بجانب الضرب المبرح طبعًا.

أشعر بالرعب من الحبس والضرب والتعذيب، أصبحت أكره جسدي وميولي اللذان تم انتهاكهما، كرامتي أُهينت، لا ينادوني في الحبس إلا "يا خول، يا متناكة"، لم يستخدموا إسمي نهائيًا، كنت أدرك أن الضابط لن يتركني أحيا مرة أخرى.

كنت أتمنى أن أخبره بأنني بريء، وأنني لا جُرمًا عليّ، لقد ولدت مثليًا، وميولي ليست جريمة، أنا مختلف فقط، فلما كل هذا التعذيب والتمييز؟!!، ولكنِّي كنت أخشى أن يسحلني ويعذبني أكثر فأكثر إذا نطقت بذلك.

قام المحامي بإثبات عدم صحة المحضر، وأن القضية ملفقة تمامًا، وأنه تم القبض عليّ نتيجة أفكاري الشخصية، وحصلت على حكمًا بالبراءة .

خرجت من السجن لأجد أن الضابط قد تم فضحي في عملي، كنت أعمل مدرسًا في إحدى المدارس، أبلغ الضابط الإدارة التعليمية "أنني شاذ جنسيًا ومتهم بقضايا تتعلق بالفجور والفسق، كما أخبرهم أنني خطر على الاطفال"، تم فصلي من العمل بسبب ذلك، ولن يتم توظيفي مرة أخرى في أي عمل، ثم تفاجأت بأنه تم استئناف حكم البراءة من النيابة لثبوت الواقعة وتم تحديد جلسة لي للمحاكمة .

وهذا يعنى أنني ملاحق أمنيًا مرة أخرى، وأن القضية لم ولن تنتهي بهذه السهولة، أشعر بالصدمة الشديدة، أخاف من أن أخرج من المنزل، أخاف من أن أتجول في الشارع مرة أخرى حتى لا يتم القبض علي، أمَّا أهلي فقد رفضوا تواجدي معهم فاضطررت إلى ترك المنزل.

أمَّا أصدقائي المثليين فلم أجد منهم الدعم نهائيًا لمساندتي في محنتي، فأنا أتعرض منهم للوصم والتمييز، وهم يعتقدون بأنني مراقب من الشرطة وأشكل تهديدًا وخطرًا صريحاً عليهم وعلى أمانهم الشخصي لذا قطعوا علاقتهم بي، كما أنهم يرونها وصمة عار أن يكون أحد أصدقائهم قد تم القبض عليه مسبقًا في قضية تحريض على الفسق والفجور.

"نفسي أعيش في أمان مش أكتر، نفسي أعيش في أمان...علشان أقدر الاقي نفسي من جديد...البني آدم اللي بحلم أني أكونه".

فقدت كل شيء لأني مثلي

سامر 26 سنة من منطقة المعادي بالقاهرة مزدوج التوجه الجنسي، كنت مع صديقًا لي مساء يوم من شهر أغسطس لعام 2017 أمام فندق النبيلة بشارع جامعة الدول العربية، تفاجئنا بوجود مجموعة من الأشخاص يرتدون الزي المدني يحيطون بنا، قاموا بتفتيشنا وأخذوا هواتفنا بدون أي سبب، وعندما وجدوا تطبيق المواعدة للمثليين (جرايندر) وبعض الصور العارية لجسدي أنهالوا علينا بالضرب بأرجلهم وأيديهم والسب واللعن، لاحظ المارة بإحاطة هؤلاء الأشخاص بنا وقيامهم بضربنا وسحلنا في الشارع، إلتفوا إليهم قائلين:"أحنا رجال شرطة و دول جاين يفجروا قنلبة، دول إرهابيين".

أخدونا لمكتب الآداب بالأسواق الحرة في حي المهندسين، قام رجال الشرطة بضربنا بأرجلهم وأيديهم ثم قالوا:"يلا ياولاد المتناكة ده انتوا الأتنين هتتناكوا النهاردة يا شوية خولات، مين بيتناك ومين بينيك ياض منك ليه"، وطلب منا الضباط نزع ملابسنا ليروا أجسادنا، عندما رفضنا قام رجال الشرطة بضربنا بأيديهم وأرجلهم وبأستخدام عصا حادة، قاموا بتمزيق ملابسنا كاملة، ثم قال أحد الضباط:"أيه اللى بيحصل معاك وانت في السرير، فرجني على طيزك، خرمك بيكون حارقك ياض لما متتنكش، ما تفك كده يا خول".

ثم أَدخل علينا امرأة لتقوم بوضع مساحيق التجميل النسائية لنا، وألبستنا ملابس داخلية نسائية، حاولت الرفض ولكن الضابط قام بضربي بقدمه أسفل معدتي ولكمني على وجهي حتى أنكسر ضرسي، قام بتصويرنا ونحن عراة تمامًا بالمساحيق التجميلية ونحن نرتدي الملابس الداخلية النسائية، ثم جعلني أفتح هاتفي و قام الضابط بمحادثات جنسية وأتفق على إقامة حفلات جنسية على تطبيق المواعدة منتحلًا شخصيتي، وقام بطبع هذه المحادثات لتكون دليلًا لإدانتي.

قضيت ثلاثة أيام في غرفة مظلمة جدًا، طوال هذه الأيام يأتي رجال الشرطة ليقوموا بتعذيبي وإهانتي فقط، وفي أحدى المرات جاء إليَّ أحد الضباط وبدأ يتحرش بي وقال:"أنا عايزأنام معاك أنت كده كده ممسوك"، وعند محاولتي إبعاده قام بضربي على ظهري مستخدمًا العصا الحديدية التي كانت معه وبقدمه في أسفل معدتي مجددًا حتى أُصبت بنزيف، وعرض عليَّ أن أدفع له مائة ألف جنيه مقابل أن يخرجني، فأخبرته بعدم أمتلاكي لهذا لمبلغ قال:"طب هات خمسة من صحابك الشواذ وأطلعك".

كنت أشعر بأنني في كابوس وأن كل هذا ليس حقيقيًا، فلم أكن لأتخيل أبدًا أن أتعرض لمثل هذا من إهانات وتحرش وضرب وكل ذلك بسبب ميولى الجنسية!.

تم تحرير المحضر ضدي بالرغم من القبض منذ ثلاثة ايام , ولكن أصر الضباط على عدم تحديد موعدد القبض عليّ لرغبتهم في أن أخبرهم بأسماء وعناوين أشخاص مثليين ليقبضوا عليهم، تم عرضي على النيابة , وأنكرت جميع التهم المنسوبة إليّ بالمحضر، وأخبرته بما حدث لي في إداره الآداب وسرقة كل متعلقاتي الشخصية من هواتف محمولة ونقود وساعة، وأخبرته عن الضابط الذي أجبرنى أن أخلع ملابسي وتهديده لي بضرورة إخباره بعناوين الأشخاص المثليين الذين أعرفهم ولكنه لم يصدقني وكانت كل أسئلته حول ممارستي للجنس و أفعالي على السرير.

تم ترحيلي إلى القسم وكانت المعاملة فيه أسوأ مما كانت عليه في إدارة الآداب، عند دخولي الحجز كان السجناء يعلمون بقضيتي مما زاد من اضطهادهم لي وسخريتهم مني.

وفي صباح اليوم التالي تم ترحيلي إلى المحكمة حيث قضت بثلاث سنوات سجن وثلاثة بالمثل مراقبة، تعجبت من السرعة فى إصدار الحكم والمعاملة مع قضيتي التي كانت (ممارسة الفسق والفجور) ، وقع عليَّ الحكم كالصاعقة...كنت مندهشًا ومتسائلًا كيف يكون ذلك؟!،

ما الجريمة التي أرتكبتها كي أكون مقيدًا؟!، كيف يكون القانون الذي يحميني هو نفسه الذي يسلب مني حريتي ويهينني بسبب ميولي الجنسية.

تم ترحيلي إلى القسم مرة أخرى، والمعاملة الآن أشد مما كانت فأنا الآن مسجون، وكان رجال الشرطة يدخلون الحجز ليقوموا بضربي بأرجلهم وأعصيتهم الحديدية مع سلسلة من الشتائم المهينة، وكل ذلك بالطبع أمام المساجين حتي أصبح المساجين هم أنفسهم من يقومون بذلك.

كان ضابط القسم يقوم بإخراجي ليلًا لكي أنظف مراحيض القسم، وكان يقوم بضربي آنذاك حتى أصبت ونزفت من أنفي وعانيت من نزيف داخلي، كما أني أتعرض دائمًا في الحجز لمضايقات فهم يقولون لي:**"ماتيجي تتناك ولا العرب أحسن مننا، تعالى مص لي...ده زوبري مولع، تعالى، أنا اكيفك ده أحنا المصريين، طيزك عاملة كده ليه"** حتى تغير الأمر من التحرش الجنسي إلى الإغتصاب الجنسي، فعندما كنت نائمًا قام أحد السجناء بإدخال يديه تحت ملابسي قائلًا:"شكلك تعبان، أنا هريحك أنا عارف اللي بيتناك طيزه بتاكله مبيقدرش يستحمل تلات أيام"، قمت بنهره ورفضت ما يفعله فقام بصفعي وقال:**"هتعمل عليا شريف يا إبن المتناكة"**، كنت أقوم بالشكوى لرجال الشرطة ولكنهم كانوا لا يعيرونني أي إنتباه بسبب تهمتي ودائمًا يقولون:"ما أنت بتتناك فيها، إيه يعني، الرجالة تعبانة".

بعد شهران تم ترحيلي إلى سجن القطا العسكري مع عشرة أشخاص محالين في قضايا تتعلق بالفسق والفجور، وهي نفس التهم التي توجه دائمًا للمثليين في مصر، لم تكن المعاملة مختلفة عما كانت عليه في الحجز بأدارة الآداب أو بقسم الدقي، بمجرد وصولنا للسجن قاموا بحلاقة شعري وأخذنا (التشريفة) وهي عبارة عن ضرب وشتائم "انتوا هيطلع دين أبوكوا يا إبن المتناكة أنت وهو، اقلع هدومك ياخول يابن الشرموطة".

أحد العساكر حاول إغتصابي وحاولت الهرب منه فقام بضربي في صدري ثم لكمني بقبضتي يديه في كل أجزاء جسمي، وذهبت لضابط السجن كي أشكو له، فكانت المعاملة مثل معاملة الكلاب وقال:"أبعد عني مش ناقصة نجاسة يا إبن الشرموطة"، في صباح اليوم التالي كانت معاقبتي من ضابط السجن بالفلكة، حيث تم تكتيف يداي من الخلف ورفع أرجلي للأعلي وطرحي على الأرض والضرب على أسفل قدماي العاريتان بالخرطوم 20 ضربة وكل هذا لأنني حاولت أن أهرب من الإغتصاب.

في اليوم التالي جاءنا المخبر في السجن وقال:"العشر خولات يجوا"، خرجنا إلى مأمورالسجن الذي أمر العساكر بفعل ما فعلوه معي من قبل وهو الضرب بإستخدام الفلكة[13]، وبعدما إنتهوا، أمر بتكتيفنا وأن نسجد على ركبتينا ثم أنهالوا علينا بالضرب مستخدمين عصا صلبة طويلة قائلين:"يا إبن المتناكة منك ليه أنت وهو...انتو في سجن يا كسمك يعنى جايين هنا تتربوا وتتناكوا"، وكان هذا الضرب المبرح لنا بمثابة رسالة لكي نوافق على أى إغتصاب يحدث لنا داخل السجن وعدم تقديم أي شكوى مرة أخرى.

تم ترحيلي لقسم الدقي حتى يتم الإفراج عني بعدما تم الاستئناف على القضية، لكنهم أظهروا تعنتًا واضحًا في الإفراج عني، إلى أن كان الإفراج بعد شهرًا من الموعد الذى يجب أن أكون خرجت فيه من السجن، وعند سؤالي ضابط الشرطة ما سبب تأخير خروجي؟ أخبرني:"علشان انت خول و شاذ ياكسمك، وريني يا أبن المتناكة مين هيجي يطلعك".

عندما خرجت كنت مطالبًا بقضاء فترة ستة أشهر تحت المراقبة، ستة أشهر أتعرض فيها للسخرية والتنمر من رجال الشرطة، كانت المراقبة 12 ساعة يوميًا على مدار الستة أشهر، فكانت مراقبتي من الساعة السادسة مساءًا حتي الساعة السادسة صباحًا، طوال هذه المدة أقوم بمسح القسم واقوم بإحضار إحتياجات العساكر وضباط القسم من سجائر وأكل وعمل الشاي لهم، وعندما أكون نائمًا يأتي أفراد الشرطة ويقومون بركلي بأرجلهم في أسفل معدتي لكي أقوم بتنظيف سيارة الظابط وأنظف له مكتبه، أما العساكر يسخرون مني قائلين:"ماتيجي تمصلي شوية، فرجني طيزك كده يا خول"، وقام أحد ضباط الشرطة بتصويري وأنا نائم وعندما أخبرت رئيس المباحث قال لي:"أنت زعلان علشان صورة ما انت بتتناك وبتنام تحت الرجالة ملط ، ايه ياض يابن المتناكه في ايه، يلا مش ناقصة قرف".

[13] الفلكه : عصا مربوط بطرفيه حبل يُلفُ على القدم وتستخدم للتعذيب والضرب.

عرض على الضابط أن أعمل معه وأقوم برصد الأشخاص المثليين على تطبيقات المواعدة مثل (جرايندر،...) حتى يتمكنوا من القبض عليهم، وحينها استطيع أن أمارس حياتي الشخصية بدون أي مضايقات من الشرطة ولكنى رفضت، فما منه إلا أن إنهال عليّ بالضرب والشتائم النابية.

لم أجد أي دعمًا من عائلتي، فوالداي متوفيان، أما أختي وأخي فقد قطعوا علاقتهم بي بعدما عرفوا بميولي، كما هددني أخي بأنه سيقتلني عدة مرات، عندما علم بإتهامي بقضية تتعلق بممارسة الشذوذ الجنسي.

أتعرض دائمًا للتنمر المستمر في الشارع، حيث يرددون "الواد بتاع قضية الفجور، الواد اللي كان بيتناك من العرب اهو".

أما حياتي فقد إنتهت، فلا أجد ملاذًا لأقطن فيه ولا أمتلك نقودًا وتم طردي من العمل بسبب القضية وإتهامي بممارسة الفسق والفجور، ولا يمكنني أن أجد فرصة عمل أخرى بسبب المراقبة...حيث يتم إرهاقي بدنيًا ونفسيًا مما أتعرض له أثناء المراقبة من قبل أفراد الشرطة، لم أجد أي دعمًا من المحيطين بي سوى من صديق واحد، وللأسف هذا الدعم لم يستمر لفترة كافية.

ملاحقات أمنية لعابرة نوع اجتماعى

حدث ذلك في شهر ديسمبر 2017 ليلًا، في طريقي للعودة إلى المنزل، كنت أرتدي ملابس ذكور ولكن يظهر علي الملامح الأنثوية، حيث كنت أرتدي ملابسًا واسعة شبيهة بملابس الرجال، لأنه من غير مسموح لي أن أرتدي ملابس الفتيات لكي لا أتعرض لصعوبات أو مضايقات في الشارع، ولكن كانت تظهر عليَّ الملامح الأنثوية مثل كبر الثديين ونعومة البشرة والشعر الطويل، وكنت أربط ثديي برباط ضاغط حتى لا يظهرا كبيرين في الشارع.

في الطريق كنت مع صديقي في الكلية ووجدنا كمينًا بالقرب من منزلي به ثلاثة من رجال الشرطة وبعض العساكر ومعهم عربتين خاصَّتين بالداخلية.

استوقفونا ونظر أحد الضباط إليَّ مباشرة نظرات تعجب واستغراب ثم طلب بطاقة تعريف الهوية.

الضابط: شنطكوا فيها ايه؟

انا: حاجات عادية.

الضابط: أنت منين؟

أنا: طنطا.

الضابط: بتعمل هنا ايه؟

أنا: بدرس هنا في القاهرة في الجامعة.

الضابط أخذ مني الشنطة وقام بتفتيشها، فوجد بها (برفان حريمى وقلم روج ومرآة)، سألني: الحاجات دي بتاعة مين؟

أنا: دي حاجة صاحبتي اديتهالي أوصلها لواحدة صاحبتى تانية.

الضابط: (ينظر إليَّ بسخرية) يعني أنت شيال بتوصل الحاجات ، (ينظر لبقية الضباط) "بصوا ضوافره إزاي طويلة وناعمة ثم ينظر إليَّ بتهكم ويقول "يا خلاصى، شعرك طويل كدة ليه !! أنت خول ياض؟".

مسكني من يدى وتحرك بي تجاه العربة الخاصة بقوات الداخلية وقال: "احكيلي حكايتك، إيه وضعك بالظبط؟".

جاوبته بأنني "عابرة جنسيًا وبتابع في مستشفى الحسين بالقاهرة وفي انتظار تقرير طبي عن حالتي، ومتابعة مع إخصائية ومعايا رقمها لو حابب تتأكد من الكلام اللي بقولهولك".

الضابط: "أنت حاسس أنك بنت؟، أنت عاوز تعمل عملية وتبقى بنت؟، الواد اللي ماشي معاك ده أنت بتحبه؟ هو بينام معاك بينيكك؟ أنت أصحابك ولاد ولا بنات؟، أنت بترتاح مع مين أكتر؟

بدأت أبكي واستعجب من أسئلته الفضولية التي جعلتني أحس بالإهانة واستأت من أسلوبه في الحوار واستخدامه الألفاظ البذيئة واستخدامه ضمير المذكر في توجيه الاسئلة لي...نظرت إليه وقلت: "ده رقم الإخصائية اللي أنا متابعة معاها أتصل بيها وهتتأكد من حالتى".

ثم قام أحد الضباط الآخرين بتوجيه أسئلة لي: "هو أنت جاى؟".

أنا: لا

الضابط: أومال أنت إيه؟، وصرخ في وجهي وهو يرفع يده لكي يصفعني على وجهي.

أنا: أنا عابرة جنسية وحكيت كل حاجة للضابط التانى.

أقترب الضابط مني وبدأ يفتح القميص بتاعي في الشارع ويتحسس أجزاء جسدي وأنا أبكي بصوت مرتفع ولا أجد أحدًا لينجدني.

الضابط: وريني صدرك ويمسك بقضيبه وينظر لي بعينيه نظرة التحرش بالشارع المصري.

أنا: (ببكاء) فيه إيه !!

هجم الضابط عليَّ وفتح القميص رغمًا عني ولمس ثديي بالكامل في الشارع.

أخذ الضابط الآخر تليفوني وأخذ يتصفح فيه.

حاولت أن استجمع نفسي وأن أقفل قميصي وألا أبكي، ثم قام الضابط الذي أخذ موبايلي بإعطائه لي وطلب منى أن أجيب على هاتفه عندما يتصل بي، وطلب مني الرحيل.

ظللت أركض وأركض تجاه المنزل حتى وصلت...ظللت أبكي طويلًا وشعرت بأنني وحيدة، لم يمر على هذه الحادثة ساعة واحدة حتى وجدت هاتفي يرن، إنه الضابط الذي أخذ هاتفي، فقد قام بتسجيل رقمي عنده، أخبرني بأنه يريد أن يمارس الجنس معي وهددني إن رفضت فأنه سيقوم بإلقاء القبض عليّ، وطلب مني إرسال صورًا عارية لجسدي، كما أنه أيضًا يريد أن يقابلنى...لم استطع أن أفكر في هذا الموقف ظللت أبكي وهو يتحدث في الهاتف من صدمتي لم أكن انتبه إليه، وكنت أتساءل ما الحل؟، هل سيظل هذا الضابط يمارس الجنس معي للأبد؟، هل سيظل يبتزني؟.

حاولت اغلاق الهاتف نهائيًا وظننت أنه في غضون لحظات سيأتي الضباط لإقتحام المنزل ويتناوبوا عليّ بالاغتصاب الجماعي، ظللت أكثر من أسبوع لا أغادر المنزل ولا اذهب للجامعة خوفًا من أن أجد كمينًا في الشارع أو أن أجد أيًا من هؤلاء الضباط الذين يريدوا إغتصابى أو إلقاء القبض عليّ.

شعرت بالصدمة لماذا يحدث لي هذا؟... لماذا لا استطيع الدفاع عن نفسي؟...لماذا ليس هنالك قانوناً يحمينى؟

لماذا لم أستطع الإبلاغ عن هؤلاء الضباط الذين قاموا بالتحرش بى؟...لماذا لا استطيع أن أطلب النجدة لحمايتي من الضابط الذي هددني بأنه سيلقي القبض عليّ إن رفضت ممارسة الجنس معه؟...لماذا يتم إبتزازي؟...لماذا ليس لدي أي حقوق؟...لماذا يتم اضطهادي؟

في النهاية أنا مستباحة، ومن حق أي شخص أن ينتهك حرمة جسدي ولا استطيع الدفاع عن نفسي لأن القانون ضدي، جسدي أصبح تهمة يجب عليَّ أن أستره وأخفيه أكثر وأكثر، تهمتي الأولى هي جسدي.

نتيجة هذه الحادثة، فقدت إحساسي الرضا عن جسدي، كنت أرتدي ملابسًا واسعة وأرتدي صدرية لإخفاء صدري تسبب لي بالحساسية والتسلخات، علاقتي بالشارع اصبحت مريبة فأنا الآن لا أحب التواجد في الشارع ولا أحب التعامل مع الأفراد وأصبحت أخاف من نظرات الجميع لجسدي، وفي حالة ظهور أي ضابط أو عسكري أتجنب هذا الشارع نهائيًا، وأما طريق العودة للمنزل فقد استبدلته نهائيًا بشارع آخر، ظللت محبوسة لا أغادر المنزل إلا في أوقات معينة ولا اذهب إلا لأماكن معينة، وقمت بتغيير رقم هاتفي حتى لا يتمكن الضابط من الإتصال بي مجددًا.

رقم الضابط على هاتفي كان يصيبني بالخوف والهلع، فذلك كان يذكرني بتبعيات الحدث، كنت دائمًا أعتقد أنه يتجسس علي وعلى هاتفي من خلال رقمي المسجل عنده وأنه سيحاول القبض على أصدقائي ومعارفي، وأكبر هاجسًا سيطر عليّ هو أنه في حالة القبض عليّ من سيقوم بدعمي؟...فأهلي سيرفضون الدفاع عني لأني عابرة جنسية أمَّا أصدقائي فحالهم كحالي سيكونوا/ن مقبوض عليهم/ن.

ميدان رمسيس وعابرة الجنس

حدث ذلك مساءًا في أحد أيام شهر مايو عام 2018، فتاة عابرة الجنس لم تبلغ الثامنة عشر من عمرها بعد، مع صديقتها عابرة الجنس أيضًا في الرابعة والعشرين من العمر وصديق آخر مثلي في الثانية والعشرين، بينما نتجول في ميدان رمسيس بالقرب من شارع الألفي، تم إيقافنا من قبل مجموعة من رجال الشرطة و طلبوا منّا إظهار بطاقات الهوية فقمنا بأخراجها لهم، ثم طلبوا هواتفنا الشخصية فسألناهم، لماذا؟ فأشار أحدهم بأصبعه، فما إلا تسعة أشخاص غيرهم يحاوطون بثلاثتنا ويصفعوننا على وجوهنا وقاموا بأخذ الهواتف منَّا بالإجبار، فقال أحدهم:"مش إنتي اللّي كنتي بترقصي بقميص النوم؟ ياخولات ياولاد المتناكة، ياشواذ ياللّي بتتناكو"، ثم شد بنطالي حتي كاد أن يمزقه قائلًا:" جرَى إيه يا قطة، مش إنتي اللي بتتناكي، تعالي ياختي"، ثم قاموا بإدخالنا عنوةً إلى البوكس[14]، فوجدنا ثلاثة أشخاص مثليين آخرين محتجزين داخل البوكس قد تم القبض عليهم، وظلَّ ضباط الشرطة يتنقلون من منطقة إلى أخرى من تلك المناطق الشهيرة التي يتردد عليها المثليين حتى قاموا بالقبض على أربعة آخرين فأصبحنا جميعًا عشرة أشخاص في البوكس، وذهبوا بنا إلى قسم شرطة عابدين.

أخرجت لهم تقريرًا من مستشفى الحسين موضحًا به أنني عابرة جنسيًا، وأتابع مع أخصائي نفسي وآخر مختص بالهرمونات، فلم يبالي بالتقرير وقام بتمزيقه عندما أصررت أنني غير مدانة بأي شئ.

كان الخوف يسيطر عليّ ولم أكن أدرك ما سبب إلقاء القبض على؟!!...ولم يكن لدي سابق معرفة بما تفعله الشرطة المصرية من استهداف للمثليين/ات و العابرين/ات بدون وجه حق وبدون أي أسباب، كما تقوم بتلفيق الإتهامات التي تتعلق بنشر الفسق والتحريض على الفجور وإغراء العامة وممارسة الجنس مقابل أجر مادي.

"هو البنطلون ده فيه منه رجالي؟" بسخرية واستهزاء قال لي الضابط ثم تابع "أنتو خولات بتتناكو، قوليلي أنتي بتاخدي كام"، قام بخلع القبعة الخاصة بصديقتي فتساقط شعرها التي كانت تخفيه خوفًا من الوصم الإجتماعي أثناء سيرها في الشارع، فقام الضابط بصفعها على وجهها عدة ضربات وقام بضربها بركبته في منتصف بطنها حتي قامت بالتقيؤ، ثم نادى بقية الضباط الذين قاموا بسحل صديقي المثلي، ثم توجه إليّ لكي يبدأ في حملة الضرب والتعذيب عليّ.

طلبنا أن نقوم بالتواصل مع أهالينا أو أصدقائنا فرفض نهائيًا، كما أنه طلب فتح هواتفنا وهددنا إن رفضنا سيقوم بتعذيبنا مرة أخرى، قام بالتحسس على جسدي قائلًا "يعني بردوا أنت بتتناك، أنت إيه اللي عامله في شعرك ده، طب صوتك عامل كده ليه!"، كنا نستمع إلى صراخ الذين تم القبض عليهم/ن معنا طالبين النجدة من آلام التعذيب، وعندما فتَح هواتفنا وجدَ بها صورعارية، ومحادثات تتعلق بميولنا الجنسية وهويتنا الجندرية، طلبوا منَّا التوقيع على أشياء لا نعرفها ولم يكن باستطاعتنا قراءة شيء من هول ما واجهنا من تعذيب، ثم أجروا لنا بحثًا جنائيًا (فيش و تشبيه) معللين ذلك بقولهم "إحنا بس هنشوف عليكم حاجة ولا لا ،بعدها تقدروا تكلموا أهلكم وتمشوا كمان".

أدخلونا الحجز وهو عبارة عن حجرة صغيرة مظلمة يفوح منها رائحة البول، كان في الحجرة أكثر من خمسة وخمسين شخصًا، لم أجد مكانًا لكي أقف فيه بسبب كثرة المحبوسين، أخبر الضابط المساجين بأننا شواذ، وكان ذلك بمثابة تصريحًا لهم بالغضب والإنتهاكات الجسدية والعنف علينا، حيث كانوا يجبروننا على الرقص لهم وعندما كنا نرفض كانوا يقوموا بضربنا بالأحزمة و الشلاليط، قام بعض المساجين بالتحرش بنا وعندما قمنا بالرفض والإبتعاد قاموا بضربنا قائلين "ما أنتوا بتتناكو بره، هما بره أحسن منا في إيه، ياللّي بتاخد فيها، احنا هنجبلكم السودة"، قام أحد المساجين بالهجوم على أحد أصدقائي

[14] البوكس: سيارة نصف نقل مغطاة تستخدمها الشرطة المصرية فى نقل المتهمين.

وأغتصابه أمام باقي المساجين دون أي إعتراض منهم، كان يأتي إلينا الضباط في المساء كي يقوموا بضربنا و شدنا من شعرنا أمام المساجين قائلين:"آه ياشوية خولات أحنا هنربيكم يا دبله [15]منك ليه".

قضينا في الحجز طيلة سبعة عشر يومًا نتعرض فيها لكافة أنواع الإنتهاكات الجنسية والجسدية والتعذيب المستمر والتنمر، ورفض رجال الشرطة عرضنا على النيابة خلال تلك الفترة.

فقدت الإحساس والشعور فكنت مندهشة مما حدث لي، فأنا لم أرتكب جريمة كوني عابرة جنسيًا، فهذه هي هويتي الجندرية فكيف لي أن أتخلى عنها كيف ؟!، ونحن إناث، فكيف تصر الشرطة على حبسنا مع الذكور الذين ينتهكوننا بأعينهم وينهالون علينا بالضرب والسباب ويتناوبون على إغتصابنا.

أثناء عرضنا على النيابة أظهرت نسخة أخرى من التقرير الذي يثبت أنني عابرة جنسيًا وأعاني من أضطراب الهوية الجندرية لوكيل النيابة، ويتم متابعة حالتي في مستشفى الحسين، ولدي خلل في الهرمونات، لذا أتابع في ذلك المستشفى حتى أقوم بإجراء عملية التأكيد الجنسي، وبإمكانه التواصل مع إدارة المستشفى للتأكد من صحة كلامي، لم استطع قراءة ما تم كتابته في النيابة نظرًا للتعذيب الذي عانيت منه، ولكنّي وجدت عائلتي في النيابة مما جعلني أشعر بالأمان لمجرد رؤيتهم من حولي وكان قرار المحكمة بالبراءة.

نتيجة لذلك تعرضت للوصم والتمييز من الدوائر المحيطة بي مرددين "رد سجون، ياحبسجية، وحشتك قاعدة البورش[16]جوا"، أما عائلتي قد قامت بقص شعري وحبسي بالمنزل ومنعي من الخروج، أما بالنسبة لمستشفى الحسين فقد تفاجئنا بإخبارنا من إدارة المستشفي أن هناك سيارة شرطة تقف أمام بوابة المستشفى للقبض على العابرين/ات، وقد تم إيقاف الأطباء عن إعطاء تقارير لأي عابر/ة ومنع تشخيصهم/ن ومساعدتهم/ن معللين ذلك أن رجال الشرطة أخبروهم **"الدكاترة عندكم بيدوا الشواذ تقاريرعشان يتناكوا برخصة"** فحاليًا لا يتم تقديم أي دعم طبي ونفسي لأي عابر/ة.

[15] دبله: تعبير مصري لوصف المثليين بالخاتم حيث إنه يُخترَق بالأصابع.
[16]البورش: أرضية الزنزانة.

انتهاكات المؤسسات الطبية

في بداية أغسطس عام 2016 بدأت العلاج الهرموني، لم أكن أعي خطورة الوضع، كنت أستمع إلى العابرين/ات على الفيس بوك وأعرف أسماء جرعات حبوب وحقن هرمونات يتعاطونها، بعضها يسبب السرطان والبعض يؤذي والبعض يأتي بتأثير إيجابي، استمر هذا الوضع لقرابة عام، كنت أتساءل دائمًا، لماذا لا نستعين بطبيب/ة مختص؟ وكانت الإجابة دائمًا بأن هناك أطباء غدد كثر، ولكنهم/ن لا يحبذون/ن التعامل مع حالات العبور الجنسي، وكنت أخشى من تأثير العلاج الهرموني دون مراجعة أو فحص من إخصائي لمعرفة التأثيرات السلبية على أجهزة جسدي المختلفة، لذا قررت الذهاب إلى إخصائي الغدد، وكنت أدرك أن خطوات العبور الجنسي تتمثل في

أربع خطوات رئيسية :

1. الحصول على العلاج الهرموني والانتظام في تناول الجرعات.
2. المتابعة مع المعالجين/ات النفسيين/ات.
3. الحصول على تصريح لإجراء العملية الجراحية.
4. تغيير الهوية والبيانات الشخصية في الأوراق الرسمية.

وكل هذه الخطوات تستلزم الكثير من السنوات من (6:2) سنة، وتستهلك الكثير من الأموال (مبالغ لا تقل عن 100 ألف جنيه)، وتحتاج الكثير من التصاريح والأذونات الحكومية الطويلة ؛(إذنًا من الأزهر، وموافقة من مستشفى حكومي، وتصريحًا من نقابة الأطباء)، ويمكن أن تنتهي الرحلة بعدم إجراء العملية، أو رفض تام من اجهزة الدولة لتصحيح الأوراق الرسمية وإثبات الهوية.

فى شهر يولية من عام 2017 أخذت كل التحاليل والأشعة المتعلقة بحالتي، وكذلك الجرعات التي اتعاطاها من الهرمونات والحبوب، وذهبت إلى طبيبة غدد تعمل بمركز البحوث بمحافظة القاهرة، ذهبت إلى عيادتها في المركز لكي أشرح لها حالتي.

دخلت إلى المركز وطلب مني السكرتير بطاقة تعريف الهوية، وبالطبع بالبيانات كان إسمي في الهوية إسم ذكر، ولكني كنت متعايشة كأنثى فطلب مني إسمي الآخر قلت له: "عبير"، ثم طلب مني انتظار دوري للدخول، جلست مع المنتظرين/ات الآخرين وتفاجأت بعد برهة بمناداة أسمي ببطاقة تعريف الهوية (الذكر) بصوت عالٍ، نظر إليَّ جميع الأشخاص في تعجب فأنا أمامهم/ن أظهر أنثى وينادونني بأسم ذكر، في هذا الموقف شعرت بالتهديد، وخفت أن أتعرض إلى عنف جسدي أو لفظي من الحاضرين/ات، أو أن يسألني الحاضرين من أنا؟ أو لماذا أظهر كذلك؟

فأضطررت إلى الذهاب سريعًا إلى السكرتير وأنا تتملكني الرهبة من أن يقذفني أحد الأشخاص أو يضربني دخلت على الطبيبة وقامت بفحصي ثم قالت لي: "طول مانتي مش عاملة عملية الإخصاء مش هعرف أتابع حالتك".

أنا: "ليه!"

الطبيبة: "أنا مش بتابع مع حالات مش عاملة عملية الإخصاء[17]

أنا: " طب أنا محتاجة أتابع، ظروفى ماتسمحش أني أعمل عملية الإخصاء دلوقتي، أنا محتاجة أتابع مع حضرتك"

الطبيبة: " مش مشكلتى، مش هاتحمل المسئولية دي"

ثم طلبت مني أن تفحص أجزاء جسدي، فقامت بذلك وأنا عارية، وكان معها طبيب آخر يعمل مساعدًا لها، لم تقم الطبيبة بإسدال الستار بين جسدي والطبيب الآخر، لم تحترم آدميتي، كنت بالنسبة لها حقل تجارب، تنظر إلى جسدي نظرات استغراب ودهشة، شعرت بالخوف وطلبت منها أن تقوم بإغلاق الستارة علينا حتى لا يتمكن الطبيب من رؤية أجزاء جسدي العارية، نظرت لي بسخرية وقامت بإسدال الستار.

[17] الإخصاء: عملية إزالة الخصيتين من العضو الذكري.

أخبرتني الطبيبة أنها لا يمكنها التعامل مع حالتي، قلت لها لماذا طلبتي فحص جسدي وأنت لن تتعاملي معي؟ أخبرتني أنها تريد أن تعرف مدى تقدمي في العلاج الهرموني، وسألتني عن أسماء الأدوية، أخبرتها: "فولون"، و"سايكلو"، ومضاد ذكورة ، حدثتني أنني يجب أن أكمل العلاج الهرموني، وأنه يثمر بفائدة كبيرة معي، طلبت منها أن تحدد لي الجرعات وكمياتها، رفضت وكررت مرة أخرى :"مش هتعامل معاكي نهائي طول مانتي مش عاملة إخصاء".

خرجت من عندها فاقدة للأمل، حزينة لا أعرف لمن ألجأ ليساعدني؟ فأنا لن استطيع القيام بإجراء عملية الإخصاء لأن ثمنها مكلف ماديًا، كما أن عائلتي ستكتشف حقيقة هويتي الجنسية عندما أجرى العملية، وسيقومون بحبسي وتعذيبي أو طردي من المنزل، وأنا ما زلت أدرس في الجامعة، وليس لدى قوت يومي، ولا أعمل، ولن استطيع أن أجد عملًا، لأن نوعي الإجتماعي يتعارض مع إثبات هويتي الشخصية في القانون.

كما أن العلاج الهرموني متعب ومميت، ويضطرني إلى أخذ مضاد ذكورة، الذي يجب أن اتناوله بجرعات دقيقة جدًا، حيث أنه يؤدي إلى خفض ضغط الدم، مما يجعلني أتناول كميات من الملح لتعويض انخفاض ضغط الدم الناتج عنه، كذلك وجود الهرمونات في الجسم بنسب غير معتدلة تؤدي إلى نمو خلايا سرطانية وجلطات، بالإضافة إلى قلة التركيز والإرهاق المستمر، كما أن لها تأثير كبير على حالتي المزاجية بشكل يومي، وتسبب لي اكتئاب دائم، لذلك من الخطر أن أتناول العلاج الهرموني دون إشراف ومتابعة من طبيب إخصائي.

كل هذا بالإضافة إلى صعوبة الحصول على تلك الأدوية (سايكلو بروجانوفا – فولون)، حيث يرفض الصيادلة صرف العلاج الهرموني وأتعرض إلى انتهاكات كثيرة، فقد كانوا يخبرونني: "استغفر الله معندناش"، "الخولات ملوا البلد"، "معندناش منه"، "الله يرحمك يا رجولة"، ومنهم من ينظر إليَّ نظرات استحقار ويرفض أن يعطيني الأدوية أو يرفض أن يعطيني أكثر من علبة، أحيانًا أقوم بالبحث في صيدليات كثيرة في أماكن متفرقة، ويستمر البحث لشهور، وفي النهاية أحصل على علبة واحدة تكفيني لمدة أسبوع فقط بعد تلك معاناة، والآن فى هذه الفترة تم منع هذه الأدوية داخل مصر، فلا أعرف كيف سأقوم بإحضارها، وكيف سأتناولها.

أمَّا العلاج النفسي، فهناك مستشفيان حكوميان يُعتَدُ بهما، ويجب أن أتعامل معهما (مستشفى الحسين – مستشفى الدمرداش) للحصول على تقرير يثبت أنني عابر/ة جنسيًا، ومستشفى الحسين يجبرني أن أتابع فيها لمدة تتروح بين عام إلى عامين، لكي أحصل على تقرير مكتوب فيه أنني مريضة بمرض أسمه **اضطراب الهوية الجنسية** ويتم تشخيصي (مريضة)، أجلس مع إخصائية مرة واحدة كل أسبوع لتسألني عن كل تفاصيل حياتي وتلزمني بأن أتحدث عن أشياء لا أرغب في الحديث عنها، فهي مساحتي الشخصية ولكن الإخصائية لا تعترف بذلك، كانت تجعلني أرسم رسومات عديدة وتقوم هي بتحليلها، تضعني في مواقف صعبة ومحرجة، يسمونها بجلسة التأهيل النفسي، ولكني أراها جلسة **"تأليم نفسي"**، كنت أشعر بالألم والضغط على مشاعري وأحاسيسي والتدخل في تفاصيل حياتي الشخصية كل جلسة كل أسبوع.

طلبت مني تحاليل وأشعة كثيرة منها: (كروموسومات ، وأشعة سونار، وصورة دم، ورسم مخ كامل)، كل هذه الأشياء باهظة الثمن لم يكن في مقدرتي الحصول عليها فانا ما زلت طالبة، أعيش على مصروفي من عائلتي، كنت اضطر لأن أقتطع من مصروفي الشهري واقتصد في غذائي اليومي، حتى أتمكن من إحضار تلك الطلبات، وبعد كل هذه المعاناة تطلب مني تكرار تلك الأشعة والتحاليل كل فترة بصورة دورية.

بعد مرورعام، طُلِبَ مني إيقاف العلاج الهرموني لمدة شهر ونصف، لقياس مدى تطور الحالة، وعندما توقفت عن العلاج الهرموني تعبت نفسيًا وأصبت بالاكتئاب، كنت لا استطيع النظر إلى وجهي في المرآة، أرفض جسدي، لا أخرج من المنزل، كل ذلك لأنني كنت في تطور كبير نتيجة العلاج الهرمونى وفجأة تم إيقافه، وبعدما أجريت التحاليل والأشعة المطلوبة تفاجأت بأن التحاليل السابقة قد تم محوها من ملفي داخل المستشفى نتيجة الإهمال من العاملين/ات، ذهبت لأشكوهم/ن للإخصائية، فكان ردها "مش مشكلتي، أعمليهم تاني من جديد".

كل هذا بعيدًا عن الرشاوي التي يجب أن أدفعها للأطباء والطبيبات للحصول على تقرير حالتي، إما الدفع لإنجاز ورقك والحصول على التقرير أو أنك ستنتظر لسنوات كثيرة للحصول على التقرير، بالإضافة إلى مواعيد الفحص التي لا يتم الالتزام بها، بدون أي مراعاة لكوني من خارج القاهرة، وأنني أقطن في محافظة دمياط ، وهي محافظة بعيدة ولها بيئة مختلفة عن محافظة القاهرة، وأتحمل مصاريف انتقال غالية نسبيًا، ويتطلب مني ذلك ضياع وقت وجهد كبيرين، وأخيرًا بعد عام ونصف العام من المعاناة والمتابعة المرهقة، حصلت على تقرير مكتوب فيه: "أنني مريضة بمرض يدعى اضطراب الهوية الجنسية، وأنني حاولت مرارًا وتكرارًا التعايش مع دوري كذكر ولكنني فشلت، والعلاج لحالتي أن أقوم بعملية لتأكيد الجنس".

حالياً انتظر تصريحًا من نقابة الأطباء لإجراء العملية، وقد طُلِبَ مني تحاليلًا وأشعة كثيرة ومختلفة غير السابقة التي أجريتها في مستشفى الحسين، مثل تحليل الهرمونات وتحليل الكروموسومات، اللجنة في نقابة الأطباء تتكون من دكتور(أمراض ذكورة وتناسلية - غدد - معالج نفسي - عضو منتدب من الأزهر)، كما تم طلب تقريرًا رسميًا من معالج نفسي مثبت به **أنني كنت لمدة سنتين أتعالج من مرض اضطراب الهوية الجنسية وأقوم بالمتابعة معه والحل الوحيد لحالتي هو أن أقوم بعملية تأكيد الجنس، ثم يتم انتظار الدور للبت في حالتي لإعطائي التصريح بإتمام عملية تصحيح الجنس، يستمر الحال لشهوركثيرة بسبب عدم انتظام حضور أعضاء اللجنة أو رفض ممثل الأزهر.**

ذهبت إلى مستشفى الحسين ليقدموا لي التقرير المثبت والمختوم، ولكنهم رفضوا إعطائي إياه معللين أنهم/ن فقط يعطوني ورقة تثبت أنني مريضة ولا يمكنهم أن يعطوني التقرير الرسمي، بالرغم من أنني مكثت في المستشفى لمدة عام ونصف تحت إشرافهم/ن، وتحملت كل المصاعب والمشكلات التي يجعلونني أواجهها، وأنا حتى الآن لا أستطيع الحصول على التقرير فأنا **" أدور في ساقية، كل المجتمع ضدي والشارع ضدي والقانون ضدي والطب ضدي، وأنا لازم أكون قوية كفاية، وماينفعش أضعف لان محدش هايقف جنبي غير نفسي"**

عنف ضد بينى الجنس

أدعى إيزابيلا في العشرين من العمر وأسكن بمحافظة الأسكندرية، أقص عليكم/ن معاناتي الأزلية فأنا فتاة أو خنثى[18] كما يعرفنَي بعض الأشخاص، تبدأ قصتي في مرحلة البلوغ عام 2012 وأنا في سن الرابعة عشر، أختلف عن جميع الذكور من حولي، فأنا لست بعضلات ولا أمتلك الشعر في جسدي ونبرة صوتي ليست غليظة وأميل إلى ارتداء الملابس المبهرجة الخاصة بالفتيات، أهلي يروننى ذكرًا، فأنا مسجل في الأوراق الرسمية ذكر، ويجب أن أتعامل مع الجميع على أنني ذكر، ولكنني من داخلي لست بذكر، أجبرني أهلي على ارتداء الملابس الخاصة بالذكور ولكن داخلي أنثى، أنثى تصرخ طالبة النجدة من حولها،تطالب بأن تخرج من جسدها الذكري وتطلب أن يراها الأفراد من حولها أنثى.

بدأ أهلي بالتشكك حول طبيعة جسدي، بدون نقاش أخذوني إلى دكتور في منطقة عشوائية يغلب عليها الطابع الريفي، بعيدة جدًا عن منزلي، عيادته بها أولاد وبنات يبدوا عليهم/ن ملامح القلق والذعر، تحدث إليه والدي قائلًا: "أحنا عاوزين نشوف إبننا فيه إيه؟"، لم يتحدث معي الطبيب نهائيًا، بدأ بلمس جسدي وفحصه ثم نظر إلى والدى وتحدث "ده خنثى، لازم ياخد الأدوية دي ويبطل لبس بنات، خليه يتعرف على ولاد ويختلط بيهم، خليه يعيش عيشة ناشفة".

ذهبنا إلى المنزل، قام والدى بسحب سكين وأتجه نحوي "إيه العار ده، إزاى أنا أخلف خنثى، عملت إيه في حياتى علشان أخلف خنثى، الناس إزاي هتعرف إني مخلف خنثى"، ويتجه نحوي بالسكين، تجمد جسدي من الصدمة ولم استطع الحراك، أخي وأمي حاولا الإمساك بالسكين في يد أبي ولكنهما فشلا، طعن أبي أخي بالسكين في يده وألقى به بعيدًا، نزف أخى بضع قطرات من الدم نتيجة الجرح الذي خلفه والدى في يده، أتجه أبي نحوي ليطعنني وتحاول أمي جاهدة أن تأخذ السكين ونجحت في النهاية.

أبي يضربني لمدة تتراوح ما بين سبعة لثمانية ساعات متتالية، فهو يصفعني على وجهي ويشدني من شعري ويضربني بقوة على ظهري ثم يخبطني برجليه في بطني ويتناوب الضرب على كل أجزاء جسدى ضرب مميت حتى أفقد الوعي، وكل هذا وأنا لا أمتلك الفرصة للمقاومة أو الرفض بل حتى أنا لا أدرك سبب ضربى وأتساءل ماذا فعلت في حياتي؟ مالسبب لكل ذلك العنف الموجه نحوي؟، أصحو وجسدي بأكمله كدمات، لا استطيع أن أفتح عيناى من الورم الذى لحق بهما نتيجة الضرب، ظهري لا استطيع أن ألمسه من الألم وقدماي لا تقدران على حملي لكي أقف.

تم حبسي في المنزل لثلاثة أعوام منذ نهاية عام 2012 حتى نهاية عام 2015، أجلس في المنزل بدون موبايل، بدون انترنت، بدون أن يسمح لي بالنظر من شرفة منزلنا إلى الشارع، إذا جاء عامل النظافة لا يمكنني أن افتح له الباب، فلا يمكنني الظهور لأي شخص حتى إن جاء لزيارتنا، لا أذهب للمدرسة، لا أفارق المنزل نهائيًا، يخبروا من يسأل عني بأنني معاقبة ولا يمكنني الرد على الهاتف أو مقابلة أي شخص، لم أكن في سجن لأن السجن تُراعَى به على الأقل وسائل الترفيه، دائمًا ينظرون إليَّ باستعلاء، يخبروننى بأنني مخلوق شاذ وأن عذابي من الله لا يوصف، لم استطع أن أتناقش معهم/ن، فسوف يقوموا بضربى في كل أجزاء جسدي ومنعي من الطعام، مثلما يفعلوا في كل مرة أحدثهم عن سبب حبسي بالمنزل.

أثناء تلك الفترة تم إعطائى أدوية وصفها الطبيب، وهي عبارة عن هرمونات ذكورة (دوستينس / تى بروب/ تيستوليك)، مع تنفيذ كافة التعليمات المتعلقة بعدم ارتدائي ملابس الإناث، ويجب أن يكون صوتي غليظ وأن أتحدث بنبرة وأسلوب معين، استمريت على هذا الحال لمدة عام وأربعة أشهر، ثم ظهرت عليَ تغيرات فسيولوجية مثل الذقن والشنب وشعر في منطقة العانة، فساءت حالتي المزاجية والنفسية وأصابني اكتئاب حاد أدى لزيادة في وزني حتى وصلت إلى 105 كجم.

في عام 2016 رفض جسدي الهرمونات التي أتعاطاها، ففي التحاليل التى يرغمني أهلي على عملها كل 6 شهور، وجدوا أن نسبة هرمون التستوستيرون

[18] خنثى: الانسان الذى/التى ي/تولد حامل/ة العضو الذكرى والأنثوى فى نفس الجسد

أقل من النسبة التي يجب أن تكون عند طفل، وبالتالي فجسدي يرفض أي هرمونات ذكورة، أصبحت التغيرات التي تحدث لي في المظهر فقط.

أصبحت اتقيأ الدم، ولا استطيع تناول الطعام، ذهبت للدكتور فطلب من أهلى التوقف عن إعطائي الهرمونات، وقام بإجراء عملية لي نتيجة التهابات في محيط المعدة والمرارة والقولون، نتيجة لتعاطي الهرمونات، وأخبر الدكتور عائلتي أنني مريضة بداء السكري، وأنه مرض مزمن، ويجب ألا أتعرض لأي حزن وعليَّ أن آخذ جرعات الأنسولين في موعدها.

بعد مرور أسبوعين على خروجي من المستشفى، وبداية تماثلي للشفاء، تفاجئت أثناء نومي في المنزل بتمام الساعة السابعة صباحًا بسبعة أشخاص أقوياء البنية يبرحونني ضربًا، بدون سبب يكتفونني وأنا أصرخ طالبة النجدة، ولكن أبي وأمي يشاهدان الموقف فرحين، عندها أدركت أن عائلتي قامت بتأجير بعض الأشخاص البلطجية لكي يبرحوني ضربًا ويعذبونني، أحضروا حبلًا وقاموا بربطي وتعليقي ورأسي لأسفل وقدماي للأعلى وأحدهم قام بخنقي والآخرين يبرجونني ضربًا، بعدها أعطوني حقنة ما ونمت بعدها طويلًا.

عندما استيقظت وجدت نفسي في مصحة نفسية، يحاول أحدهم أن يجردني من ملابسي الآخر يحدثه قائلًا: "ده واد ولا بنت؟"، ومن تأثير المخدر الذي قاموا بإعطائي إياه لم أكن استطيع تحديد هوية الأشخاص أو حتى ملامحهم، شعرت بأحد الأفراد يتحسس جسدي بيديه.

بعدما عاد إليَّ الوعي قالت لي إحدى الممرضات أنني محجوزة بمصحة، وطلبت مني أن استحم، ودخل معها رجل ظلَّ ينظر إلى جسدي العاري أثناء الاستحمام، بعدها بدلت ملابسي.

ذهبت إلى مكان يتجمع فيه الكثير من الأشخاص الذين قاموا بالتحرش بي لفظيًا وجسديًا، كنت عندما أذهب لحجرتي لكي أنام يقومون بفتح الباب عليّ ليشاهدوا جسدي، وأجد أحد العاملين بالمصحة يتحسس جسدي ويلمس أعضائي التناسلية، أجبروني على تعاطي أدوية لم أكن أعرفها، وكنت أتسائل متى سأقابل الطبيب؟

عندما قابلت الدكتور أخبرته بأنني لست بولد، وأنني بيني الجنس وأهلي يعذبونني.

الطبيب: "أهلك جايبينك هنا علشان تتتعالج، أهلك بيقولوا أنك ملحد وبيتهيألك حاجات وأنت صاحي".

أنا: "أنا مش ولد وأهلي كدابين".

الطبيب: "أنت ولد شاذ وفاشل في التعليم"، "أنت بتهدد أهلك أنك هتفضحهم".

أخبرت الطبيب بكل تفاصيل حياتي ومعاناتي مع أهلي وعن التعذيب الذي أتعرض له واحتجازي بالمنزل والقهر المستمر والمعاملة الوحشية وتأثير الهرمونات التي أتعاطاها وأصابتي بمرض السكري، بدأ الطبيب في تفهمي وتحول من ضد إلى مع.

أخبرته أنني أريد أن أخرج من المصحة، وأنني أتعرض لتحرشات واغتصابات، ولكن الطبيب أجابني: "صعب جدًا"، قضيت في المستشفى ثمانِ أيام أتعرض فيهم لكل أنواع الانتهاكات الجسدية واللفظية، كل يوم ألحُ على الطبيب أن يدعني أذهب حتى قام بمخاطبة أهلي وأخبرهم أني لست مريضة، ويجب عليهم أن يأتوا لكي يخرجوني من المصحة.

"مش عاوزاها أرموها في أي حتة" أول جملة سمعتها من أمي عندما جاءت عائلتي للمصحة، الطبيب يدخل في نقاش معهم ويسألهم عن الأسباب ويكرر لهم أنني لست مريضة نفسيًا، ولا أعاني من مرض عضوى أو سلوكي ويجب أن أخرج من المصحة وبعد مفاوضات عديدة استمرت لأكثر من ثلاث ساعات متواصلة ، وافقت عائلتي على مضض أن أخرج من المصحة.

يوم 2017/10/23 كالعادة في المنزل، يستمر الأهل في التعذيب والضرب والإهانة والحبس في المنزل، تدهورت حالتي الصحية أكثر وأكثر لإصابتي بداء السكري، وفي ثاني أيام عيد الفطر أحضر أهلي أربعة أشخاص ليقوموا بضربي في المنزل، والسبب كالعادة هو إجبارى على أخذ الهرمونات، فقمت بتهديد والدي: "لو حد قرب مني أنا هقتل نفسي وهتبقى قضية قتل وكلكو هتروحوا في داهية"، ثم ركضت إلى المطبخ وأخذت السكين ووجهتها إلى رقبتي لكي أقتل نفسي إن أقترب مني أي شخص، حاول أفراد العصابة أن يأخذوا مني السكين وأنا ما زلت أهددهم وأتوعد لهم، ولكنهم استطاعوا أن يأخذوها في النهاية، وكتفوني وأبرحوني ضربًا كالعادة.

حاولت أن استنجد بأبي وأتناقش معه: لماذا العذاب؟، لماذا العنف؟، لم كل هذا؟

بعدما إنتهى مني أفراد العصابة، نظرت إلى عيني والدي بعطف وجسدي تملؤه الكدمات والدموع تنهمر مني، أخبرته بأنني لست مريضة، وقد ولدت هكذا وتناقشت معه، كما قام طبيب المصحة بمخاطبته بالمنطق والأدلة والبراهين الطبية والعلمية، حتى بدا على ملامح وجهه علامات التفهم والقبول، أخبرتني أمي: ماذا سنقول للعائلة؟، ماذا سنقول للجيران والأهل والأقارب؟، وفي النهاية أخبروني أنه لا مفر من ذلك، ويجب عليَّ أن أصبح ذكرًا، وأن استكمل العلاج الهرموني.

بعدها بيومين أعطاني أبي نقودًا وطلب مني أن أذهب لأشتري الملابس، وأن أتجول في نزهة خارج المنزل، لم أكن استطيع أن استوعب منه هذا الطلب، فهل حقًا سأخرج أخيرًا من المنزل، أخذت النقود وذهبت.

عندما عدت إلى المنزل لم أجد أبي أو أمي أو إخوتي، لم أجد أي أثاث في المنزل، لم أجد أي شيء سوى الشقة، هاتفت والدي فأخبرني: "أحنا اتبرينا منك ومش عاوزين نعرفك تاني"، "أحنا سبنالك الشقة وأخدنا كل حاجة فيها".

جلست على أرضية الشقة المتسخة لا أجد علاجًا للسكري، ولا سريرًا لأنام عليه، ولا طعامًا ولا نقودًا حتى لأُدبِر قوت يومي، وها أنا ذا فتاة عابرة جنسيًا، لا يوجد في حياتها إلا الوحدة والعذاب والفقر والمعاناة.

معاناة عابر جنسى

لم أعلم من أين البداية هل منذ الصغر؟ منذ مشاكلي مع أهلي والمقربين نتيجة التصرفات وطريقة سلوكياتي؟ أم تبدأ معاناتي من عام 2006 ومرحلة الهرمونات الذكورية؟
أنا أيدن عابر جنسيًا في السادسة والثلاثين من العمر، عاطل، بدأت الهرمونات وأنا في عمر الرابعة والعشرين عام 2006، كنت أظهر في المجتمع كما ولِدْتُّ ، ولكن طريقة كلامي وتصرفاتي الوجودية وملابسي جعلت مدير العمل ينتقدني، وكان يراني شاذة جنسيًا، فكيف لأنثى أن ترتدي مثل الذكور وتتحدث مثل الذكور؟

لم يكن يعلم أن بداخلي ذكر يصرخ طالبًا النجدة للخروج إلى العلن، نتيجة المشاكل المتكررة مع مدير العمل قام بنهري وحدث شجارًا كبيرًا نعتني فيه (شاذة، حقيرة، واطية)، ثم أمر رجال الأمن أن يطردونني خارج الشركة، إذ تم طردي من العمل.

شعرت بالضيق مما حدث لي ولكني قررت حينها أن أبدأ خطوات العبور الجنسي، وذهبت إلى الكثير من الأطباء حتى تعرفت على دكتور تابعت معه حالتي، وأخذت منه التقرير النفسي عام 2007 الذي يثبت أنني أعاني من اضطراب الهوية الجنسية، وتم تحويلي إلى دكتورإخصائي غدد.

لكني واجهت المشاكل الكبرى مع عائلتي، حيث طردني والدي من المنزل ورفض قبول حالتي، بالرغم من وجود تقارير معتمدة من إخصائيين تثبت أنني أعاني من اضطراب الهوية الجنسية، وعندما كنت أبحث عن فرص عمل كانوا يطلبون مني بطاقة تعريف الهوية الشخصية ولكن شكلي الخارجى تغير عما كان في بطاقة الهوية، لذا لم استطع العمل ولم أجد أي فرصة عمل ولم استطع توفير قوت يومي، وجدت الدعم من والدتي التي تقدم لي دعمًا ماليًا محدودًا.

عام 2008 أجريت عملية استئصال الثدي في مستشفى صغير، لأن نقابة الأطباء المصرية ترفض إعطاء موافقة على إجراء هذه العملية، وفي عام 2009 ذهبت إلى نقابة الأطباء المصرية طالبًا الحصول على الموافقة لعمل عملية التصحيح الجنسي، طلبوا مني تحليل هرمونات ثم أحالوني إلى مستشفى القصر العيني، تعرضت للكثير من التنمر والإهانة في المستشفى، فقد كانوا ينظرون لي نظرات استغراب واستنكار، بعد التحاليل قمت بإثبات أن نسبة هرمونات الذكورة لدي مرتفعة.

تم عرضي على لجنة تصحيح النوع داخل نقابة الأطباء، كانت تحتوي على أكثر من ستة أطباء منهم (النفسيون /الغدد/ أمراض الذكورة / جلدية / مندوب من دار الافتاء المصرية)، كان أعضاء اللجنة يضغطون عليَّ بأسئلتهم التي كانت تشبه الاستجواب "عصروني"، كانوا يسألونني عن وضعي في السرير، كانوا دائمًا يرددون "انتي عاوزة تبقي راجل علشان تبقي قوية في المجتمع، مين الدكتور اللي عملك استئصال الثدي؟ دي ميول جنسية مش اضطراب هوية "، وبعد مماطلة من اللجنة استمرت لعدة أشهر لم أجد منها أي جدوى، نظرًا لتعاطي الهرمونات لمدة عامين كان هناك خطورة على أعضائي التي قد تصاب بمرض السرطان، فكان لا مفر من إجراء عملية التصحيح الجنسي.

في أغسطس عام 2009 ذهبت لدولة سوريا لإجراء عملية استئصال الرحم والملحقات، وذلك ضمن خطة علاجي لتحويلي إلى الجنس الذكري بناء على توصيات الأطباء الإخصائيين (بناء على تقرير الأطباء)، حيث لم أكن أستطيع إجراء العملية في مصر نظرًا لتعنت نقابة الأطباء في إعطائي التصريح بالموافقة.

بعدها بدأت رحلة بائسة من محاولات تغيير الإسم والنوع في بطاقة تعريف الهوية الشخصية، تواصلت مع ثلاثة محاميين، منهم من رفضت مساعدتي ومنهم من أعطاني وعود والآخر ماطلني ولم يفعل شيئًا، ظللت على هذا المنوال طيلة ثلاث سنوات وصولًا لنهاية عام 2012.

كنت أشعر بالضيق والحزن الشديدين نتيجة ما يحدث لي، حتى تفاجئت بعد مرور ثلاث سنوات بائسة، بموافقة نقابة الأطباء المصرية في مايو عام 2013 ،وفي شهر أكتوبر عام 2013 أجريت أخر عملية من عمليات التصحيح الجنسي وكانت على ثلاث مراحل.

من هنا بدأ طريق العذاب مع السجل المدني لتغيير النوع و الأسم، تم عرضي على الطب الشرعي الذي تعامل معي أسوأ معاملة، حيث تم الكشف علَي كأنما يشرح جثة، ثم استأنف كتابة تقرير سيء ووصف غير دقيق لحالتي، وبعد الكشف المهين طلب تحويلي لمعمل تحاليل تابع للطب الشرعي لعمل تحاليل الكروموسومات والهرمونات، حينها تمت كتابة تقرير من استشاري الذكورة بحالتي الصحية وأنني أجريت عمليات التصحيح الجنسي، لذا يوصى بأن يتم تغير أسمي ونوعي في بطاقة تعريف الهوية نظرًا لاستكمالي كافة الإجراءات والمراحل المنصوص عليها.

في يونيو 2014 رفض السجل المدني، حيث كان رأي الطبيب (الكروموسومات لأنثى أي أن المذكورة أنثى، بالرغم بوجود توصية من طبيب التحاليل التابع للطب الشرعي)، حاولت الطعن على التقرير النهائي خلال 60 يومًا، عندها ذهبت لمحامي لعمل توكيل ولكن موظفي الشهر العقاري رفضوا عمل التوكيل بسبب التعارض بين مظهري الخارجي ونوعي في بطاقة الهوية، كما أتهموني بالتزوير في الأوراق الرسمية وهددوني بإبلاغ الشرطة.

في فبراير 2015 رفع المحامي قضية على وزارة الداخلية والسجل المدني، بالرغم من مطالبتي له بالرفع قضية على الطب الشرعي بسبب تعنتهم ورفضهم تغير هوية البطاقة الشخصية، بالرغم من وجود ما يثبت ذلك من تقارير طبية، ولم يكتفي المحامي بذلك فقد قام بنشر معلومات القضية وتفاصيل حياتي الشخصية على كل المواقع الإلكترونية والصحف، ذاكرًا بها أسمي وتاريخ ميلادي ورقمي القومي.

في جلسة المحكمة رافقتني والدتي، وظهرت صحفية فجأة وألتقطت لنا صورة ونشرتها بدون علمنا، وتعرف علينا الأقارب والجيران، مما سبب لنا الكثير من المشكلات والمضايقات في محل إقامتنا.

في سبتمبر عام 2015 قضت المحكمة بعرضي على لجنة ثلاثية في الطب الشرعي، لكي تحدد مصيري إذا كنت ذكرًا أم أنثي، حينها كنت قد أجريت المرحلة الأخيرة من عملية التصحيح الجنسي، لكني تعرضت للنزيف أثناء العملية، وبعد يوم واحد قام الدكتور بطردي من المشفى خوفًا من نقابة الأطباء والمسائلة القانونية، حيث كنت أعاني من نقص شديد في الدم و إرتفاع في درجة الحرارة الذي استمر لأكثر من شهر، بسبب الألم مكثت في المنزل أكثر من شهرين أعاني خلالهما الألم نتيجة العملية والألم النفسي نتيجة رفض الدولة أن تغير أسمي ونوعي في بطاقة تعريف الهوية الشخصية .

عام 2016 أصدرت المحكمة قرارها الأخير، وقد كان الرفض التام لقضيتي، نشرت المقالات الصحفية والإلكترونية ما ينص على أن (عمليات تغيير الجنس حرام)، وأنهال علينا الناس بالعنف، في أحد المرات كنت أسير أنا ووالدتي، فتهجم علينا مجموعة من الأشخاص وقاموا بدفعها حتي ارتطمت بالأرض، أما أنا فكان لي العقاب الأكبر، فقد قاموا بمحاوطتي ومنهم من قام بضربي بقبضة يده ومنهم من تناوب على الضرب بقدمه في كل جسدي، ثم قاموا بتهديدي قائلين: "يابنت المتناكة يا تعزلوا من الحتة يا نقتلك أنتي وأمك"، ثم تابعوا بمجموعة من الإهانات والشتائم النابية، شعرت حينها بكسرة النفس والضعف وعدم استطاعتي حماية والدتي العجوز، فأنا دائمًا أعاني وحدي من الضرب والشتائم والتنمر والاضطهاد والألم نتيجة العمليات وتعنت الحكومة، ولكن الآن الشخص الوحيد الذي أعطاني الدعم والسند يتم إهانته أمامي بسبب دعمه لي ولا استطيع حمايته، ونتيجة ذلك تعرضت والدتي لوعكة صحية شديدة.

في شهر مارس عام 2017 إزداد الألم البدني نتيجة العمليات التي أجريتها، وأكتشف الدكتور خراجًا بطول 2.5 سم الذي هو تفسير ارتفاع درجة حرارتي الدائمة طوال فترة 2015 إلى الآن، كما أخبرني الطبيب بوجود عدوى نتيجة الإهمال الطبي.

حاليا أشعر بالضيق والأم والوجع كما أن المسكنات الطبية أثرت على معدتي، كذلك آلام العملية أنهكت كل أجزاء جسمي، كما أن عضلاتي ضعفت فلا أقوى على السير وأشعر بالإرهاق النفسي.

في أغسطس عام 2018 قام بعض الجيران بالتجمع وإعطائنا التهديد الأخير " لازم تمشوا، لو مامشيتوش المرة الجاية هنقتلكوا، علشان اللي زيكم لازم يموتوا" (يقصدونني ووالدتي العجوز)، حاليًا نعيش أنا ووالدتي في خوف وكره للحياة، وأندم على قرار العملية التي أجريتها بسبب الآلام، وعدم استطاعتي على تغيير أوراق الهوية الشخصية، ولا استطيع العمل، فالحياة لي الآن ليست سوداء بل منتهية، فأنا في النهاية ضعيف وأشعر بالفضحية ولا استطيع حماية والدتي ولا حماية نفسي.

تعذيب وابتزاز لسنوات

حدث لك في نهاية عام 2013، عندما كنت في السابعة عشر من عمري، طالب مختلف عن غيره في المرحلة الثانوية يقطن بإحدى القرى فى إقليم الصعيد المصري، لم أكن أدرك حينها أنني مثلي الجنس، أنشأت حسابًا على الفيس بوك يعبر عن ميولي الجنسية ونشرت به بعض الصور الرومانسية لذكور يتبادلون القبلات، وبدأت استقبل إضافات عدة من أشخاص لا أعلمهم.

كنت اتفاجئ بأسماء المجموعات مثل "شواذ بنى سويف"، "خولات مصر"، "سوالب الصعيد"...كان الأشخاص يسألونني "نوعك ايه؟"، ولم أدرك ماذا يقصد هؤلاء بأسئلتهم تلك.

تعرفت على أحد الأشخاص الذي كان عمره 22 عامًا ويُدعىَ مهند ويدرس بكلية التجارة، هذا كل ما أخبرني عن نفسه، تبادلنا أرقام هواتفنا وطلب مني بعد فترة أن أضيفه على حسابي الشخصي الذي عليه عائلتي وأصدقائي وأقاربي وصوري الشخصية والمعلومات المتعلقة بحياتي، أخبرني أكثر من مرة عن رغبته في مقابلتي ولكني كنت أتهرب كثيرًا وكنت أخشى من مقابلته فأنا ما زلت صغيرًا.

بعد عدة أشهر في بداية عام 2014 تفاجأت بأحد الأشخاص الغريبين يرسل رسالة ألى حسابي الشخصي يخبرني بها "أنا عارفك وعارف أصحابك وأهلك وعارف أنك خول بتتناك، وهقول لكل أهلك أنك شاذ"، شعرت بالخوف الشديد حقيقة، واتصلت بمهند لأقصَ له ما حدث معي، فضحك وقال لي: "ده أنا"، فاستغربت، وأخبرني "أنت لو مقابلتنيش أنا هعمل كده وهقول لأهلك انك شاذ وبتتناك وأنك بتكلم شواذ وعندك أكاونت تاني يا خول وبتحط عليه صور ناس شاذة بتبوس بعض"، تعجبت مما يحدث وقمت بحظر مهند من حسابي الشخصي ولكنِّي تفاجئت به على الحساب الآخر (المثلي) يرسل لي أسماء أخوتي وأصدقائي ويهددني بأني إن لم أقابله سيقوم بفضحي أمام عائلتي وأصدقائي، كنت أشعر بالخوف الشديد فأنا من الصعيد وسيقوم والدي بقتلي وأخوتي سيقومون بذبحي، سأموت فهذه هي نهاية كل مثلي في الصعيد، وهذا ما يحدث للمثلي عندما تدرك عائلته ميوله، ظللت أبكى طويلًا، وعندها قمت بحظر مهند من الحساب الآخر، ولكنه قام بالإتصال على هاتفي وأخبرني أنني مهما قمت بحظره سيقوم بإخبار عائلتي وأنه معه كل المعلومات الخاصة بي والمحادثات أيضًا كما أنه يعرف عنواني و قال: "فك البلوك بدل ماعملك حاجة أنت تتفاجئ بيها"، ظللت أبكي واستعطفه وهو يصر على أن أقابله وبالفعل ذهبت إليه لأقابله.

لم أكن أعرف هذا المكان، فهو يسكن في قرية بعيدة جدًا عني، وأخذت أكثر من ساعة حتى أصل إليه، ذهبت وكلِّي خوف مما قد يحدث، وقد حدث، فلم يكن هو نفس الشخص الذي أرسل إليَّ صورته، هو شخص في منتصف الثلاثينيات، رفيع وبه علامة إثر جرح غائر بسلاح أبيض ناحية الذقن ويرتدي الكثير من السلاسل، غليظ الصوت وقبيح الوجه، لم يكن هو مهند الذي يخاطبني طوال أشهر ولكنه أحد البلطجية.

أنا: هو أنت مهند اللي بتكلمنى ؟

هو: آه انا بس أنا اسمي طارق

أنا: انت ليه بتهددني أنك هتفضحنى عند أهلي؟، وليه انت بعتلي صورة مش صورتك؟

هو: روح امشي

تعجبت كيف يصر على أن يقابلنى بشدة، وعندما أقابله يخبرني بأن أرجع إلى منزلي، أخبرنى "أنا كنت جايبك علشان آخد منك الموبايل والفلوس وأفشخك زي ما بعمل مع كل الناس"، سيطرت عليَّ الدهشة وظننت بأني في حلم أو أن هذا كابوس، لم أكن أعي ما الموقف وماذا سيحدث.

أصر علَي أن أغادر، أخبرته أنه يهددني، أخبرني أنه لن يفعل شيء تجاهى ولن يهددني مرة أخرى ولن يخبر أهلي، الفرحة بدأت تدب في جسمي والأبتسامة العريضة ترتسم على وجهي وأنا أغادر، لا أعرف ماذا حدث ولكني مسرور أن أهلى لن يدركوا شيء ولن أقتل.

بعدها بيوم وجدت رسالة منه يخبرني أنه يريد مقابلتي مرة أخرى "عاوز أشوفك تاني، أنت اهو شوفتني وعرفت أني مش هاعملك حاجة، معاك يومين أقابلك فيهم"، بعد أن فرحت وظننت بأنني استيقظت من هذا الكابوس المرعب، أجده يحادثني مرة أخرى.

ذهبت إليه وتقابلنا في أحد الكافيهات البعيدة عن منزلي، أخذ مني الموبايل بمجرد جلوسي وأخرج الشريحة ثم أخذها، سألته "فيه ايه؟"، قال لي: "هديك الشريحة تاني"، أدركت أنه قام بنسخ جميع الأرقام من شريحتي إلى هاتفه الشخصي، أخبرني أنه أخذ كل الأرقام، ويرد كلما تحدثت إليه "أنت ماتسألش كتير، أنا باخد اللي أنا عاوزه"، كنت أشعر بالقلق والاستغلال، فأنا لم أتجاوز السن القانوني بعد (18 عامًا)، وهو ما زال يهددني بأهلي وقام بأخذ كل الأرقام الخاصة بعائلتي ولا استطيع التعامل معه، فهو قوي البنية في منتصف الثلاثين من العمر ويبدو عليه آثار الشر والبلطجة، قام أيضًا بأخذ مبلغًا من المال وطلب مني أن أغادر إلى منزلي وأن أحذفه من قائمة الحظر.

عند رجوعي إلى المنزل هاتفني تليفونيًا "أنا عاوز كل ايميلاتك وباسووردات وحساباتك وصورك"، أخبرته: لماذا؟ يرد عليَّ: "هتديهوملي ولا أتصل على أبوك اللي رقمه ********011 وأقوله أن أبنك خول وشاذ وبيتناك، وأنه عنده ولاد أسمهم كذا".

أعطيته كل شيء يطلبه، كنت أخاف من أن يتعرض لأهلي أو أن يقوم بأذيتهم/ن أو أن يخبرهم/ن عن ميولي فيقتلونني، وبدأ يحادثني أنه يريد أن يمارس الجنس معي ويطلب مني وضعيات وأشياءًا قبيحة يريد أن يفعلها بي، كان يجبرني على فتح الكاميرا وخلع ملابسي بأكملها ليشاهدني عاريًا، وكان يشتمني عندما أرفض "يابن المتناكة يابن الخول يابن المومس، لو معملتش اللي أنا عاوزه هقول لأهلك وأتصل بأبوك الخول وأقوله أن ابنه بيتناك وشاذ".

بعدما كان ينتهي مني كنت أغضب من جسمي وأرغب في مفارقة الحياة، كنت أحضر ولاعة وأحرق بها جسمي بأكمله لأني أرفض ما أفعله مع هذا الشخص، كان يطلب مني تكرار فتح الكاميرا، وأن أظهر له عاريًا وأن أقوم بوضعيات مخلة له أمام الكاميرا، كنت أبكى أمامه، فكان يشتمني ويهددني كالعادة، حتى رفضت تمامًا، وأخبرني بأنه سيقوم بإخبار والدي، فأخبرته أنني لا أهتم.

وجدت هاتف والدي يرن وأحدهم يقوم بالإتصال به يشتمه وينعته بأقبح الألفاظ والكلمات ويصفه بصفات وضيعة، وبعدما انتهى من والدي ،هاتفني على موبايلي، فذهبت لأحدثه في غرفتي وفعلت كل ما طلبه مني، وأخبرني "المرة دي شتمت أبوك وفشخته، المرة الجاية هقوله أنك خول وبتتناك".

استمر هذا الوضع لأكثر من عام، أقابله ويأخذ مني المال ويحادثني عبر الكاميرا وأفعل له كل ما يريده ، وعندما أرفض يتصل على أبى أو أمى يشتمهم، في عام 2015 طلب مني أن أقابله كالعادة، ولكن هذه المرة في منزله وكانت منطقة عشوائية تعج بالإجرام ،قام باغتصابي وضربي ومارس معي الجنس الشرجي بقوة، بعدها طلب مني أن أداعب قضيبه حتى يقذف، كنت مستسلمًا له، فلم يكن بإمكاني الرفض، فقد يقوم بفضحي أمام أهلي وأقاربي أو سيقوم بالإتصال بعائلتي ويوبخهم كالعادة، بعدها بدأ يدخل من حسابي الشخصي ليقوم بالسخرية من أصدقائي وليشتمهم وينعتهم بألفاظ قبيحة.

كان أصدقائى يسألونني لماذا تقوم بسبنا وقذفنا؟، كنت أخبرهم بأنه تم اختراق حسابي الشخصي، ولم أكن أنا هذا الشخص الذي يرسل إليهم تلك الألفاظ، واستمر هذا الوضع قرابة عام.

يوم 2015/04/13 في تمام الساعة التاسعة مساءًا، يوم عيد ميلادي كنت أتمنى أن ينتهي هذا الكابوس أو أن أموت واستريح من تلك المشكلات والاغتصاب المتكرر أمام الكاميرا أو في بيت هذا المعتوه الذي يبتزني، كلمته "أنا زهقت ومش قادر أعيش بالطريقة دي، وأنا معملتش حاجة غلط علشان تأذيني عليها"، ذهبت إلى ثلاجة المنزل وأخرجت برشام (كابوزايد) كانت تتناوله والدتي المريضة بإنخفاض ضغط الدم، تناولت كل الحبوب التي فى العلبة، كان عددها حوالي 12 حبة، وظللت أبكي طويلًا.

قام بالإتصال بي "تفتكر لو انت مت أنا هحلك من دماغى... أنا مش هحلك من دماغي لا أنت ولا أهلك"، بعدها ظللت أبكي أكثر وأكثر، تواصلت مع أحد اصدقائي وأخبرته أنني حاولت الأنتحار، ذهبت إليه وأنا أشعر بالدوخة وسرعة شديدة في ضربات قلبي والصداع، ذهبنا إلى المستشفى وتم فحصي وقاموا بغسل معدتي وأخذت العديد من المحاليل.

صديقى: ليه يا إسلام عملت كده ؟

انا: مش هعرف أقولك السبب.

ذهبت للمنزل للمعاناة وأنا أبكى في حالة هيستيرية، وتستمر الأيام ويكرر ما يفعله بي حتى ذهبت إلى الجامعة، دراستي كانت في المدينة في المحافظة نفسها، كنت أسكن مع أحد زملاء الجامعة، وفي سكن الطلاب كان يطلب مني أن أظهر له عاريًا أمام كاميرا اللاب توب، وكان يغتصبني عندما يسافر رفيقى في السكن إلى عائلته، ويطلب مني أن ألعق له قضيبه، وكنت أبكي أثناء اغتصابه لي، فكان يضربني ويسبني ويهددني بأهلي، كنت استأذن منه إن أردت أن أفتح حسابي الشخصي لأنه كان يمتلك رمز الولوج ، وكان يدخل على المجموعة الخاصة بالكلية يشتمهم/ن ويسبهم/ن من حسابي الشخصي وينشر صورًا جنسية لعلاقات ، فكان يظهر لزملائي في الكلية أنني أنا من ينشر تلك الأشياء، قاموا بحظري من مجموعات الكلية وأيضًا رفض الكثير من زملاء الكلية تصديقي، كنت وحيدًا تمامًا وعندما كنت أعلل لهم أنه تم اختراق حسابي، لم يكن هنالك من يصدقنى.

كنت ارتكب العنف تجاه جسدي بعدما يغادر، كنت أجرح يداي ومناطق جسدي التى يقوم بلمسها باستخدام آلات حادة كالسكين، كما كنت أجرح جسدي بأظافري حتى ينزف الدم من جسدي، فقد كنت أكره جسدي ونفسي وأرغب دائمًا في الموت، ثلاث سنوات يبتزني ويهددني ويغتصبني، أتعرض لعنف ويقذف عائلتى ويسبها ويضربني ويقوم بتصوير أجزاء جسدي رغمًا عني.

تفاجئت برسالة من أحد أصدقائي في القرية يخبرني بها أنه لا يريد أن يعرفني مرة أخرى، بعدها وجدت كل أصدقائي في القرية يفعلون فعلته، أخبرني المغتصب بأنه قام بمهاتفة كل أصدقائي في القرية، وأخبرهم بحقيقة ميولي الجنسية وعندما أخبرته لماذا، قال أنه يريدني أن أصبح له وحده، وأنه لا يريد أن يكون لي أي أصدقاء سواه، أصدقائي أخبروني بأنهم يصدقون أنني مثلي الجنس لأننى دائمًا أشتمهم ودائمًا استبدل حسابي الشخصي وأن الشخص الذي هاتفهم أرسل لهم صورًا لي وأنا عارٍ تمامًا وأن أصدقائي سيخبروا عائلتي حتى تتمكن من قتلي وغسل عار إبنهم الشاذ، ووجدت على صفحتي منشورًا وصورًا لي ومكتوب عليها "خول الفِشن".

يوم 2016/04/11 قام طارق بمهاتفتي وأخبرني أنه "سيخطف أخي الصغير وسيقوم باغتصابه ويجرحه في مؤخرته بسلاح أبيض"، قررت التواصل مع أشخاص ليحاولوا مساعدتي (شخصيات عامة ومنظمات معنية بحقوق الانسان) فكان بعضهم يرد عليَّ ويخبرني بضرورة مغادرتي للبلاد والبعض الآخر لا يردوا والبعض لا يصدق قصتى من الأساس، فأنا أعيش دائمًا على اغتصاب وضرب وإهانة، يطلب مني صورًاعارية ويأخذ مني النقود، ويسب عائلتي وأصدقائي وأقاربي، ويبلغ جميع من أعرفهم ويعرفونني بأنني شاذ جنسي، ولا يمكنني الخروج أو التعرف على أصدقاء جدد، لأنه سيقوم بفضحي أمامهم ويخبرهم أنى "خول / بتناك / شاذ جنسياً"، ولا يمكنني أن أذهب إلى أي مكان بدون أن أخبره وآخذ موافقته أولًا، وكان يحدد لي الأماكن التي أذهب إليها والمحاضرات التي أدرسها، وكان يمنعني من حضور بعض المواد الدراسية كالتربية العسكرية معللًا ذلك بضرورة طاعة أوامره.

استجاب إليَّ شخصان؛ دعماني وصدقاني وساعداني، نصحاني بألا استجيب إليه نهائيًا ولا أرد عليه بتاتًا، وتواصلت مع محامٍ وأخبرته بكل التفاصيل أخبرني: "أنت قدامك حلين؛ إما تخسر أهلك وتسيبهم ومايعرفوش ميولك، إما تروح تقول لأهلك وتبقى معاهم بس تقولهم أن فيه شخص بيهدد حياتك وبيفضحك وأنك مش مثلي الجنس وكدة"، أعجبني الاقتراح الثاني، فلن أخسر أهلي، وسيقوم المحامي برفع القضايا على طارق مما يظهرني ضحية وتنتهي المعاناة، فجأة جاءنى إتصالًا من أخي يطلب فيه مقابلتي فورًا، أدركت حينها بأن هناك مشكلة، وسألني "مين طارق ده، ده بيقول أنه ناكك وصورك وأنت بتتناك وأنك خول وشاذ"، وبعتلنا الصور دي ومعاه أرقام أبوك وأمك وبيكلم أصحابك.

قصصت له كل شيء بالتفصيل، وأخبرته أنه اغتصبني ويقوم بابتزازي وأني تخوفت من أن أخبر عائلتي خوفًا عليهم، ولكني قد أخفيت الجزء الذي يتعلق بميولي الجنسية، حتى لا يتمكن أهلي من قتلي وأخبرت أخي أن المدعو طارق يريد أن يفضحني ويأخذ مني النقود مقابل التكتم عليه، وبكيت وتذكرت كل المراحل السيئة التي مررت بها.

طبطب أخى على كتفي ووجدت طارق يتحدث إلى أخي على الهاتف، يهدده ويتوعد له ولعائلتي، أخبر أخي والدي بكل شيء كما أخبرته تمامًا، أقتنع أبي وأخي بكلامي وأحسوا أنني مظلوم، كنت أعلل أنني لست مثليًا، وأنه يكذب عليهم ليأخذ منهم مبالغ مالية، خاصة أنه يعرف بثراء والدي، وكان بالفعل قد طلب من أخى مبلغ (50,000) جنيهًا، حتى يحضر له كل صوري ويكف عن مضايقتي وعن فضحي وأن يغرب عن وجه عائلتي.

جمع والدي أعمامي وأقاربي وأخبرهم بالمشكلة، فقاموا بالاجتماع وقرروا أن يخبروا الشرطة عن كل ماحدث، قام والدي بعمل فحص شرجي لي عند الطبيب لكي يتأكدوا من ميولي الجنسية، وكانت صورة طارق وسط مسجلين الخطر والمطلوبين

على لائحة الهاربين من القانون، ومطلوب القبض عليه على ذمة قضايا أخرى كالنصب والاحتيال والتهديد والابتزاز، لم أتفاجئ لأنني كنت متأكدًا في حفيظة نفسي أنه ينتمي إلى عصابة تقوم باستدراج المثليين وابتزازهم.

لم يكن بإمكاني أن أخبر عائلتي والشرطة عن ميولي الجنسية، وكان لابد أن أكذب وأخبرهم أن طارق يفتري عليَّ لأن عائلتي ستقوم بقتلي لا محالة إن عرفوا أنني مثلي الجنس، وستكون فضيحتي في القرية بأكملها، والشرطة ستقوم بإعتقالي بتهمة الشذوذ الجنسي وأتحول من ضحية إلى متهم بسبب ميولي.

رفع المحامي قضية على طارق بالابتزاز والتشهير وهتك عرض قاصر، حيث أن طارق قام بخطفي وتجريدي من ملابسي واغتصابي نتيجة انه وجد هاتفي، كما تم إرفاق المحادثات التي يهددنى بها وسبي فيها.

تمكن طارق من الهروب ولم تستطع الشرطة العثور عليه، وفي النهاية يحزنني أن أقول أنني ضحية سارق ومغتصب لمدة ثلاث سنوات من التعذيب المستمر، وضحية شرطة لم تستطع أن تقتص لي، فهي ستقبض علي في حالة اعترفت بحقيقة ميولي، فلا يوجد قانون يحمينى، وأنا الآن معرض في أي وقت للقتل والسحل والاغتصاب من طارق إذا ما تمكن من العثور عليَّ لأنه استطاع الإفلات والهروب من الشرطة.

زواج تصحيحي واغتصاب زوجي

حدث ذلك في بداية عام 2013، فتاة مثلية من طبقة متوسطة أعيش في مدينة ساحلية، ارتكبتُ خطأً جعلني أندم لبقية حياتي، حيث قمت بتسجيل الدخول إلى حساب الفيس بوك الخاص بي من خلال هاتف أحد أقاربي، ولكني قد نسيت أن أغلق الحساب على هاتفها، تفاجأت بخلاف بعد ذلك بعائلتي تنعتنى بالشذوذ، وواجهوني بالمحادثات من حسابي وأنا أراسل صديقتي الحميمة، وها أنا نرمين من محافظة بورسعيد أقص عليكم/ن ما حدث لي.

بعد ذلك قاموا بحبسي في المنزل لمدة تقارب العام، كنت لا أفارق المنزل نهائيًا، تم إجباري على ترك العمل، وقطع علاقتي مع كل صديقاتي ومصادرة هاتفي الشخصي.

عام 2014 تمكنت من التواصل مع صديقتي، واستطعنا الهروب ومغادرة منزلي ومنزلها، لم يكن لدينا أي أموال ولم نكن نعمل حينها، لم نجد الدعم من الصديقات أو أي شخص آخر، ظللنا نبحث عن فرص العمل ولكن بدون جدوى، حتى استطعنا من أن نجد وظيفة في أحد المصانع في محافظة القاهرة الكبرى، حيث اضطررنا إلى هجر مدينة مسقط رأسنا والذهاب إلى محافظة كبيرة حتى لا تسطع عائلاتنا الوصول إلينا، بعدها قمنا بالسكن في المقابر نظرًا لارتفاع تكاليف السكن وعدم استطاعتنا أن نوفر قيمته، شعرنا دائمًا بالإهانة وفقدان الأمل من كل شيء، تمنينا الموت ومفارقة الحياة وتملكنا اليأس، كنا نتشاجر كثيرًا، ونندم على ترك منازلنا وعائلاتنا، حتى قررنا بعد خمسة أشهر الرجوع إلى منازلنا، بعد أن فقدنا الأمل نتيجة عدم توافر فرصة عمل مناسبة أو المال الكافي لتلبية حاجة يومنا.

لم يكن بمقدوري الذهاب إلى منزلي دون الاطمئنان على صديقتي الحميمة بسبب ما حدث لها من قبل، فقد تعرضت إلى اعتداء جنسي (اغتصاب) من أخيها عندما علم بحقيقة ميولها الجنسية، حيث قامت عائلتي بإخبار عائلتها عندما واجهوني بصور المحادثات والرسائل التي بيننا، وعندما ذهبنا إلى منزلها قام أخيها بضربي على وجهي، ثم سحب السكين نحوي وكاد أن يغرسها في جسدي لكي يقتلني ولكني حاولت أن أتفادها وقال: "هقتلك يا متناكة، يا شاذة، يا نجسة، يا شرموطة، أنا هقتلك انتي وهي"، ثم أتبع ذلك بعدة ضربات برجليه في جسدي بالشلاليط، وهجم على أخته وأبرحها ضربًا، ظللنا نستغيث منه، فقد كان سيقتلنا من شدة الضرب، وفي النهاية قامت عائلته بنجدتنا من يديه، وتركت صديقتي وذهبت إلى منزلي.

كنت مدركة تمامًا أن عائلتي لم ولن تغفر لي هجرهم، فهم دائمًا يهابون نظرة المجتمع وكلام المحيطين بهم، ومن الأكيد أن ينتشر خبر تركي للمنزل وإلحاق العار بعائلتي، حيث قاموا بضربي، وقام أخي بأخذى إلى أحد الأطباء الذي أجرى لي كشفًا على عذريتي، وكنت أشعر بسببه بالإهانة والخزي وعدم الرضا عن حياتي، نعتوني ووصموني بالشذوذ، وأخبروني بأنني عار عليهم، قاموا بقص شعري، ثم أصروا على زواجي، وبالفعل أقاموا حفل زفاف وتم اغتصابي مِمَن أسموه (زوجي)، بعدها أصبت بداء السكري نتيجة تلك الضغوطات والمشكلات التي تعرضت لها ومررت بها.

عام 2015 تم طلاقي وأخبرني الزوج "أنتي باردة، أنتي بروطة[19]"، وأخبر عائلتي بأنني لا أعطيه حقوقه الزوجية الشرعية (الجنسية)، بالرغم من اغتصابه المتكرر لي، كنت أشعر أنني يجب أن أنهي حياتي كلما كنت معه، فأنا أرفض جسدي وهو معي بالفراش، كما أنني أرفض كل نفس استنشقه وأنا في منزله، كما أرفض وجود هذا المغتصب معي، كنت أشعر بالمذلة والإهانة حتي تم نقلي إلى العناية المركزة وأصبت بغيبوبة سكري نتيجة كل ما أمر به.

جميع أفراد عائلتي يتحدثون/ن عني وعن أنني عار عليهم/ن وشاذة قائلين: "كنتي موتي أحسن من الشذوذ ده"، كلما أقبلت على إنهاء حياتي التعيسة تقوم عائلتي بأنقاذي قائلين: "مش كفاية كل اللي أنتي عملتيه فينا، عايزة تجيبلنا العار تاني"، أما صديقتي الحميمة فلا أعلم عنها شيء سوى أنها تمكنت من مغادرة بيتها ولا أحد يعلم أين هي حتى الآن.

عندما ذهبت إلى إحدى الإخصائيات النفسيات هاجمتني وتحدثت معي بطريقة غير لائقة وقالت: **"ده شذوذ، أنتي عايزاني أعالج الشذوذ، ده غلط، ده مش طبيعي، أنتي المفروض تتغيري"**، شعرت بالحيرة فهي لم تسطع أن تفهمني مثل باقي المجتمع الذي ينظر إليَّ بطريقة دنيئة وأنني عار عليهم.

لم أجد الدعم من المحيطين بي سواءًا كانوا أقارب أو أصدقاء أوعائلة، وفي النهاية أتمنى أن يتقبلنا المجتمع كمثليات كما نحن نتقبلهم كغيريين/ات، فلا أعلم لماذا يرفضوننا؟، فنحن ولدنا هكذا ولم نأخذ أي حق غير حقنا!!

"لا أريد غير حياة أتمنى أن أعيشها بعيدًا عن عائلتي وعن أي موقف يذكرني بما ممرت به"

[19] بروطة: (باردة جنسيًا)، أي تصعب إثارتها جنسيًا.

عابرة طالبة اللجوء فى مصر

أنا نيكول مواليد الحسكة عام 1994 في سوريا، مررت بالكثير من المراحل التي كانت بأكملها انتهاكات وعنف، بداية من طفولتي فى سوريا حتى وصولي لمصر طالبة اللجوء، كل هذا لأنني عابرة جنسيًا.

في سوريا عام 2003 كنت ألعب مع البنات بالعرائس، وكانت عائلتي تقول لي: "استرجل"، "ماتبقاش زي البنات فضحتنا"، كنت أتعجب منهم/ن ماذا فعلت؟، كانوا يضربونني ويحرضون أخى الأصغر مني سنًا كي يسبني ويقذفني بالعبارات المهينة، أما والدتي كانت تسب الدين لي قائلة: "شو الله خلقك بنت وندم".
لم يختلف معي المجتمع في سوريا...تعرضت في المدرسة وأنا بالصف السابع لحادثة عنف مريرة كلفتني الكثير من الآلام والمعاناة كي أتخطاها، كنت في الثالثة عشر من العمر أثناء مرحلة البلوغ، وظهرت عليَّ ملامحًا أنثوية (**تجمع حولي مجموعة من الصبيان وقاموا بشق قميصى، ثم نظر إلى أصدقائه وأخبرهم "ده صدره زي صدر الستات" ثم حاولوا أن يضربونني ويعنفونني**) تخوفت من أن أُخبِر عائلتي بهذه الحادثة، لم أكن أدرك أي شيء عن الهوية الجندرية، ولم أكن أعي أنني عابرة جنسيًا.

أمَّا في الشارع فقد كانوا يعلقون على طريقة مشيتي، نبرة صوتي، أتعرض دائمًا لتحرشات لفظية وجسدية، يسخرون مني...كنت أتعامل معهم بالانسحاب من الطريق وعدم الرد عليهم.
قررت أن أهرب وأترك سوريا، كانت مشكلتي كيف أذهب لدولة بدون تأشيرة وتكون بعيدة عن عائلتي، رفضت الذهاب إلى تركيا أو الأردن أو لبنان لقربها من عائلتي وأقاربي، ذهبت إلى السودان في شهر سبتمبر عام 2016، كنت أشعر بالارتياح أكثر مما هو في موطني، لم يكن هناك مفوضية للاجئين، لذلك كان لابد من البحث عن مفوضية لتقديم اللجوء، عرفت أن مصر بها مفوضية ولكن تأشيرة الدخول للأراضي المصرية صعبة جدًا، ظللت في الفندق بالسودان لمدة شهر ثم لاحظت في الفندق في الخرطوم هناك سيدة تدعى أم مروان، تقوم بتسهيل إجرءات السفر لوافدين سوريين/ات لكي يدخلوا/ن مصر، بعدها عرفت أنها تقوم بتهريبهم/ن عن طريق الحدود بين (السودان – مصر)، ذهبت إليها واخبرتها بوضعي وظروفي، كنت أتعاطى الهرمونات الخاصة بالعبور الجنسي، وكان مظهري الخارجي يظهر عليه الملامح الأنثوية بشدة، تعاطفت معي وأخبرتني بأنها ستساعدني، وذهبنا من الفندق إلى مكان يدعى بورتو سودان، ثم انتظرنا سيارة أخذتنا في الصحراء لمدة أربعة أيام، كانت صعبة جدًا، تركتنا السيارة في وسط الصحراء وطلبوا مني أن أتسلق الجبال حتى أعبر الحدود المصرية، اضطررت أن ألقي بكل الشنط التي بها ملابسي ومتعلقاتي الشخصية، وصلت مدينة أسوان بالأراضي المصرية ثم أخذت القطار حتى وصلت إلى القاهرة بأول شهر أكتوبر عام 2016.

قضيت يومين في الفندق، ذهبت بعدها إلى مدينة السادس من اكتوبر؛ لأن بها الكثير من السوريين/ات اللاجئين/ات، استأجرت شقة مع شاب سوري ومن حسن حظي كان هذا الشاب مثلي الجنس، أتصلت بالمفوضية وأعطوني موعدًا للمقابلة بعد شهرًا ونصف الشهر، كانت هذه مدة طويلة بالنسبة لي، فأموالي بأكملها قد نفذت، وبحثت كثيرًا عن عمل ولكني كنت متعايشة فلم أجد أي عملًا يقبلني، كان لابد من العمل لدفع الإيجار ومصاريف المعيشة فأوقفت الهرمونات وقصصت شعري، شرعت فى العمل بمحل عصائر لمدة شهرين، كنت استمع إلى السخرية والسب من العاملين معي ومن الزبائن، تعليقات كثيرة على شكلي وطريقة كلامي "ماتطلبش من الخول[20] ده اللي واقف هناك"، أمَّا مالك المحل فقد كان يطلب مني "**ما تخليك راجل شوية**"، كان يعطيني أجرًا زهيدًا، لأنه يدرك أنني لاجئ ولن أجد عملًا بسهولة.

إجراءات المفوضية كانت بطيئة جدًا، وكل ما قدموه هو كارت اللجوء، قصصت عليهم قصتي فلم أجد في المفوضية أي دعم سواء (مادي- نفسي- سكن)، المفوضية لا تعتبر أن مشكلات أفراد مجتمع الميم أولوية، ولاحظت سوريين لاجئين غيرين يحصلون على الدعم (مادى / سكن)، لكن المثليين/ات والعابرين/ات لا يُقدَم لهم أي مساعدة، ويتم التعامل معهم/ن بوحشية وطريقة غير آدمية، لقد كانوا غير متعاونين تمامًا.

زادت المضايقات في محل العصائر حتى تركته، واضطررت أن أترك السكن واستبدله بسكن آخر أرخص، عملت بمطبعة خاصة بالورقيات كنت أتقاضى مبلغ (1500 جنيه) شهريًا، أجر قليل نسبيًا، أدفع للإيجار (1000جنيه) شهريًا، ظروفي المادية صعبة جدًا وتدهورت حياتي وحالتى المزاجية.

أواجه العديد من المضايقات في الشارع المصري "**ياواد يا بت**"، لقد حفظت هذه الجملة من كثرة تكرارها أثناء تجولي في الشارع، السيارات المتحركة على الطريق يخرج منها أشخاص يلقبوننى "خول"، أحيانًا أجد فتياتٍ تنظرن لي نظرات سخرية

[20] خول: إهانة مصرية تطلق على الرجال الذين هم ملامح أنثوية أو يتصرفون بنعومة.

وتخبرنني "خول"، وتزايدت الإنتهاكات في شهر يوليو عام 2017 كنت في حفلة لإحدى المطربات، وتعرض لي مجموعة من الشباب المدعوين وطلبوا مني الوقوف في الأماكن المخصصة للنساء ولقبونني بالخول وكنت سأتعرض للضرب.

تعرفت على بعض الرفاق من مجتمع الميم العاملين/ات بالجنس التجاري، كانوا يلقبون أنفسهم شيميل[21] وهم مجموعة من الذكور الذين يتعاطون الهرمونات الأنثوية، لا يرغبوا في أن يقوموا بإجراء عملية تصحيح الجنس، فهم يرغبوا بالتعريف عن أنفسهم نساءًا بالأعضاء الذكورية وبتعاطيهم للهرمونات الأنثوية، كنت سأعمل معهم/ن لصعوبة ظروفي ولكني رفضت، كانوا يترددن على أحد الملاهي الليلية حيث مكان عملهم/هن في شارع الهرم، وأثناء مشيي في الشارع ليلًا تفاجأت من خلفي بركلة أدت إلى سقوطي فورًا على الأرض، قام أثنان بضربي بأرجلهم ضربًا مبرحًا، مرات في وجهي ومرات في كامل جسدي وبطني إلى أن نزفت دمًا، مرددين "ياخول يا بتاع الديسكو، وشغلك هناك، بطل تروح هناك، أنت جاي مصر علشان تبوظها، ماتعمل المنيكة دي في بلدك، أحنا هنربيكو، أنتو بقيتوا وسخين"، لم استطع طلب النجدة من المارين في الشارع، كنت أحاول جاهدة حماية وجهي، ثم أكملا التهديد "المرة دي عادية، لو ملتزمتش هنزودها المرة الجاية"، كلما كنت أحاول النهوض كانا يضرباني بأرجلهما لكي يسقطاني ثانية.

لم أستطع أن أخبر الشرطة حتى لا يتم القبض عليّ وأتحول من مجني عليها إلى جانية، لم استطع أن أخبر رفاقي، فهم/ن لن يستطعوا/ن مساعدتي فهم/ن دائمًا يتعرضوا/ن للتعنيف المستمر في الشارع، وعملهم/ن غير مصرح به، ويتم القبض عليهم/ن، بجسمي كسور وكدمات ولم استطع الذهاب للعمل بسبب ما أصابني، قضيت في الشقة لمدة شهر لا استطيع مغادرة السرير من الألم، كنت أحتاج المال للعلاج وللمصاريف الشخصية ولدفع الإيجار ولكني لم أكن أمتلك المال الكافي، وفكرت جديًا في الانتحار بسبب ما أتعرض له وأواجهه كلاجئة عابرة جنسيًا.

فكرت في إخبار المفوضية، ولكن بدون أي جدوى، فأنا معهم منذ عام مضى، ولا يوجد أي استجابة أو مساعدة منهم , في النهاية أتصلت بهم، ردت عليَّ الموظفة يوم 2017/09/07، شعرت بالخوف من أن أخبرها بأنني عابرة جنسيًا، فهي لن تتفهم نهائيًا كلمة (ترانس)، لذا أخبرتها أني مثلي الجنس، وبمجرد أن أخبرتها قالت لي: "أنت عاوز تتعالج"، لم استطع الرد من هول الصدمة، وكنت خائفة منها فهي تمتلك كل البيانات الشخصية المتعلقة بي، تلك الموظفة ليس لديها الوعي الكافي ولا تعرف شيئًا، أخبرتني بأنها ستحيلني للحماية بعد أن قصصت لها حادثة الاعتداء التي تعرضت لها، انتظرت لمدة أسبوع حتى يعطونني موعدًا للمقابلة في قسم الحماية.

في المقابلة الموظفة تواسيني، أخبرها بأني أريد عملًا، أريد مالًا، أني أريد سكنًا، ترد الموظفة "مفيش وهنبلغك وهنحولك لإعادة التوطين".

تركت المفوضية يائسة فهم لا يقدمون المساعدة ولا يتعاملون معي إلا بوحشية، ولا أعرف ماذا سأفعل في حياتي القادمة؟، فكرة الانتحار هي الفكرة المسيطرة عليَّ الآن، وجدت عملًا في مطبعة أخرى، كنت أتعرض لتهكم أحد الزبائن وكان يخبر مالك المطبعة "إيه الخول اللي إنت جايبه ده؟"، كنت أتحمل كل المضايقات والكلام والعنف الجسدي لأنني أحتاج لهذا الراتب لكي أدفع الإيجار، استمر هذا الوضع لمدة ثلاثة شهور متتالية حتى هاتفتني المفوضية.

الموظفة دائمًا تحدثني بصفتي ولدًا، بالرغم من أن ملفي مذكور به أنني عابرة جنسيًا، ويجب أن تتحدث لي بصفتي أنثى، ناهيك عن أنه عندما أدخل من بوابة المفوضية لا يوجد أي احترام لأشخاص آتين من هويات مختلفة، الكثير من المضايقات من الموظفين على البوابة يرفضون أن يدخلوننا، لأن الصورة الشخصية مختلفة عن الواقع، يهمسون لبعضهم ويسخرون مني قائلين "فين الباشا اللي في الباسبور؟"، اتعرض لتحرشات جسدية فالموظف يلمس كل جسدي، ويتعامل معي بصفتي ولدًا، طلبت منهم أن يحدثوني بصفتي أنثى، فرفض معللًا "هو أنت بنت؟"، **"أنا مش شايفك بنت"**، أمَّا الموظفة المسئولة عن المقابلة لا تبالي بحالتي وتحدثني بأسلوب بعيد عن المهنية وتوجه لي نظرات قاسية.

[21] شيميل: هو مصطلح يطق على المرأة العابرة جنسيًا بأعضاء تناسلية ذكرية.

في بداية عام 2018 قام أحد العاملين بالمطبعة بالتحرش بي جسديًا، وأخبرني أنه يريد أن يمارس الجنس معي، وعندما رفضت قال لي: "أنا عارف أنك من الناس دول، أنا بشم ريحتكو"، بمعنى أنه يريد أن يضاجعني ويراني رخيصة وتصرفاتى أنثوية وأنني مهووسة بالجنس.

أمَّا مالك المطبعة فيتعرض لي كثيرًا، تعرضت لعدة تحرشات جسدية منه وطلب مني الذهاب إلى منزله ليمارس معي الجنس وجذبني إليه في الشارع بقوة وشد يدي، تركته وهربت إلى مكان سكني، واضطررت إلى ترك العمل نظرًا لكل المضايقات التي أتعرض لها من مالك العمل أو العاملين والزبائن.

كنت أثناء هذه الأوقات أذهب إلى المفوضية لاستكمال الإجراءات الخاصة بإعادة التوطين، أتابع مع معالج نفسي وأجري فحوصات طبية لأسافر في شهر يونيو 2018 إلى بريطانيا، وفي شهر فبراير من عام 2018 عندما كنت أقوم بأجراء الفحوصات الطبية، كان معي فتى عابرًا جنسياً سيسافر معي، فكنا ننهي إجراءاتنا سويًا، أخبره العاملون بالمفوضية **"مين الواد اللي عامل نفسه بنت اللي بييجى معاك ده؟، هو انتو متصاحبين على بعض، علشان كدة هو بيعمل نفسه بنت ولا أنتو كدة زي بعض؟"**، هؤلاء هم عينة من العاملين/ات وموظفين/ات المفوضية الذين يتعاملوا معنا بوحشية ويحرجوننا ويسخرون منَّا.

أحتاج إلى المال لكي استطيع أن أعيش وأدفع الإيجار فقد تركت العمل، أخبرت المفوضية بضرورة توفير أي مساعدات مالية، نصحتني الموظفة بعدم البحث عن عمل بسبب المضايقات التي أتعرض لها، وأخبرتني أنها ستوفر لي دعمًا ماليًا عن طريق منظمة تدعى "كاريتاس"، تواصلت مع منظمة كاريتاس وأخبروننني "لم تتواصل معنا المفوضية من أجل حالتك"، إستأت من الموقف جدًا وهاتفت موظفة المفوضية التي جعلتني أحس أنني أشحذ منها، أخبرتني بأنها نسيت أن ترسل بريدًا الكترونيًا بحالتي ثم أغلقت الهاتف وماطلت معي في كل مرة أهاتفها عن الدعم المالي، وكانت الحاجة للمال ضرورية بالنسبة لي فكنت أحتاج إلى ذلك الدعم جدًا.

تعرفت على إحدى الصديقات التي أخبرتني عن منظمة تدعى "بداية"، وهى منظمة مصرية غير مسجلة تعمل من أجل أفراد مجتمع الميم في مصر والسودان، فتواصلت معهم وقدموا لي دعمًا ماديًا يكفيني لمصاريف معيشتي الشهرية ودفع إيجاري، كما قاموا بمساعدتي حتى موعد سفري بمبالغ تكفي للإيجار والمصاريف الشخصية، وعرضوا عليَّ الدعم النفسي أيضًا.

في النهاية أتمنى أن يتم التعامل مع قضايا ومشكلات الأقليات الجنسية والجندرية في المفوضية بأولوية، ومن خلال موظفين/ات مختصين/ات، وتدريب خدمة العملاء الذين/اللاتي يجيبون/ن على المتصلين/ات أو يوفروا لنا خطًا خاصًا للذين يتعرضوا/ن للاضطهاد، وتدريب رجال الأمن على التعامل مع الأشخاص ذوي الهويات المختلفة، والموظفين/ات يكونوا أكثر مهنية واحترامًا وتقبلًا للإختلاف، والإجراءات تكون أكثر سرعة.

عصابة ومثلى الجنس

حدث ذلك في مساء أحد أيام شهر نوفمبر عام 2015، عندما قام رقم مجهولًا بالإتصال بي، وأوضح لي أنه كان معي في إحدى المرات في منزل أحد أصدقائي المقربين بالقاهرة، حيث اعتدنا على زيارته مع أصدقائي المثليين الآخريين، طلب مني أن نتواصل لكي نصبح أصدقاء، لم ينتابني الشك حيال هذا الغريب نظرًا لما أبداه من ذِكرٍ للتفاصيل والنقاشات التي دارت في منزل صديقنا، وبالفعل قابلته أكثر من مرة في القاهرة، كنت أقيم في محافظة القليوبية وهذا الشخص يقيم في محافظة بني سويف.

أقترح عليَّ أن نذهب إلى منطقة هرم ميدوم التي هي مسقط رأسه، لكي أتعرف على طبيعة نشأته وأن نقضي سويًا وقتًا مرحًا في البيئة الريفية و بالفعل وافقت، أخذني إلى طريق متعرج ضيق تحيط به الأراضي الزارعية من كل الجوانب، ثم مشينا على أرجلنا وسط الحقول حتي أدخلني كوخًا من الخوص، فتفاجأت بوجود أحد الأشخاص في الداخل الذي أخبرني بإنه صديقه، كان الكوخ عبارة عن (مرتبة بالية ملقاه على الأرض، بعض الأدوات الزراعية البدائية، يوجد مصباح صغير يضيء باللون الأصفر أعلى الكوخ)

بدأت أشعر بالخوف والقلق وطلبت منه أن نغادر وأن أذهب إلى منزلي، ولكنه أصر على أن أجلس معه، كتف يداى مستخدمًا حبلًا غليظًا، ثم أخرج صديقه سلاحًا أبيضًا (مطواه)، وتحدث إليَّ قائلًا: "أنا جاي هنا علشان أقلبك وآخد منك فلوس"، أصبت بالدهشة وعدم القدرة على النطق أو الرد ثم استأنف حديثه: "أنت لو مجبتليش 100 ألف جنيه أنا هقتلك هنا، ومحدش هايعرف عنك حاجة ولا هيسمعلك صوت"، أخبرته بأنني لا أمتلك المبلغ، ولكنه أخبرني أن عائلتي بإمكانها دفع هذا المبلغ.

"بص أنتو كلكو شلة خولات في بعض، وبتتناكو..وهعرف أخد منكو الفلوس اللي إحنا عاوزينها"، أرغمني على توقيع أربعة إيصالات أمانة كل واحدًا منها بمبلغ 25 ألف جنيهًا، ثم أخرجوا سنجة[22] وأرادا أن يضرباني بها لكي يجبراني على توقيع الإيصالات، ثم قام بإخراج بطاقة تعريف هويتي وكتب البيانات على الإيصالات، تمت سرقة هاتفي الشخصي ونقودي من المحفظة، كنا في مكان ناءً ليس به أي بشر، وكان الجو مظلمًا، في ساعات متأخرة بعد منتصف الليل، أخبرني أنه سيبلغ عني الشرطة بعد مرور ثلاثة أيام إذا لم أدفع له المبلغ المحدد في الإيصالات.

ثم أخرجني من الكوخ وركبنا موتوسيكل، هو يقود وأنا في المنتصف وخلفي صديقه ممسكًا بالمطواه، تحرش بي صديقه وهو خلفي على الموتوسيكل وعندما رفضت أخبرني: "جرة إيه يا كسمك أنت عاوز تتناك وهنيكك أهو، ولو سمعت صوتك هحط المطواه في طيزك واقتلك، ومحدش هيعرف حاجة أهو خول ومات، كمان أنت متعود على كدة مستغرب ليه يعنى!"، أوصلني إلى موقف الأتوبيسات وأعطاني أجرة الركوب، ثم تركني.

ذهبت مسرعًا إلى المنزل، عائلتي ظلَّت تسألني عن سبب التأخير، أخبرتهم بأنه تمت سرقة هاتفي، فلم يكن باستطاعتي أن أخبرهم أنني مثلي الجنس، واستدرجني أحد الأشخاص مع صديقه في مكان بعيد لكي يسرقني ويرغمني على أن أحضر له مبلغًا كبيرًا من المال، كنت أشعر وكأنني أعيش كابوسًا، فلقد تم التحرش بي ومحاولة اغتصابي، تم تهديدي بالموت وغرس مطواه في جسدي إذا رفضت الانصياع إلى أوامره، لا يمكنني أن استنجد بأحد، لقد تم خداعي من أحد المجرمين الغيريين الذين يعملون على استقطاب المثليين وأخذ أموالهم واغتصابهم وفضيحتهم، أشعر باليأس والحزن الشديدين فلا يمكنني أن أبلغ الشرطة عما جرى لي خوفًا من أن يتم القبض عليَّ لأنني مثلي الجنس وأيضًا لا يمكنني أن أخبرعائلتي بأنني مطالب بأن أدفع مبلغًا كبيرًا من المال حتي لا يتم فضحي أو يتم الزج بي في السجن، فعائلتي كانت ستقوم بقتلي لأنني مثلي الجنس، كان كل همي أن أحاول جمع تلك النقود في الإيصالات حتى لايقوم الشخص بإبلاغ الشرطة عني.

تواصلت مع أحد أصدقائي المحامين من مجتمع الميم، ساعدني عن طريق وضع خطة لإبعاد الشبهات عني لكي آخذ حقي بدون الإفصاح عن ميولي، قائلًا: أنني سأذهب إلى قسم الشرطة لأبلغ عن اختطافى وإجبارى على توقيع إيصالات مستحقة

[22] سنجة: ألة حادة تشبه السيف تستخدم في عمليات العنف والبلطجة.

الدفع في ثلاثة أيام بمبلغ 100 ألفًا، وأنه تمت سرقتي وتعذيبي وألا أذكر ميولي أو أي تفاصيل تتعلق بميولي حتى لا يتم القبض عليَ.

أبلغت عائلتي بأنه أثناء عملي قمت بتوصيل بعض البضائع إلى منطقة هرم ميدوم فتفاجئت بسرقتي وإرغامي من العميل على توقيع إيصالات بالمبلغ ثم قام بتعذيبي، كانت العائلة داعمة جدًا، ووكلوا لي محاميًّا وذهبنا إلى مركز الشرطة للإبلاغ عن الواقعة، ولكني تفاجأت بوجود الخاطف في القسم ليقدم الإيصالات إلى الشرطة ليقوم بحبسي، السارق كان معه أحد أمناء الشرطة الذي قام برشوهِ لكى يساعده في أن يلفق لي التهم، حاول أمين الشرطة أن يهددني، تم عرضنا على مأمور القسم وأخرجوا الإيصالات.

مأمور القسم: "باين أن الإيصالات دي مكتوبة بخط مش واضح والحروف مش واضحة، الخط مرتبك جدًا، باين أن الإيصالات دي مكتوبة تحت تهديد، وأي معمل جنائي وخبير خطوط هيثبت ده". بدأت تظهر تعابير الارتباك على الخاطف، ولكن ظلَّ أمين الشرطة يهددني أن هذه القصة ليست حقيقية، وأن الخاطف سيتم سجنه وسيتم سجني أنا ايضًا، لأنه يشك في تفاصيل القصة، أخبرت المحامي بهذا، ولكن الخاطف قام بدفع رشوة لأمين الشرطة لكي يقوم بتهديدي وتخويفي.

في النهاية ذهبنا إلى النيابة، أخذني الخاطف بعيدًا عن التحقيقات وهددني بأنه سيخبر والدي عن ميولي المثلية، تخوفت كثيرًا ولكني حاولت أن استجمع قواي وأخبرته أن يعلنها وسنسجن سويًا، في النهاية أخبرني الخاطف أنه سيقوم بتقطيع الإيصالات إذا تم التنازل عن القضية، واضطررت إلى التنازل في النهاية، وترك حقي لمن عرضني للسرقة بالإكراه والخطف، فلم يكن هناك مفر من ذلك، وكنت أخاف من أن يعلن عن حقيقة ميولي وتتحول القضية لصالحه، فقط لأنه غيري الجنس وأنا مثلي، والقانون يجرم المثلية في مصر، فسيتم توجيه الإتهامات لي ويتم الزج بي في السجن.

أنتهت القضية والحادثة بأكملها في ثلاثة أيام، وذهبت إلى المنزل، نتيجة ذلك قررت ألا أقابل أي شخص، محاولاً كتم ميولي الجنسية خوفًا على عائلتي من الفضيحة وخوفًا على نفسي من السجن، فقد تم إنهاء الواقعة بالصدفة نتيجة دعم صديقي المحامي ودعم العائلة، فلم أكن أتخيل كيف سيؤول الوضع إذا ما تمت معرفة حقيقة ميولي، فعائلتي كانت لتتخلى عني ويتم الزج بي في السجن.

نتيجة لذلك كنت أشعر دائمًا بالخوف والإحساس بالمراقبة من الجميع، فكنت أصاب بنوبة من الفزع والهلع عندما أسمع جرس المنزل يرن، خوفًا من أن تكون الشرطة قد علمت بحقيقة ميولي وجائت لكي تقبض عليّ، أو أن يكون الخاطف جاء إلى المنزل لكي يروعني مرة أخرى، حتي تصادفت مرة عندما قمت بالخروج من المنزل على بعد خطوات من منزلي وجدت شخصًا له نفس ملامح الخاطف شكلًا وهيئةً، أصبت بالتوتر والجمود ولم استطع الحركة، حتى تبين لي أنه ليس بالشخص الذي أعتقدته (الخاطف)، ولكني لم استطع أن أكمل طريقي، واضطررت العودة إلى المنزل، واستمر هلعي إثر الواقعة لما يقارب العامين، فأنا لا أشعر بالأمان لكي أقابل أية أشخاص جدد، ولا يمكنني أن أثق في أي أحد حتى لا أتعرض لما تعرضت له من قبل.

عنف من الأسرة نتيجة الميول

حدث ذلك في شهر أغسطس عام 2017، عائلتي كانت مسافرة لقضاء عطلة نهاية الأسبوع إلى بورسعيد، أخبرت أهلي بأنني لن استطيع الانضمام لهم، وعلي أن أقضي الوقت في المنزل لكي أذاكر المواد الدراسية لاقتراب موعد الإمتحانات، بعدما سافروا بساعة واحدة، رن جرس الباب، وعندما فتحت وجدت أبي أمامي، نظر إلى الصالة، فوجد الإضاءة الشاعرية ذات الألوان الخافتة، مرتبة السرير الخاصة بحجرة النوم موضوعة في الصالة أمام التكييف والتلفاز، صديقي الحميم في الحجرة داخل الشقة يرتدى زي النوم، مشروباتنا وموبايلاتنا موضوعة على السفرة، نظر أبى إليَّ بدون أن يتكلم، وهو متأكد من أن أيمن فى الشقة وأن شيئًا مريبًا يحدث بيننا، فأيمن هو الشخص الذي أنا متيم بحبه ونحن في علاقة سويًا، وقد حذرنى أهلي منه كثيرًا، كانوا دائمًا يخبرونني أنه شاذ لما بدا عليه من الوشم على يده وارتدائه للملابس الضيقة وشعره المصفف اللامع، كانوا دومًا يخبرونني أنني تغيرت بعدما تعرفت على أيمن، وأصبحت أخرج كثيرًا، وأتأخر خارج المنزل كثيرًا، وأكذب كثيرًا، أهلى كانوا يضربونني ويسبونني عندما أخبرهم أنني قابلت أيمن ولو صدفة حتى، وكانوا يمنعونني من مغادرة المنزل أحيانًا، كانوا يطلبون مني دائمًا أن أقطع علاقتي بأيمن، وكانوا يخبرونني أنني لا يمكن أن أكمل معرفتي بهذا الشخص بسبب من مظهره وأن شكله يشبه الشواذ جنسياً، نظر لي أب بغضب وغادر المنزل، هاتفتني أمي بعد رحيله..

أمي: "هو مين معاك في الشقة؟"

أنا: "مفيش حد".

أمي: "أنت كذاب، أيمن عندك، أنت بتكذب ليه؟ أنتو شواذ..أنتو شواذ..أنتو شواذ، أنتو بتعملوا أيه في بعض؟ أنا من الأول كنت عارفة أن فيه حاجة غلط، أنتو بتنطوا تلعبوا في بعض، يا شواذ، يا خولات، أنتو شواذ..أنتو شواذ".

سمعت صوت أبي بجانبها يقول: "وحياة أمي لأموته، وربنا لأموته، خليه ينزِّل إبن المتناكة اللي عنده ده، خليه ينزِّل الخول اللي عنده ده، أنا هقتله..أنا هقتله".

سمعت بكاء أختي وصراخها، كل هذا في المكالمة وأمي مستمرة تقول جملة واحدة "أنتو شواذ... أنتو شواذ"، وأبي "خليه ينزِّل النجس ده، دي نجاسة يا شواذ" ثم أغلقت أمي المكالمة.

عاودت الإتصال بها طالبًا من أمي أن تسافر ويكملوا طريقهم/ن ولكن أمي تردد جملة واحدة فقط "أنتو شواذ..أنتو شواذ..أنتو شواذ"، حينها أدركت أن عائلتي لم تكن تنوي السفر أساسًا، ولكنهم فقط أرادوا الإيقاع بي، لقد كانت الشكوك تراودهم تجاهي وأيمن وتجاه علاقتنا سويًا، كانوا يعتقدون أنني وأيمن مثليين الجنس ونمارس الجنس معًا، والآن لقد تأكدوا من تلك الشكوك، أمي تخبرني: "آخر كلام بيني وبينك يا خول نزِّل أيمن وأحنا طالعينلك"، "نزِّل أيمن أحسنلك وإلا اللي هايحصل في أيمن هايحصل فيك".

أخبرت أيمن بكل ماحدث، وأخبرته أن عائلتي في طريقها إلينا، وعليه أن يغادر لأني لا أعرف ما مدى رد فعلهم/ن، وماذا ستفعل عائلتي بنا، أجبرته على ارتداء ملابسه ومغادرة المنزل، بالرغم من رفضه التام أن يغادر المنزل إلا وأنا معه لنهرب سويًا، لم يكن في استطاعتي مغادرة المنزل لأني أدرك أن عائلتي ستبلغ الشرطة وستقوم الشرطة بملاحقتنا أنا وأيمن، وفي النهاية إما سيتم القبض علينا أو أن عائلتي ستصل إلينا ونتعرض لمشاكل أكبر مما نتوقع، فقررت أن أواجه عائلتي وأنتظر وأرى ماذا سيكون رد فعلهم/ن.

أيمن يغادر الشقة فيصطدم بوجه أبي متوعدًا له: "ولا ليك أي علاقة بأبنى، لا على نت، ولا على موبايل، وأنا لو شفتك تاني مش هايحصلك طيب"، وأمى تصرخ على السلم والجيران تتجمع وهي تصرخ قائلة: "انا أبني شاذ، أنت خول يا عاصم، أنت شاذ، أبني طلع خول، أنتو شواذ، أنتو شواذ"، ثم تقوم بصفعي على صدري وتنهال عليَّ بالضرب على وجهي وتبكي وتضربني بكل أجزاء جسدي قائلة: "وعامله الجو وجايبله المرتبة علشان تنيكوا بعض في التكييف، وجايبلك إيه وأنت بتعملوا إيه، يا خولات، أنتو شواذ، أنتو شواذ، أنا كنت عارفة من الأول، ده شكله شاذ وأنت مش طبيعي"، أبي (كابتن أول كاراتيه) دخل الشقة وضربني بالبوكس[23], ثم ضربني بكل الضربات التي يدَرِّسُها في الكارتيه، ثم أسقطني على الأرض وظلَّ يرطم رأسي بالأرض والدم ينهال من انفي ورأسي وأبى يستمر في سحلي وضربي بكل أجزاء جسدي، أحاول أن أجري وأهرب منهم داخل الشقة، وهو يضربني حتى سقطت صريعًا لا استطيع الحركة من الضرب المبرح، حتى بدأت أفقد

[23] البوكس: لكمة قوية بقبضة اليد.

الوعي والدم ينهال من وجهي، حاولت أختي أن تمنع والدي عني وأمى دخلت في إنهيار عصبي لاتردد سوى جملة واحدة "انتو شواذ..انتو شواذ".

قام أبي بسحب مفك من المطبخ وأتجه نحوي يمسك المفك ويضعه في فكي ويثني رقبتى ثم يجرحني بالمفك في رقبتي مما أدى إلى فقداني الوعي قائلًا: "أنا مليش ولاد شواذ، أنا أبني ميبقاش شاذ، يا ريتني كنت مسكتك مع واحدة مش راجل، أنا لو كنت مسكتك مع واحدة مكنتش هعملك حاجة، أنتو شواذ، يا خول، أنا من الأول عارف أنك خول، أنا هقتلك يا خول، أنا مش هحبسك في البيت، أنا هقتلك وأغسل عاري" وأنا أفقد الوعي ولا استطيع الحركة وأشعر بضيق تنفس ويمكنني سماع ضربات قلبي المتسارعة، أبي يقيدني بالحبل وأمي تجلب كل ملابسي يحملوني كالحيوان ويلقوا بي في سيارة العائلة ثم أفقد الوعي، استيقظت وأنا ما زلت في الطريق لا أدري أين يذهبون بي، ما زلت مقيدًا، أبي يقول: "ما دام أنت مش عاوز بتاعك أنا هقطعهولك، أنا هشيلك بتاعك، وما دام عاوز تقلب وتتناك هشيلك بتاعك" ثم فقدت الوعي نهائيًا.

استيقظت في منزل جدتي المتوفية، لمدة أسبوع لا يُقدَم لي الطعام، لا هاتف معي،لا يتم النظر لي، دائمًا يرددون "أنت شاذ، أنت خول، أنت بتتناك، أنا هطلعك من الجامعة، أنت مش هتروح الجامعة تاني، أحنا هنقتلك يا شاذ"، وأثناء حبسي لا يتم غلق باب الحجرة علي، عند ذهابي إلى الحمام يقوم والدي بصفعي على قفاي ويضربني بالشلاليط في كل أجزاء جسمي مرددًا "يا شاذ، يا شاذ".

لا استطيع التحدث لأي شخص، أشعر أنني فقدت النطق، لا أشعر بالحياة، الشلل يسيطر على كل أجزاء جسدي بسبب الضرب المبرح.

بعد أسبوع من الإهانة والسحل والضرب والسب، أحاول أن أنكر ميولي وأخبرهم أنني لست بشاذ، ولكن عائلتي تصر على تحويلي من الجامعة، والدي يأتي إلى الغرفة التي أبقى فيها حبيسًا وهو يحمل مصحفًا في يداه قائلًا: "قبل أي كلام أحلف على المصحف ده أنك مش شاذ"، لم استطع التردد في القسم، كنت أريد أن أهرب من تلك المعاناة والحبس والتعذيب، فقمت بالقسم الذي يريده والدي مني.

شرع والدي في توجيه الأسئلة لي عن العلاقة الجنسية الحميمية بين الذكر والأنثى مثل: "البنت عندها كام فتحة؟/ أحنا بننيك في أنهي خرم؟ / إيه اللي بيهيجك في البنات؟ / لما بتنام بتحلم ببنات إنك بتنيكهم؟ / بتجيب وأنت نايم؟ / نيكت بنات قبل كده؟ / لعبت في بنات قبل كده؟ / بتحب إيه في جسم البنات؟ / نفسك تتجوز؟ / أنت بتشوف نفسك راجل ولا ست؟ / بتحس إنك عاوز تتناك؟ / أنت بتحب جسمك؟ / البنات بتهيجك ازاي؟"

كانت تلك الأسئلة بالنسبة لي كأنني في فيلم خيال علمي، الرعب مسيطر عليَ، لابد أن أجيب على كل الأسئلة الموجهة لي، وأن أجيب عليها إجابات صحيحة من وجهة نظرهم لكي أقنع والدي بأن ميولي ليست مثلية، حتى لا يستمر في تعذيبي أو يقوم بتحويلي من الجامعة أو أن يقتلني.

بعدما أجبت على كل أسئلته تلك، سألني "يعني أنت مش شاذ؟ / يعني أنت واثق أنك بتحب البنات؟ / مفيش أي مشاكل عندك؟ / يعني أنت شخص طبيعي؟"، ثم وقف وقال: "كل اللي حصل ده أنساه، كأن مفيش حاجة منه حصلت، وأيمن مش موجود في حياتك ومتكلموش وملكش أي اختلاط بيه".

تنفست الصعداء، وأعطاني موبايلي، وأخبرني بأنني سأرجع للجامعة، ولم ألتقي بأيمن مرة أخرى ولا أعرف ماذا حدث له، هل قام أبى بإبلاغ الشرطة عنه؟ هل أيمن تعرض لضغوطات؟ هل أيمن بخير؟ كيف سأصل إلى أيمن؟

نتيجة كل ماحدث فقدت الثقة في أهلى والجيران والمجتمع من حولي، حاولت الانتحار بعدما ذهبت إلى المنزل وشاهدت كل ركن تعرضت فيه للسب والقذف والتعذيب والسحل والضرب المبرح، لم استطع أن أواجه أي نوع من أنواع العنف في الشارع أو في البيت، وعندما كنت أسمع صوتًا عاليًا أشعر بالخوف، وعندما أشعر بتوتر أو أتذكر أيام تعذيبي السابقة لا أشعر بالراحة إلا عندما أُحضر سكينًا وأجرح به جلدي ويسيل الدم من جسدي، فقدت الإحساس بالأمان والطمأنينة والراحة، وأبحث حاليًا عن الدعم بين الأطباء والأصدقاء.

كشف العذرية للمثليات جنسيا

أدعى إيلين، في الثلاثين من العمر، مثلية الجنس، من محافظة البحيرة، تبدأ قصتي أثناء المرحلة الدراسية عندما كنت في الثانية عشر من العمر، وجدتني والدتي مع إبنة عمي في الفراش عاريتين، لم أدرك حينها أن المشاعر العاطفية محرمة وغير مقبولة في مجتمعنا، قامت أمي بضربي وحبستني في غرفة بدون طعام ولا ماء لمدة ثلاثة أيام، كما منعت دخول أي شخص لمساعدتي.

في الرابعة عشر من عمري تم استدعاء والدتي للمدرسة وأخبروها: "بنتك مسكناها...زانقة واحدة وعمالة تبوس فيها، ورجلها في مناطق حساسة" قامت أمي برفض كل ما قيل عني من المدرسة، وعندما ذهبنا إلى المنزل بدون أي نقاش قامت بحبسي في الغرفة، ربطت يداي وقدماي بحبل حتى أنني لم استطع الحراك، غير مسموح لي أن أذهب للحمام سوى مرة واحدة يوميًا، لم أغادر الغرفة مطلقًا، قامت بسحلي وضربي ومنعت عني الطعام حتي كادت أن تودي بحياتي، أمَّا الفتاة الأخرى التي تم إمساكها معي فقد تم تحويلها من المدرسة إلى مدرسة أخرى، لم اعرف شيئًا عن هذه الفتاة حتى الآن.

بعد أسبوع ذهبت إلى المدرسة لأجد معلمتي تخبرني: "ده حرام وغلط، هتخشي النار يامنيلة، أنتي بتهزي عرش الرحمن"، وجدت أغلب فتيات المدرسة يتجنبن المعاملة معي، بعدها أصبت بصدمة نفسية واستمرت معي لعشرة سنوات، كنت حينها أعاني من الاستنكار وعدم تقبل ميولي الجنسية، فكنت أرى أنني "خطيئة الرب"، وأن الوحدة والبعد عن الفتيات فيهما توبتي وخلاصي من هذا المرض.

في عام 2003 أجبرتني والدتي على الذهاب إلى طبيبة إخصائية أمراض النساء، التي أخبرت والدتي **"ميولها الجنسية مش مظبوطة علشان هرمونتها مش مظبوطة"**، ونصح الطبيب بأن أخضع لعلاج هرموني مكثف، وأجبروني على ارتداء الحجاب.

لم تكتفِ والدتي بعد كل ذلك، فقد كانت ترهق علي حياتي قائلة: "ياكشي تولعي، يافاشلة، ياشاذة"، وعندما أكون مع أي فتاة كانت تخبرني: "تلاقيكي بتعملي معاها حاجة ياشرموطة، خليها تنيكيك يالبوة"، مستأنفة بعد ذلك الضرب وحرقي في أجزاء جسمي وحبسي في المنزل، كنت استغيث من السحل المتكرر فيسمعني الجيران الذين يتدخلوا لنجدتي وإنقاذي من والدتي، فكانت تعلل تعذيبها لي قائلة: "أنا بربيها، دي فاشلة، دي مش نافعة، ربنا ياخدها ويريحني منها".

نتيجة كل الضغط الذي أتعرض له حاولت مرارًا وتكرارًا تغيير ميولي المثلية، ولكنني لم استطع، فقمت بالتعرف على بعض الذكور من خلال الإنترنت، ولكنني لم أجد أي انجذاب إليهم سواءًا عاطفيًا أو جنسيًا، كما قمت بالمتابعة مع "د/ اوسم وصفي" ذلك الطبيب المشهور الذي يدَّعي أنه يقوم بتصحيح الميول الشاذة وتحويل المريض إلى شخص سليم ومغاير، ناهيك عن الجانب الديني والقراءات والمحاولات التي أفعلها لتجنب ميولي الجنسية والعاطفية.

كنت أشعر "بالقرف من نفسي، حاسة أن بخدع نفسي، تأنيب الضمير، كرهي للحياة "، مما اضطرني للإنتحار عدة مرات، ثلاث محاولات شنق (عن طريق حبل)، أربع محاولات بالموس (آلة حادة)، قطعت شرايين يدي مستخدمة السكين مرتين، حبوب منتهية الصلاحية ثمانِ مرات، في كل مرة يتم نجدتي من والدتي، ثم تقوم بضربي مرة أخرى وتعذيبي بسبب محاولات انتحاري الفاشلة التي أقدم عليها.

في عام 2013 حاولت السفر وترك المنزل، ولكن أمي لاحظتني أجمع متعلقاتي، فقامت بتفتيشي وفحص الرسائل على هاتفي الشخصي، صفعتني على وجهي عندما علمت بأنني أنوي الرحيل، فقد كنت أتواصل مع فتاة تعرفت عليها من خلال الإنترنت، واتفقت معها على أنني سأترك البحيرة وأذهب لمحافظة القاهرة لكي نعيش بها سويًا، أدخلتني الغرفة وهي تحمل سكينًا في يدها، وأمرتني بأن أتجرد من ملابسي كاملة، فحاولت الرفض فما كان منها إلا الضرب والإهانه وقامت هي بتمزيق ملابسي ثم طرحتني على الأرض، وقامت بفتح رجلي بالقوة وكشفت على عذريتي عن طريق النظر إلى فتحة مهبلي، وتأكدت من أن غشاء البكارة لم يتم فضه وأنني ما زلت عذراء.

شعرت بالإهانة حيث كنت كالـ"الدبيحة وهي بتتدبح"، قامت والدتي بالإتصال على صديقتي وهددتها ونصحتها بالابتعاد عني نهائيًا، وعدم التواصل معي مجددًا، حتى لا يتم إبلاغ الشرطة عنها، كما نعتتها بالشذوذ والمرض، وقد تم حبسي في المنزل بعدها لشهر كامل.

حاولت الهرب مرة أخرى، وبالفعل تمكنت من الهرب ولكنهم استطاعوا الوصول إليَّ من خلال تحديد موقعي عن طريق رقم الهاتف وإبلاغ الشرطة بحقيقة ميولى المثلية، وبالرغم من بلوغي السن القانوني، قامت الشرطة بتتبعي وإلقاء القبض عليَّ وإرسالي إلى والدتي.

عندما ذهبت للمنزل قامت عائلتي بضربي حتى أصبت بجرح في رقبتي , أخبروني بأنه سيتم قتلي والتخلص من جثتي ولن يعرف أي شخص أي شيء عني، لاحظت بعد ذلك بأن عدد ساعات نومي ليس طبيعياً حيث أنني أنام لفترات طويلة، فأخبرت أختي بذلك التي فاجأتني بأن والدتي تدس لي حبوبًا منومة وأخرى لأمراض القلب في الطعام الذي تقدمه لي، حينها أدركت أن والدتي تقتلني ببطئ خوفًا من العار لكوني مثلية.

منذ عام 2013 حتى الآن أحاول أن أتجنب أي خلاف مع والدتي وأن أقوم بإعداد الطعام الخاص بي بنفسي حتى لا تتمكن من دس أي حبوب لي بالطعام، ولكن نتيجة الهرمونات المكثفة التي أعطاني إياها الطبيب، أصبت بخلل في وظائف الغدد والداء السكري، لم أجد الدعم طوال حياتي من أي شخص، حاليًا أنا أبحث عن عمل أو أي فرصة تجعلني استطيع مغادرة المنزل أو وطن جديد يستقبلني لأعيش فيه بحرية كما وددت أن أعيش، وألا أتعرض للتعذيب ولا للوصم أوإلقاء القبض عليَ أو التهديد بالقتل...ولكن بدون جدوى.

الـجـزء الرابـع

(الرؤية التحليلة)

رؤيـة تحليليـة

حيث أن هذا المنتج يعتمد على نتائج كلا من تقريري العنف السابق ذكرهما، والذي كان التحليل الكمي لبياناتهما هو الأساس لفهم طبيعة وأنواع العنف والقائمين على الانتهاكات، ومن ثم جاء التحليل النوعي ليرسم صورة عامة عن وضع ومعاناة أفراد مجتمع الميم في مصر ويعطى نظرة سريعة عن طبيعة الانتهاكات وخطورتها، وذلك أتاح لنا فرصة التعمق بصورة أكبر خلال المقابلات وطرح أسئلة لنستنتج أشكال العنف والقائمين عليه أو ترك المجال لهم/ن للسرد والاسترسال لعرض مأساة تجربتهم/ن، وبناءًا على عدد المقابلات المختارة (17 مقابلة) شرعنا في تحليل كمي أولي للبيانات لرسم صورة أكثر وضوحًا عن أنواع العنف الممارس تجاه الناجين/ات، ومعرفة المحركات الأساسية وممثلي الانتهاكات تجاههم/ن، تبع ذلك تحليلًا نوعًيا يستعرض التشابكات البينية بين أنواع العنف والتداخلات المؤسسية والإجتماعية الفاعلة.

التحليل الكمي

تم إجراء التحليل الكمي والنوعي على العينة الفرعية التي شملت 17 فردًا من أفراد العينة الكلية وقد أظهرت النتائج أن أجناس الذكور تمثل 76% من العينة بينما الإناث 18% وبينى الجنس 6%.

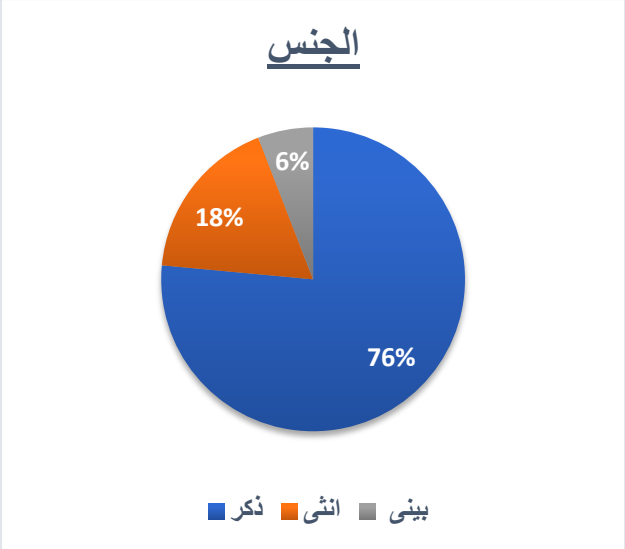

في حين كان تمثيل الرجال في العينة 53% مقابل النساء 18% والعابرات جنسيا 23%أمًا العابرون جنسيًا فجائوا بنسبة 6%.

جدير بالذكر أن نسبة الذكور غالبًا تكون أعلى في نسبة الاستجابة والرد على الاستبيانات ومشاركة التجارب الشخصية وكذلك الوضع بالنسبة للمثليين الذكور.

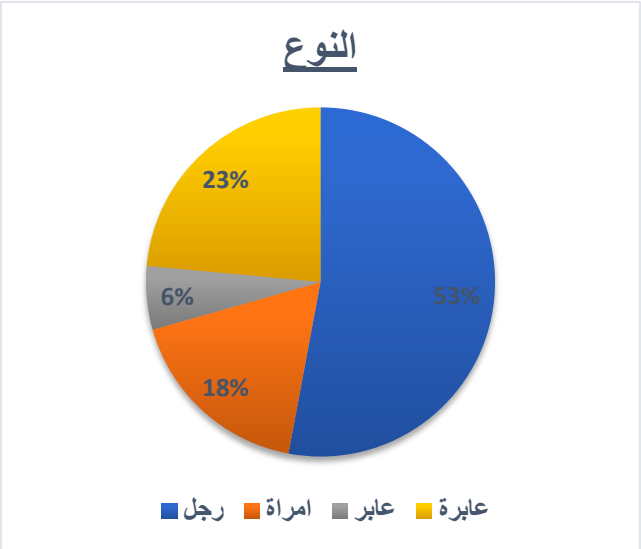

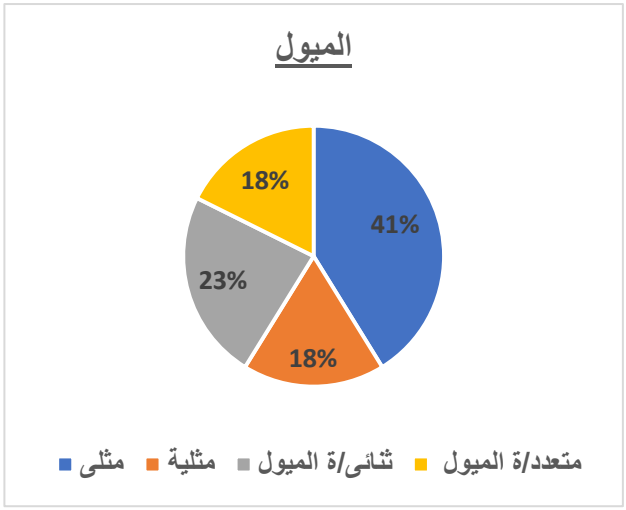

من حيث الميول الجنسية جاءت نسبة المثليين 41% مقابل 18% للمثليات أما نسبة متعددي/ات الميول الجنسية كانت 18% أما نسبة ثنائيِّ/ات الميول الجنسية كانت 23 %.

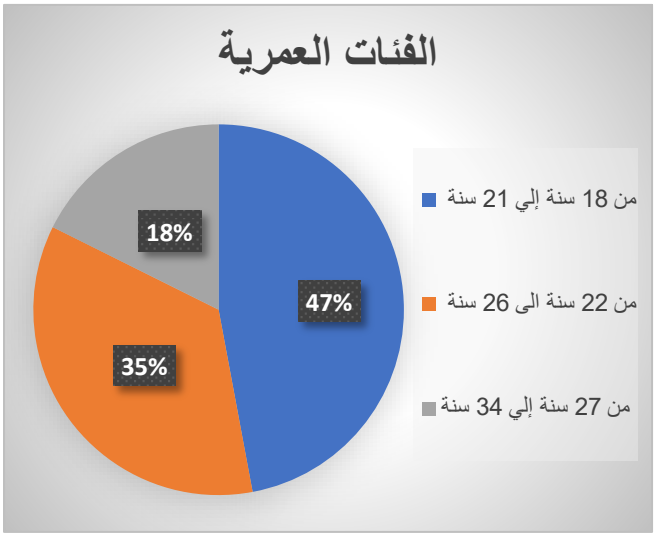

في حين كان تمثيل الفئات العمرية الأقل من 22 سنة 47% (من 18 سنة إلى 21 سنة) وهي الفئة التي غالبًا تشارك بنسبة كبيرة في الاستبيانات التي تُنشَر على شبكة الإنترنت، ويقرُ البعض منهم بوقوع أكبر نسبة من العنف عليهم/ن.

أما من هم/ن من سن (22 سنة إلى سن 26 سنة) فجاءت نسبتهم 35% من نسبة العينة الفرعية ، وشكلت الفئة العمرية من (27 سنة الى 34 سنة) نسبة 18% .

وقد جاءت نتائج إحصاءات العنف نسبة إلى محافظات مصر كما سبق في كلا التقريرين أن محافظة القاهرة تحتل المركز الأول في قائمة العنف والانتهاكات، ويليها محافظتي الجيزة وبورسعيد بنسب متساوية (بناءًا على العينة الفرعية)، ثم تتساوى بقية محافظات العينة الفرعية .

وقد تم إعتبار اللاجئين/ات من مجتمع الميم كمحافظة مستقلة لبيان مأساة أوضاعهم/ن، وهو ما سيتم الإشارة اليه في التحليل الكيفي.

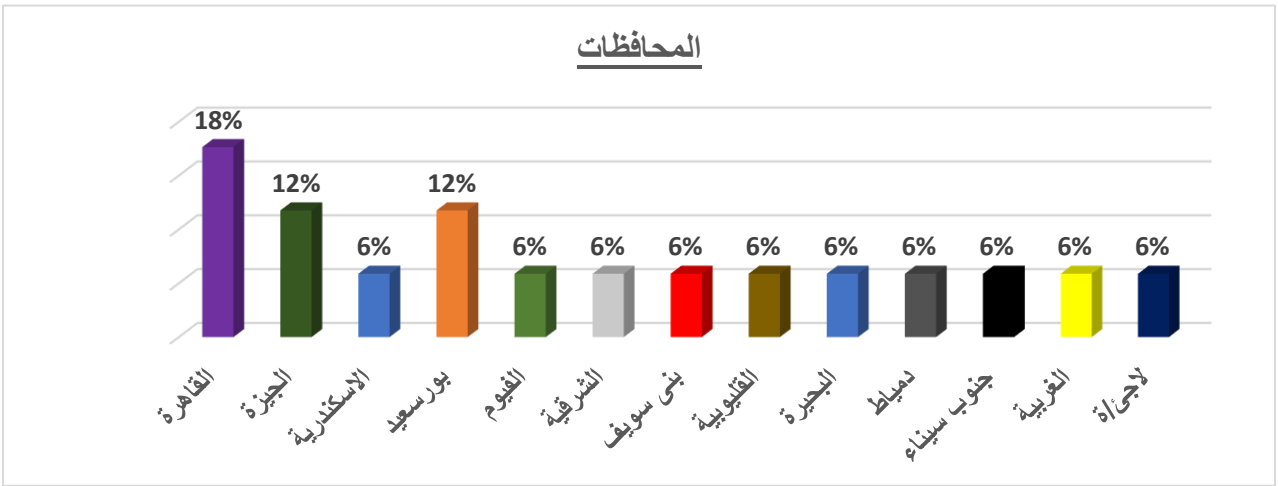

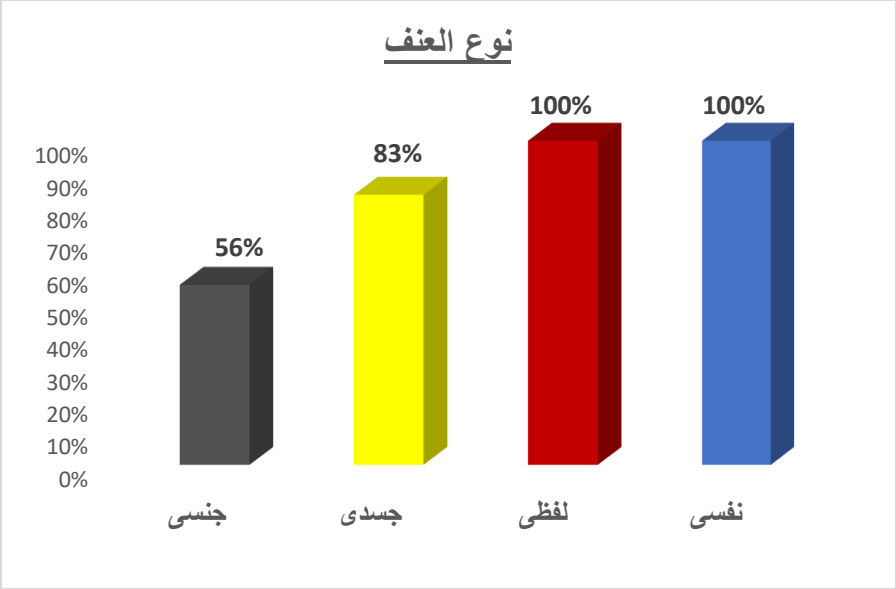

كما سبق الإشارة بأنه تم انتقاء العينة الفرعية بناءًا على تحديد أنواع العنف التي يتعرض لها أفراد مجتمع الميم والقائمين على الانتهاكات، وعليه فقد أشارت النتائج إلى أن جميع أفراد مجتمع الميم المشاركة في هذه الدراسة أو الدراسات السابقة قد تعرضوا/ن بصورة مباشرة للعنف النفسي مع أحد اشكال العنف الأخرى التي أثرت بعد ذلك على سلامهم النفسي، وعليه فقد تم اعتبار العنف النفسي أعلى أشكال العنف الممارس ضد أفراد مجتمعنا، يليه وبصورة فجة كما جاء على لسان الحالات المشاركة يأتي العنف اللفظي بنسبة 100% ثم العنف الجسدي بما يشمل الإيذاء والاشتباك الجسدي بنسبة 83% وبعده العنف الجنسي بما يشمل التعدي الجنسي على الأفراد في المجمل أو تحت ضغط أو سلطة بنسبة 56%

.

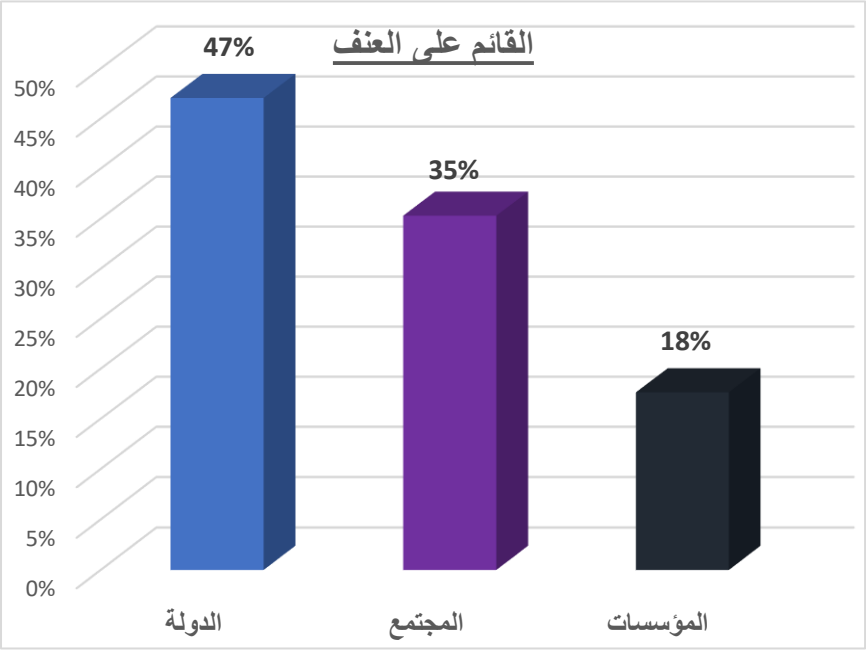

في حين يأتي القائمون على الانتهاكات والعنف ممثلين لذلك التعدي والذي تتداخل فيه كذلك المؤسسات الإجتماعية ومؤسسات الدولة لتشكل تلك القوة القهرية أمام مجتمع الميم فتأتي الدولة بسلطتها التنفيذية والتشريعية بنسبة 47%، بينما مؤسسات الدولة الفاعلة والتي إما تتعامل مباشرة مع الناجين/ات أو تتحكم في تسيير إجراءات حياتهم وتعاملهم مع الدولة جاءت بنسبة 18%، وأخيرًا المجتمع الذي يشمل العائلة والمجالين الخاص والعام بنسبة 35%.

التحليل الكيفي

عادة ما تكون الكتابة هي الطريقة الأقرب لنقل الأفكار والمشاعر في حالات التدوين والتوثيق، لكن ثمة أشياء قد تعترض نقل هذه الأفكار والمشاعر، وفي موضع هذا الكتاب نعترف أن فجاجة الأوضاع ومعاناة بعض الناجيين/ات تعدت مهارة التدوين، فقد عجزت بعض العبارات عن وصف مآسي حياتية مرت عليهم/ن، فالعداء للمثلية بشكل عام كظاهرة إجتماعية لا يتعلق فقط بأفراد يمكن وصفهم بأنهم مصابون برهاب المثلية والعبور الجنسي، بل نحن أمام حالة عامة واجتياح مجتمعي وسلطوي وهيمنة ذكورية لا ترى غير النموذج الثنائي للأدوار الجنسية والإجتماعية، قصص المشاركين/ات قد تنقل جزءًا من واقع غير إنساني نتيجة المعاملة التي يلقونها من قبل الدولة والمجتمع، فالعنف والاضطهاد والتعذيب والتحقير هم أدوات الدولة ومؤسساتها عند التعامل مع أفراد مجتمع الميم، كما أن الدولة لا تستح من الإيقاع بهم/ن وقمعهم/ن ومع تزايد قمع المثليين من قبل السلطة تتزايد حالة الكراهية والتحقير من قبل المجتمع والذي يلعب الدين ورجاله دورًا هامًا بالإضافة لعاداته وتقاليده في صياغة أفكاره ومرجعيته، فتسيطر عليه فكرة العقاب الجماعي لهؤلاء الأفراد.

العنف ضد المثليين

تتداخل قضايا المثليين بشكل عام مع قضايا الذكورة والأبوية وما يترتب عليها من استنتاجات عن طبيعة الأدوار الجنسية وعليه يتعرض المثليون لعنف مباشر وممنهج باستخدام القوانين بجانب عنف الأسرة ووصم المجتمع، فالقبض عليهم واحتجازهم وتعذيبهم هو منهج الدولة في ردعهم، فبعد الهجمة الأمنية المكثفة ضد المثليين، التي بدأت عقب واقعة رفع علم "قوس قزح" بحفل غنائي في سبتمبر 2017، وأحيل على أثرها العشرات إلى المحاكمات الجنائية بإدعاء مخالفة القانون رقم (10) لسنة 1961 بشأن مكافحة الدعارة، وأصدرت المحاكم مع بداية الهجمة أحكامًا مشددة وقاسية بالحبس لمدد تتراوح من 3 إلى 6 سنوات، وبعد جهد حقوقي وقانوني خفضت حدة الأحكام إلى أن تراوحت من شهر واحد إلى 6 أشهر حبس، وفي بعض الأحيان صدرت أحكام بالبراءة، وكان من السهل رصد الأسلوب الأمني المتبع في الإيقاع بالغالبية العظمى من المقبوض عليهم، حيث تتلخص في صورتين: الأولى، إنشاء أشخاص تابعين للشرطة حسابات وهمية عبر تطبيقات المواعدة والتعارف على الهواتف الذكية المحمولة، بغرض إجراء محادثات مع المستخدمين لها، بزعم التعرف عليهم وإيهامهم بأنهم مثليون ، وصولًا لاستدراجهم إلى تحديد ميعاد مقابلة للتعارف، والتي كانت غالبًا ما يتفق عليها بالطريق العام، وبمجرد وصول المُستخدم لنقطة الالتقاء المُتفق عليها، يتم إلقاء القبض عليه من قبل الشرطة، وتفتيش هاتفه، ثم طباعة المحادثات التي جرت بين الطرفين على تطبيقات المواعدة والتعارف لتقديمها كدليل "وحيد" لتقديم المقبوض عليهم من المستخدمين لتلك التطبيقات للمحاكمات الجنائية، والثانية، الحملات الأمنية الليلية على أماكن التجمعات المعروفة للشرطة كميدان رمسيس، وبعض المقاهي والأماكن العامة بوسط البلد بالقاهرة او غيرها من المحافظات، وتجري عملية القبض بمجرد الاشتباه فقط في كون الشخص له ميول جنسية مثلية، ويتم تفتيش هاتفه المحمول بمجرد توقيفه، بحثًا عن صور شخصية مخزنة على الهاتف تحمل دلالة جنسية، أو محادثات خاصة أجريت من على تطبيقات المواعدة أو وسائل التواصل الإجتماعي لها علاقة بممارسات جنسية، ويُقدَم هؤلاء للمحاكمة تحت إدعاء تقديم نفسهم للغير بغرض إشباع رغبة جنسية مثلية، أو قيامهم بعمل حركات وإشارات في الطريق العام تحرض على ممارسة الفجور.

هذا وبحسب شهادات الناجيين/ات فيتم التعذيب داخل السجون، بجانب التعنت في إخراجهم من السجن والإفراج عنهم بعد انقضاء فترة حبسهم، بالإضافة إلى الوصم والتمييز من المجتمع بعد انقضاء فترة حبسهم وعدم القدرة على العمل بسبب ذلك الوصم، وكذلك الإهمال الصحي للمتعايشين مع مرض نقص المناعة المكتسبة لأنهم مثليون وبعض مقدمي الخدمة يظنون أن المرض عقاب من الله لأفعالهم.

يجدر الإشارة أنه وبشكل إجباري تطبق فترة مراقبة على الأشخاص بعد فترة الحبس والتي تكون مساوية لنفس فترة الحبس، فعلى سبيل المثال إذا صدر ضد الشخص حكم بست سنوات يتبعها فترة ست سنوات أخرى لمراقبة سلوكه، ويلتزم فيها بالحضور لمدة (12) ساعة يومياً من الساعة السادسة مساءًا إلى السادسة صباحاً في قسم الشرطة التابع له مما يعرضه للوصم وكشف هويته في محل سكنه بالقرب الجيران والدوائر المحيطة به ، حيث يتعرض فيها لأقسي أنواع الإهانات والتنمر والتوبيخ من العاملين بالقسم، ويطلب منه القيام بتنظيف بعض غرف القسم والحمامات وخدمة الضباط وشراء مستلزماتهم.

العابرون/ات للنوع الأجتماعي/جنسيًا

لا تتوانى الدولة عن التنكيل بهم/ن ووصمهم/ن بكل ما أوتيت من قوة، لن تكون أبدًا مخطئًا إذا أدرجت شتى أنواع العنف والانتهاكات معهم/ن، بداية من المؤسسات الطبية التي تمنعهم/ن من إجراء عمليات تأكيد الجنس، كذلك الوصم والتمييز من المجتمع، والضرب في الطرقات والشوارع، ومنع الأدوية واحتجازهم/ن بالمصحات النفسية والعصبية، وتعنت الدولة في إصدار أوراقهم/ن الرسمية (بطاقات تعريف الهوية)، وتعنت مصلحة الطب الشرعي، والإهمال الصحي الذي يتعرضوا/ن له، والوصم داخل المستشفيات من مقدمي الخدمة ومؤسسة الأزهر في التعامل معهم/ن، بجانب تعرضهم/ن للحجز التعسفي والحبس مع جنس آخر (كحبس العابرات مع الذكور في القسم او النيابة)، هذا بالإضافة إلى المشكلات التي يتعرضوا/ن لها في الجامعات مما يجعلهن/م عرضة للطرد والفصل التعسفي ونفس المشكلات مع أصحاب العمل، غير أن أصحاب المنازل يرفضون تسكينهم/ن أو التأجير لهم/ن، بحكم أختلاف شكلهم/ن مع هواياتهم/ن، هذا وتعتبر هذه الفئة من أكثر فئات مجتمع الميم تعرضًا للتنمر والتمييز.

هذا وقد ت/يواجه العابرون/ات تمييزًا من داخل أفراد مجتمع الميم نفسه في حلقة مفرغة من صراع القوى وتأثير العوامل الإجتماعية في الظهور والتمثيل، مما يجعلهم/ن على قائمة الاحتياج للدعم المادي والمعنوي، فالكثير منهم/ن ي/تفقد عمله/ها وتنقطع صلته/ها بأهله/ها وي/تصبح بلا هوية إجتماعية ولا يكون لهم/ن ملاذ غير الهجرة أو طلب اللجوء.

المثليَّات

تشكل المثليات نسبة لا يستهان بها داخل تعداد مجتمع الميم، لكن الأدوار الإجتماعية المتعارف عليها في المجتمع بجانب منظومة القوى الذكورية تؤثر بالتبعية على التمثيل، وبالتالي على طبيعة العنف ونسبته والقائمين على الانتهاكات، ذلك بدور لا يمنع من الالتفات إلى قضايا العنف الموجه لهن، والتي تكون في بعض الحالات شديدة العنف وتكمن خطورتها في طبيعة كتمانها في نطاقات المجال الخاص كالأهل والمحيط الإجتماعي أو المجال العام الأكبر كالعمل والمدرسة والجامعة وغيرهم، فيعانين من حبس في المنزل ومنع من الخروج والسفر، بالإضافة إلى فجاجة كشوف العذرية ،وإجبار على الزواج والختان، ناهيك عن العنف اللفظي في المجال العام أو الجسدي من الأهل أو بحكم الإنتماء للشريحة الأنثوية الأضعف في نظر المجتمع، يلخص ذلك صعوبات في العمل والتواصل والسكن والاندماج الإجتماعي.

الفحوص الشرجية

يعتبر عرض المتهمين/ات والمجني عليهم/ن على مصلحة الطب الشرعي إجراءًا اعتياديًا في الجرائم الجنسية الواردة في قانون العقوبات والقوانين الخاصة المصرية، ولكن آليات تنفيذ هذا القرار تختلف بإختلاف الجرائم المعاقب عليها، ففي الجرائم الواردة في القانون رقم 10 لسنة 1961 يتم توقيع الكشوف الشرجية على المتهمين بالفجور وفقا لهذا القانون، ويهدف هذا الإجراء كما تدعي السلطات القضائية لمعرفة حقيقة ممارسة المتهمين للجنس المثلي أم لا، ولا تسأل السلطات المتهمين عن موافقتهم أو اعتراضهم وهي بصدد توقيع الفحوص الشرجية عليهم/ن، هذا وتستعمل مصلحة الطب الشرعي لفظ **"مستعمل"** إذا أثبتت أن المتهم يقوم بممارسة الجنس المثلي، وهو مصطلح بالغ القسوة والإهانة، ويذكر أنه في العديد من قضايا الفجور تم الحكم بالإدانة على العديد من المتهمين دون عرضهم على الطب الشرعي، ويمكن القول بعد فحص العديد من القضايا أن إجراء الفحوص الشرجية سلوك منهجي للنيابة العامة في مصر.

اللاجئون/ات

كان إصرارنا من البداية على التوثيق مع كافة فئات مجتمع الميم التي تتعرض لعنف وانتهاك على مستوى محافظات مصر بما يشمل هؤلاء الأفراد الذين/ اللائى يعيشون/ن بيننا طالبين الحماية أو ساعين/ات للجوء وذلك حرصًا منا على إظهار الصورة كاملة من تمييز وعنف من ناحية المجتمع والدولة والمؤسسات الدولية مثل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين/ات، والتي علمنا من الناجيين/ات أن هناك تمييزًا فجًا يمارس ضدهم/ن، مثل الطرد من الجامعات نتيجة الميول، والضرب في الشارع، وخوف أغلهم/ن من الإفصاح عن هويتهم/ن الجندرية وميولهم/ن الجنسية في تواصلهم مع المفوضية لأول مرة، بالإضافة لجهل بعض موظفي المفوضية بطبيعة مجتمع الميم وأسس التعامل معه دون تمييز بل والبعض منهم يذكرهم أنهم/ن مخالفين لتعاليم الأديان، بالإضافة إلى تعنت بعض الموظفين العاملين بالمفوضية لاستكمال إجراءات طالبي اللجوء لأفراد مجتمع الميم.

الـجزء الـخامس

(الـخاتمة)

خـــاتمـــة

تتشابك أشكال العنف فيما بينها وتتداخل الانتهاكات والقائمون عليها، فمن معاملة مهينة لحبس وطرد من المنازل، ومن إهانات في المجال العام والخاص، ومن وصم وتمييز في المدارس والجامعات وأماكن العمل، إلى تعدٍ وضربٍ في الشوارع والمواصلات العامة، وتعقب وترصد واصطناع قضايا وسجن ومراقبة، وتنمر وتمييز في الإعلام يعيش أفراد مجتمع الميم بين مطرقة المجتمع وسندان الدولة، ويعانون/ن من الرفض والعنف والانتهاك ولا مفر لهم/ن إلا بالانصياع لسلوك القطيع أو الهرب خارج البلاد، ما بين ضحك وبكاء وكلمات غير مفهومة وهمس وغصة، سردوا/ن لنا قصصهم/ن وشاركونا جزءًا من معاناتهم/ن، ولا يزال صوت بكائهم/ن في آذاننا ولن ننسى انتفاضة عروقهم/ن أثناء الحكي، كم تتكررت جملة **"أنا نفسي أعيش زي البني آدمين"** لتظل وصمة عار أمام المجتمع والدولة التي تعامل المختلف فيها بشتى أساليب لتقهره ولتقصيه، عزف/ن على أوتار معاناتهم وقدموا/ن لنا صورة حية من صور القهر الإجتماعى التي جعلت معظمهم/ن كارها لمن حوله، لا يستطيع الاستمرار في الحياة ولا يرغب فيها.

العنف القائم على النوع الإجتماعى بما يشمل العنف الموجه لأفراد مجتمع الميم الناتج عن الهوية الجندرية والميول الجنسية واحد من أهم القضايا التي يعتبرها المجتمع الدولي بمثابة تعديًا صارخًا على حقوق الإنسان، هذا وما زالت الدولة المصرية ومؤسساتها التشريعية والتنفيذية والقضائية تمارس شتى أساليب الإيقاع والتمثيل بأفراد مجتمع الميم، فعادة ما تروج الدولة المصرية لفكرة أن المؤسسات القضائية هي مؤسسات عدالة مجردة ومحايدة تمامًا ولا يتدخل في أعمالها الرأي أو الهوى أو الميول السياسية والمعتقدات الشخصية، وقد يبدو هذا صحيحًا نظريًا، ولكن بفحص تعامل السلطة القضائية مع المتهمين في قضايا الفجور سواءً كانوا من أعضاء النيابة العامة أو القضاة، تتكشف الصورة الحقيقية للعاملين في مؤسسات العدالة الرسمية وكيف يمكن للأفكار الذكورية ورهاب المثلية أن يعصف بحقوق ومستقبل المتهمين في تلك القضايا، رغم أنه من المفترض حياد القاضي تمامًا في نظره للقضايا المعروضة أمامه، إلا أن أغلب القضاة لا يستطيعون إخفاء تعبيرات الاحتقار والكراهية للمتهمين في تلك القضايا ولا يؤثر ذلك على نفسية وثقة المتهم من حيث إيمانه بخضوعه لمحاكمة عادلة فقط بل يمتد لعدم إعطاء محاميه الفرصة الكافية للدفاع عنه.

وبنظرة عامة يمكن القول أن أفراد مجتمع الميم لا يتعرضوا/ن لنوع واحد فقط من أنواع العنف، والقائمون على الانتهاكات ليسوا جهات بعينها وحسب، بل إنهم حزمة من المنتهكين والمعنفين الذين يتشابهون في صورتهم العامة، مختلفون في التطبيق من حيث السياق والمكان وتفاصيل الوقائع، لم ت/يختلف الناجون/يات عند سؤالهم/ن عن وصف الوضع الحالي بأنه معتم ولا أمل في إصلاحه، فلا الدولة على استعداد لتقديم الدعم ولا المجتمع يمكن أن يتقبلهم/ن، حتى أوضاع اللاجئين/ات تزداد سوءًا على حد قولهم فتصبح الدولة على جميع الأصعدة طاردة لأفراد مجتمع الميم، ومنتهكة لحقوق الفئات في حين تظهر للمجتمع الدولي اهتمامهما بتطبيق معايير حقوق الإنسان والإنسانية.

توصيات

- وقف الاعتقالات والمحاكمات على أساس ممارسة الأشخاص للسلوك المثلي عن تراضٍ وغيره من العلاقات الجنسية.
- ضمان الحق في حرية التعبير عبر الإنترنت، وحق الحفاظ على خصوصية الاتصالات التي تجري بين الأشخاص عبر الإنترنت.
- الالتزام بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان، وعدم التمييز بناءًا على النوع الإجتماعى والميول الجنسية.
- إنهاء ممارسة الفحص الشرجي الإجباري عن طريق الطب الشرعي للأشخاص المتهمين "بالفجور".
- عدم سجن العابرات في سجون الذكور.
- تحسين الأوضاع في أماكن الاحتجاز وأثناء التحقيق والعرض على النيابة.
- الالتزام بمعايير الشرف الإعلامى تجاه القضايا الخاصة بمجتمع الميم.
- الالتزام بمعايير منظمة الصحة العالمية مع العابرين/ات جنسيًا في القطاع الطبي.
- تقديم الخدمة الطبية المناسبة للأفراد المتعايشين/ات مع فيروس نقص المناعة المكتسبة.
- على الدولة نشر الوعي تجاه قضايا الميم والاختلاف الجندري وقضايا النوع الإجتماعي والجنسانية.
- على الدولة سن قوانين ملزمة ضد التمييز والعنف القائم على النوع الإجتماعي والتوجه الجنسي.
- تسهيل عملية الوصول لمكاتب المفوضية العليا لشئون اللاجئين وزيادة عدد الخطوط الفاعلة للرد وتخصيص خط خاص لمختلفي الهوية الجندرية والميول الجنسية من طالبي اللجوء في حالات الاستفسارات والطوارئ وزيادة عدد الموظفين المختصين بالرد على الهواتف.
- تدريب الموظفين بالمفوضية العليا لشئون اللاجئين وشركائهم للتعامل مع أفراد مجتمع الميم دون إشعارهم/ن بأي نوع من التمييز اللفظي أو التمييز الناتج عن إصدار أي حركات غير مناسبة مفادها رفض الهوية الجندرية أو الميول الجنسية.

نموذج عقد الموافقة الكتابية

أقر أنا / الموقع/ة أدناه بإعطاء موافقتى الواعية

إلى (منظمة بداية للمثليين والمثليات فى منطقة وادي النيل مصر والسودان) وفروعها ووكلائها الممثلين

بإستخدام أى (صورة، صوت، قصة، شهادة، بيانات تمت جمعها) أثناء المقابلة معى

لإستخدامها فى التقارير الصادرة عن المنظمة ونشرها على موقعها الإلكترونى أو مطبوعاتها أو إعلاناتها أو وسائل الإعلام الأخرى (بما فى ذلك النشر على الأنترنت).

دون إنتظار تعويض أو مكافأة مالية الآن أو فى المستقبل، دون الإخلال بشروط المحافظة على مجهوليتى وأمانى الشخصى

وتشمل هذه الموافقة، وليست حصراً فقط على الآتــى: -

أ - إذن بتوثيق المعلومات الواردة فى المقابلة معى من قصص، إفادات، صور، أفلام مصورة، أى تسجيل صوتى أو ما شابه.

ب - إذن بإستخدام أى إفادات أو قصص أثناء المقابلة (مقتباسات / فيلم / صورة / تسجيل صوتى)

إستخدامها جزئياً أو كلياً فى مطبوعات المنظمة (المطبوعة أو المنشورة إلكترونياً)

وغيرها من وسائل الإعلام الإلكترونية (بما فى ذلك الأنترنت) .

- تعطى هذه الموافقة مدى الحياة ولا تتطلب موافقة مسبقة من قبلى.

الاســـــم / التوقيـــع /

عنوان البريد الإلكترونى / التاريـــخ /

توقيع الممثل التنظيمى للمنظمة (أو ماينوب عنها) / التاريـــخ /

استعراض تحليل البيانات

الجنس	نوع العنف	القائم على العنف	البلد	السن
ذكر	دولة	الشرطة	الفيوم	23
ذكر	دولة	الشرطة	الجيزة	22
ذكر	دولة	الشرطة	الجيزة	26
ذكر	دولة	الشرطة	الشرقية	18
ذكر	دولة	الشرطة	القاهرة	26
ذكر	دولة	الشرطة	الغربية	21
ذكر	دولة	الشرطة	جنوب سيناء	30
ذكر	دولة	الشرطة	القاهرة	20
انثى	مجتمع	الاهل	البحيرة	30
ذكر	مجتمع	عصابات	بنى سويف	21
ذكر	مجتمع	الاهل	بورسعيد	20
ذكر	مجتمع	عصابات	القليوبية	21
انثى	مجتمع	الاهل	بورسعيد	22
ذكر	مؤسسات	المفوضية	لاجئة	24
انثى	مؤسسات	الطب الشرعى	القاهرة	34
بينى الجنس	مجتمع	الاهل	الاسكندرية	20
ذكر	مؤسسات	المستشفى	دمياط	20

الهوية	العدد	النسبة
رجل	9	53%
امراة	3	18%
عابر	1	6%
عابرة	4	23%

الميول	العدد	النسبة
مثلي	7	41%
مثلية	3	18%
ثنائي/ة الميول	4	23%
متعدد/ة الميول	3	18%

القائم على العنف	العدد	النسبة
الدولة	8	47%
المجتمع	6	35%
المؤسسات	3	18%

البلد	العدد	النسبة
القاهرة	3	18%
الجيزة	2	12%
الاسكندرية	1	6%
بورسعيد	2	12%
الفيوم	1	6%
الشرقية	1	6%
بنى سويف	1	6%
القليوبية	1	6%
البحيرة	1	6%
دمياط	1	6%
جنوب سيناء	1	6%
الغربية	1	6%
لاجئ/ة	1	6%

الفئة العمرية	العدد	النسبة
من 18 إلي 21 سنه	8	47%
من 22 سنة الى 26 سنة	6	35%
من 27 سنة إلي 34 سنة	3	18%

الجنس	العدد	النسبة
ذكر	13	76%
انثى	3	18%
بيني	1	6%

Bedayaa